لا حركة شيوعية ثورية دون ماوية !

(عدد 21 / ديسمبر 2014)

النقد الماركسى يكشف المزيد من الحقائق الموضوعية

عن فرق و أحزاب يمينية و يسارية

ناظم الماوي

مقدّمة العدد 21 :

راسلنا أحد القرّاء مقيّما بعض كتاباتنا المنشورة فى المدّة الأخيرة وناقدا إيّاها و ممّا ورد فى ما صاغه من تعليق فكرة أنّ مقالاتنا تسير ضد التيّار العام الذى تمضى فيه الغالبية الساحقة من فرق اليسار قطريّا و عربيّا و أنّنا ، حسب ما جاء على لسانه ، نحلّق خارج السرب و بالتالى سنجد أنفسنا فى عزلة .

و نستغلّ هذه المقدّمة لنتفاعل مع هذه المسألة التى أثارها ذلك القارئ الذى نقدر تعاطيه الجدّي مع كتاباتنا و إن كنا نختلف معه فى بعض ما ذهب إليه ، فإنّنا نشجّعه على مواصلة النقاش الرصين على أساس علم الشيوعية و خدمة الشعب و الثورة البروليتارية العالمية . و نظرا لكون المجال هنا ، لا يسمح بالدخول فى تحاليل مفصّلة ، سنسوق ملاحظات ثلاث مقتضبة لا غير آملين توضيح هذه المسألة بالقدر الكافي حاليّا من وجهة نظر علم الشيوعية .

أوّلا ، لقد أصاب القارئ كبد الحقيقة حينما أقرّ بواقع أنّ كتاباتنا تسير ضد التيّار العام الذى تمضى فيه الغالبية الساحقة من فرق اليسار قطريّا و عربيّا . و نردف ملاحظته لهذه الحقيقة بأنّنا نسير حتى ضد التيّار الذى تمضى فيه فرق ماوية أو تدّعى الماوية وهي فى تقييمنا غارقة فى الدغمائية و الديمقراطية البرجوازية و القومية . و نحن لا نعدّ هذا سيّئا أصلا بل بالعكس تماما إذ أنّنا لا نحدّد مواقفنا الإيديولوجية و السياسية إنطلاقا من ما يطرحه " التيّار العام " بل إنّنا نبحث أساسا و رئيسيا عن الحقيقة التى هي وحدها الثورية حسب عبارات لينين . فقد علّمتنا الماركسية الحقيقيّة ، الماركسيّة الثورية أنّ تغيير الواقع تغييرا ثوريّا من منظور علم الشيوعية و الثورة البروليتارية العالمية يستدعى بلا أدنى شكّ الفهم الصحيح للواقع . و لن يتأتّى لنا الفهم الصحيح و إكتشاف الحقائق الموضوعية إلاّ بتفحّص الواقع المتغيّر و تحليله و تلخيصه بإستمرار من وجهة نظر شيوعية ثوريّة و بمنهج علمي مادي جدلي . و من هنا شغلنا الشاغل فى تفسير العالم و تغييره ليس ما يرشح عن فرق اليسار الإصلاحي أو فرق ثورية بقدر ما هو بلوغ الحقيقة الموضوعيّة التى على قاعدتنا نمارس التنظير و العمل الشيوعيين الثوريين .

ونحن بهذا نكرّس عمليّا ما أوصانا به ماركس و لينين و نكرّس أيضا مقولة صاغها ماو تسى تونغ ألا وهي " السير ضد التيّار مبدأ ماركسي " و لا نكتفى بذلك بل ندعو الشيوعيين قلبا و قالبا إلى " السير ضد التيّار" كلّما كان التيّار رجعيّا أو إصلاحيّا أو تحريفيّا .

و ثانيا ، إن العزلة التى يتحدّث عنها القارئ- إن وجدت عزلة - والناجمة عن عدم التنازل عن المبادئ ، بالنسبة للشيوعيين الحقيقيين و الشيوعيات الحقيقيات أفضل بكثير (بما لا يقاس) من معانقة التحريفية و الإصلاحية و بالتالى الفكر البرجوازي و خيانة علم الشيوعية و الثورة البروليتارية العالمية . التحّول إلى الإصلاحية و التحريفية يعنى ببساطة فقدان البوصلة و تصفية الشيوعية هدفا أسمى و علما و منهجا و حركة عالمية غايتها تحرير الإنسانية منكافة أشكال الإستغلال و الإضطهاد الجمدري و الطبقي و القومي . فهل نرضى الغالبية و نخسر الشيوعية . أبدا !

فمن أوكد واجبات الشيوعيين الحقيقيين الدفاع عن علم الشيوعية والخطّ الإيديولوجي و السياسي الصحيح و نشرهما فى صفوف المنظّمة و الحزب و الجماهير العريضة مهما كانت العراقيل و ذلك لأنّه كما قال لينين " لا حركة ثورية دون نظرية ثورية " أو كما قال ماوتسى توزنغ ملخّصا عقودا من الصراع الطبقي و صراع الخطين داخل الأحزاب الشيوعية ،" صحّة أو عدم صحّة الخطّ الإيديولوجي و السياسي هي المحدّدة فى كلّ شيء " .

و ثالثا ، الحقيقة التى شدّد ماو تسى تونغ فى أكثر من مناسبة خلال الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى فى الصين (1966-1976) أثبتها التاريخ مرارا وتكرارا وهي أنّ الحقيقة عادة ما يمسك بها فى البداية عدد قليل من الناس و تحتاج أن يتمّ النضال بصرامة من أجل نشرها و ترسيخها . و هذا هو اليوم حال الماركسية – اللينينية - الماوية فى مظهرها الثوري – الخلاصة الجديدة للشيوعية – التى نسعى جاهدين لإستيعابها و تطبيقها و نروّج لها خدمة للثورة البروليتارية العالمية و غايتها الأسمى لا أقلّ من الشيوعية على النطاق العالمي .

و من يتمتّع بإطلاع و فهم كافيين للمادية الجدلية كما طوّرها لينين و ماو تسى تونغ لن يصعب عليه إدراك أنّ العزلة و الإنتشار وحدة أضداد / تناقض و أنّ كلّ مظهر من المظهرين يتبادل موقعه الرئيسي و أو الثانوي و المهيمن أو المهيمن عليه مع الآخر فالعزلة فى ظروف ملموسة معيّنة (موضوعية و ذاتية) تغدو إنتشارا و الإنتشار هو الآخر فى ظروف ملموسة معيّنة يتحوّل إلى ضدّه فيمسى عزلة . و الأمثلة من حولنا فى صفوف الحركة الشيوعية العالمية لا تحصى ولا تعدّ.

و بفهمنا هذا نتابع إعمال سلاح النقد لكشف حقائق عن اليمين و عن اليسار تنير الطريق لمن يتطلّع لتفسير الواقع من أجل تغييره شيوعيّا . و المقالات الأربعة الموثّقة فى هذا العدد 21 من نشريّتنا تتنزل فى هذا السياق :

1- **إسلاميون فاشيون ، للشعب و النساء أعداء و للإمبريالية عملاء !**

2- **النقاب و بؤس تفكير زعيم حزب العمّال التونسى**

3- **الوطنيون الديمقراطيون و وحدة الشيوعيين الحقيقين وحدة ثوريّة**

4- **فرق اليسار التحريفية و إغتيال روح النقد الماركسى الثورية**

و لا حركة شيوعية ثوريّة دون ماويّة ! والماوية الثورية هي الخلاصة الجديدة للشيوعية !

----

(1)

إسلاميون فاشيون ، للشعب و النساء أعداء و للإمبريالية عملاء !

-" إن الثورة الشيوعية تقطع من الأساس كل رابطة مع علاقات الملكية التقليدية ، فلا عجب إذن إن هي قطعت بحزم أيضا ، أثناء تطورها ، كل رابطة مع الأفكار و الآراء التقليدية ."

ماركس و إنجلز ،" بيان الحزب الشيوعي" ،1848

- " ... ينبغى أن لا يغرب عن البال بوجه خاص: ...

ضرورة النضال ضد رجال الدين و غيرهم من عناصر الرجعية و القرون الوسطى ذوى النفوذ فى البلدان المتأخّرة ؛ ... ضرورة النضال ضد الجامعة الإسلامية و ما شاكلها من التيارات التى تحاول ربط الحركة التحرّرية المناهضة للإمبريالية الأوروبية و الأمريكية بتوطيد مراكز الخانات و الإقطاعيين والشيوخ إلخ ".

(لينين" مسودّة أوّلية لموضوعات فى المسألة القومية و مسألة المستعمرات" يونيو – يوليو (حزيران – تموز) 1920.)

- " على الشيوعيين أن يكونوا مستعدين فى كلّ وقت للتمسّك بالحقيقة ، فالحقيقة ، أية حقيقة ، تتفق مع مصلحة الشعب . وعلى الشيوعيين أن يكونوا فى كلّ وقت على أهبة لإصلاح أخطائهم، فالأخطاء كلّها ضد مصلحة الشعب ".

ماو تسي تونغ- 1945

فهم ما يسمّى بالإسلام السياسي مسألة من المسائل الحيوية فى عالم اليوم عامّة و فى البلدان العربية و بعض البلدان الآسيوية بوجه الخصوص . و قد أدلى الكثيرون بدلوهم فى هذا الصدد و قد تناولنا القضية من جوانب معيّنة فى مناسبات سابقة و فى هذه المناسبة نودّ ان نعالج بشكل مركّز و مقتضب طبيعته الحقيقية و صلته بالإصلاح و الثورة .

1- الحقيقة الموضوعية و المادية الجدلية :

يحتاج تغيير العالم تغييرا ثوريّا إلى تفسيره تفسيرا علميّا و تحتاج الحركة الثورية التى تهدف إلى تغيير العالم إلى نظرية ثورية تنهض على الحقائق التى منها تنطلق و على أساسها تبنى الممارسة الثورية . و متى أفلتت الحركة الثورية الحقيقة من يديها أو تجاهلتها ، لن تستطيع لا تفسير العالم و لا تغييره ، لن تستطيع لا فهم الواقع و لا صياغة سياسات و خطّ ثوريين يرشدان الممارسة الثورية . و الممارسة لن تكون ثورية إن هي إعتمدت على الأوهام أو أنصاف الحقائق . و مثلما أكّد ماو تسى تونغ ملخّصا عقودا من تجربة الثورة البروليتارية فى الصين و حول العالم ، صحّة الخط الإيديولوجي و السياسي أو خطئه هي المحدّدة فى كلّ شيء .

والحقيقة الموضوعية نكتشفها أو نبلغها بالدراسة و التمحيص و التحليل الملموس للواقع الملموس ، لا بنسج الأوهام و التفاسير الماورائية و إلصاق أفكار مسبّقة بالواقع أو بإعتماد تأويلات ذاتية له أو قوالب جاهزة . الشيوعيون الماويون الثوريون ، الماديون الجدليون حقّا يبحثون عن الحقيقة فى الواقع الموضوعي و يقرّون بها ويعترفون مهما كانت (و إن كانت حقيقة مُرّة و مؤلمة) ، أمّا المثاليون الميتافيزيقيون و التجريبيون و الدغمائيون و الإنتقائيون و البراغماتيون ... فيتجنّبون البحث عن تلك الحقيقة الموضوعية التى هي وحدها الثورية حسب كلمات لينين و يعوّضونها بأوهام أو تأويلات ذاتية أو أنصاف حقائق إلخ.

و متصدّيا لنزعة قويّة حتى فى صفوف الحركة الشيوعية العالمية ، تاريخيّا و راهنا ، نحو الدغمائية و الأداتية و البراغماتية ، أكّد بوب أفاكيان ، رئيس الحزب الشيوعي الثوري ، الولايات المتحدة الأمريكية، سائرا على خطى ماو تسى تونغ ،على ضرورة إجراء قطيعة عميقة وشاملة مع هذه النزعة فى المقاربة و المنهج الشيوعيين من أجل إرساء علم الشيوعية على أسس علمية أرسخ فقال :

" كلّ ما هو حقيقة فعلا جيّد بالنسبة للبروليتاريا، كلّ الحقائق يمكن أن تساعد على بلوغ الشيوعية ".

(**" بوب أفاكيان أثناء نقاش مع الرفاق حول الأبستيمولوجيا : حول معرفة العالم و تغييره "** ، فصل من كتاب **" ملاحظات حول الفنّ و الثقافة ، و العلم و الفلسفة "** ، 2005).

وفى موضوع الحال ، موضوع الإسلاميين الفاشيين ، يلاحظ بيسر أن الكثير من البرجوازيين الليبراليين و من " الماركسيين " و" التروتسكيين " وقلّة من " الماويين " عربيّا و عالميّا إعتمدوا صنفا أو آخر من المثالية الميتافيزيقية ليجعلوا من الإسلاميين الفاشيين ديمقراطيين و من عملاء الإمبريالية وطنيين و ليتذيّلوا لهم و ليضمّوا أعداء الشعب إلى صفوف الشعب و يتغاضوا عن إستعباد الإسلاميين الفاشيين للنساء أو يقبلوا به جزئيّا أو كلّيا بدعوى أولوية الصراع ضد الإمبريالية أو الصهيونية و ما إلى ذلك من حجج تضليلية تخدم فى آخر المطاف الرجعية و الإمبريالية و الصهيونية .

2- الواقع الموضوعي و الأوهام البرجوازية :

فى واقع الصراع الطبقي عالميّا ، فى عصرنا هذا ، عصر الإمبريالية و الثورة الإشتراكية ، لم يعد للدين أي دور تقدّمي فى التاريخ . و هذا ليس حكما إعتباطيّا مجانيّا مجانبا للحقيقة و مجافيا لها بل هو عين الحقيقة و كبدها حيث فى البلدان الرأسمالية الإمبريالية وفى المستعمرات و أشباه المستعمرات و المستعمرات الجديدة ، لمسنا و نلمس أنّ الدين أداة و إيديولوجيا بيد الطبقات المستغِلّة لإخضاع و قهر و إستغلال و إضطهاد الطبقات الشعبية الكادحة و إستعباد النساء .

و الأمثلة على ذلك كثيرة بل لا تحصى ومنها أنّ المسيحيين الفاشيين فى الولايات المتحدّة الأمريكية رجعيين إلى النخاع يقدّمون أجلّ الخدمات للمصالح الرأسمالية الإمبريالية داخل البلاد و خارجها و قد ساعدوا بوش الأب و بعده بوش الإبن فى تحقيق مآرب الإمبريالية الأقوى عالميّا و قد هاجموا ليس فى الخطاب و حسب بعض حقوق النساء المكتسبة و منها حقّ الإجهاض الحرّ مستعملين الضغوطات جميعها بما فى ذلك الرصاص و القتل لغلق مصحّات تجرى عمليّات الإجهاض و ذلك فى أكثر من ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية . و الأحزاب المسيحية الديمقراطية فى أوروبا و إن إختلفت فى بعض الأفكار عن التى مرّ بنا ذكرها فهي أحزاب بلا شكّ تخدم الإمبرياليّات وهي على طول الخطّ رجعية أيضا .

و من أندونيسيا إلى أفغانستان إلى إيران مرورا بالسودان... وصولا إلى مصر و تونس (و غيرها من البلدان) سعى ويسعى الإسلاميون الفاشيّون أعداء الشعب و النساء بشكل أو آخر لتركيز نظام دولة تيوقراطية بهذه الخصوصية أو تلك ضمن إطار النظام الإمبريالي العالمي .

و أمام زحف الفكر الظلامي لمنذ أواخر سبعينات القرن العشرين لأسباب متنوّعة ليس هنا مجال الخوض فيها (و منها الإنقلاب التحريفي سنة 1976 و تحويل الصين من صين ماو الإشتراكية إلى صين رأسمالية) عرف اللشيوعية الثورية تراجعا عالميّا فإرتدّ الكثير من المثقّفين الثوريين أو التقدّميين و أخذ آخرون – أشخاصا و منظمات و أحزاب - ينظّرون إلى التحالف مع هذه القوى الإسلامية الفاشية ناسجين الأوهام وباثّينها حول طبيعتها الطبقية الحقيقية . فذهب البعض إلى عدّها قوى وطنية لأنّها قاتلت أوتقاتل أحيانا بالسلاح الإمبريالية أو الصهيونية أو تعارض هذا الحاكم أو ذاك و قد أثبت الواقع أنّ هذه القوى الإسلامية الفاشية ، الأصولية الظلامية و إن رفعت السلاح أحيانا فهي تهدف إلى فرض إصلاحات شأنها فى ذلك شأن بعض القوى – جبهات و أحزاب – فى أمريكا الجنوبية التى خاضت نضالات مسلّحة ليس من أجل تغيير ثوري و تحطيم الدولة القائمة و إنّما من أجل فرض تحسينات عليها. و بعد دراسة عميقة لهذه النضالات فى جنوب أمريكا أطلق عليها(بإستثناء حرب الشعب فى البيرو بقيادة الحزب الشيوعي البيروفي) الشيوعيون الثوريون إسم التحريفية المسلّحة تأكيدا على أنّها تيّارات إصلاحية تلجأ فى بعض الأحيان إلى النضال المسلّح .

و لبيان مدى رجعية الإسلاميين الفاشيين و إرتباطهم بالنظام الإمبريالي العالمي و الحاجة إلى عدم وقوع الثوريين الحقيقيين فى فخّ مساندة الإسلاميين أو الإمبرياليين و بالتالي التذيّل لقوى رجعية ، حلّل بوب أفاكيان المسألة و لخّصها فى صيغة معبّرة غاية التعبير هي :

" ما نراه فى نزاع هنا هو الجهاد من جهة و ماك العالمية / ماك الحرب من جهة أخرى و هو نزاع بين شريحة ولّي عهدها تاريخيا ضمن الإنسانية المستعمَرة و المضطهَدة ضد الشريحة الحاكمة التى ولي عهدها تاريخيا ضمن النظام الإمبريالي . و هذان القطبان الرجعيان يعزّزان بعضهما البعض ، حتى و هما يتعارضان . و إذا وقفت إلى جانب أي منهما ، فإنك ستنتهى إلى تعزيزهما معا ".

(بوب أفاكيان ، **" التقدّم بطريقة أخرى "** ، **جريدة " الثورة "** عدد86 ، أفريل 2007)

حقيقة موضوعية هي أنّ الإمبريالية الأمريكية هي التى صنعت القاعدة و موّلتها مثلما صنعت و موّلت طالبان و فى آواخر سنة 2013 عقب سنوات من الخلاف والحرب بين الإمبريالية الأمريكية و طالبان توصّل الطرفان الرجعيّان إلى إتفاق مضمونه يضرّ بمصالح الجماهير الشعبية الأفغانية و يخدم الإمبريالية و الرجعية المحلّية . و الإتفاق الأمريكي الإيراني الأخير هو أيضا يزيد من فضح " وطنية " الإسلاميين الفاشيين . هذه حقيقة تشمل الأصوليين الإسلاميين الظلاميين كذلك فى تركيا و مصر وتونس والشواهد على ذلك تقفز و تتراقص أمام الأعين يوميّا تقريبا ، لمن له عيون ليرى و لا ينظر من خلال نظّارت تحريفية أومثالية .

هذا من ناحية و من ناحية ثانية ، طفقت تيّارات " ليبرالية " و" قومية " و"ماركسية " تطبّل " للإسلام المعتدل " ونحو ذلك محوّلة بمنهج مثالي لا تحسد عليه الإسلاميين الفاشيين إلى " ديمقراطيين " عقدت معهم تحالفات . و ما بُني على باطل فهو باطل . ما بُني على قراءة خاطئة واهمة لطبيعة الإسلاميين الفاشيين أعداء الشعب و النساء و للإمبريالية عملاء خاطئ . و إنجرّت عن هذه القراءة الخاطئة

سياسات خاطئة لم تضرّ بالأحزاب و المنظّمات و التيّارات التى تحالفت مع الأصوليين الإسلاميين الظلاميين و حسب بل ألحقت الضرر البالغ و لا تزال تلحق بالحركة التقدّمية و الحركة الثورية وبمصالح الجماهير الشعبية البعيدة منها والآنية .

و فى تونس على سبيل المثال ، بيّض الكثيرون وجه الإخوان المجرمين و أخرجوهم على أنّهم ديمقراطيين و حتى ثوريين و نظّروا لذلك أيّما تنظير أو كرسوه عمليّا فى خلاف مع تنظيراتهم و من ذلك ما إقترفه ما صار يسمى بإسم حزب العمّال التونسي من جرم فى حقّ الحركة الثورية و حقّ الشعب والنساء و ماشرحناه بصدد موقف حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد فى كتابنا " **حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد حزب ماركسي مزيّف** " وأيضا جلوس ما صار يسمّى الحزب الوطني الإشتراكي الثوري – الوطد- مع الإخوان المجرمين فى إطار " المجلس الوطني لحماية الثورة " و غير ذلك كثير كثير .

3- طبيعتهم : إسلاميون فاشيّون ، للشعب و النساء أعداء و للإمبريالية عملاء :

إيديولوجيّا يعتمد هذا الصنف من الرجعيين بتلويناته الإسلام كمرجع فهم إسلاميون و من المغالطة للنفس و للجماهير التلاعب بالكلمات و نعتهم بالمتأسلمين و ما شابه . الإسلام برمّته و كدين أداة و إيديولوجيا بيد الطبقات المستغِلّة وهو لا يختلف عن الأديان الأخرى فى كونه أفيون للشعوب و نصوصه و أسسه رجعيتها واضحة جلية و من يعمل على حجب هذه الحقائق يخدم فى النهاية و لا محالة الإسلاميين و إن إختلف معهم فى جزئيّات معيّنة .

وهؤلاء الرجعيين الإسلاميين فاشيون فكرا و ممارسة . و بات الآن لدى قطاعات كبيرة من الجماهير العريضة من التجارب الملموسة ما يخوّل لها إدراك هذه الحقيقة البارزة فما بالك بالمثقّفين الباحثين عن الحقيقة . و يكفى أن نسأل الآلاف بل الملايين من تونس ومصر مثلا الذين إحترقوا بنار الفاشيين فى السلطة و خارجها ليأكّدوا لنا هذه الحقيقة و إن لم يستعمل بعضهم كلمة الفاشيين .

إذن أجرم و يجرم فى حقّ الشعب و النساء و الثورة البروليتارية العالمية و يخدم الرجعية و الإمبريالية من حوّل و يحوّل الرجعيين بضربة سحرية مثالية إلى ديمقراطيين و تقدّميين وحتى ثوريين . الإسلاميون الفاشيون فاشيون كانوا و لا زالوا . هذه حقيقة من الحقائق التى لا ينبغى على الشيوعيين الثوريين أن يدعوها تفلت من أيديهم أبدا إن أرادوا حقّا خدمة الشعب و الثورة البروليتارية العالمية .

وحريّ بنا هنا أن نضيف أنّ هؤلاء الإسلاميين الفاشيين كانوا و لا زالوا أعداء للجماهير الشعبية و لا يعزى ذلك لغياب الإرادة السياسية لديهم لتحسين وضع الجماهير كما إدعى الحزب الوطني الإشتراكي الثوري – الوطد- فى أكثر من مناسبة بل لطبيعتهم الطبقية و المصالح الطبقية التى يخدمها خطّهم الإيديولوجي و السياسي كتنظيمات (و لا يتعلّق الأمر هنا بالأصل الطبقي للأفراد) . و بإقتضاب فى شمال أفريقيا و مصر و إيران وأفغانستان ... كان الإسلاميون الفاشيّون فى خدمة الرجعية و الإمبريالية و إن كانت لهم مع هذه الأخيرة أو مع شرائح معيّنة من الطبقات الرجعية بعض الخلافات فهي ثانوية و لا تتعدّى قط حدود النظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي القائم .

فى محطّات تاريخية لا تنسى مثل إنتفاضات 1978 و 1984 بتونس ، تموقع الإسلاميون الفاشيون إلى جانب النظام الرجعي ضد الجماهير الشعبية المنتفضة وأدانوا تحرّكاتها. و إلى يومين قبل سقوط بن علي

كان الإخوان المجرمون يناشدونه أن يتدخّل لإنقاذ البلاد ! و الشيء نفسه حصل فى أكثر من بلاد أخرى منها مصر و المغرب و غيرهما .

و اليوم كذلك يواصل الإسلاميون الفاشيّون فى مصر و تونس على سبيل المثال لا الحصر ذات السياسات المناهضة لمصالح الجماهير الشعبية . و مزيد رهن البلاد للإمبريالية و سرقة المليارات بتعلّة التعويض و أخرى خلسة دون تعليلات و أيضا ميزانية 2014 فى تونس التى ترمي إلى سرقة جماهير الشعب ومزيد تفقيرها و إستغلالها و قمع النضالات الشعبية بالرشّ و الإغتيالات و هلمجرّا تنهض دليلا آخرعلى ذلك .

هذا و سعى و يسعى الإسلاميون الفاشيون أعداء الشعب بما أوتوا من جهد (و تضليل و عنف) لإستعباد النساء و تقنين هذا الإستعباد أو تعبيد الطريق له أو التستّر عليه بصورة أو أخرى . و شهيرة هي الصيغ التى حاول الإسلاميون الفاشيون تمريرها عند صياغة ما يسمّى بالدستور الجديد فى تونس كما هي شهيرة عمليّات إغتصاب النساء و هرسلتهن فى مصر . و ما أوردناه هنا لا يعدو أن يكون عيّنات و حسب ، لا يعدوأن يكون غيض من فيض .

ومن يدرس تاريخ هؤلاء الإسلاميين الفاشيين أعداء الشعب و النساء يلفى دون عناء أنّهم كانوا رئيسيّا للإمبريالية و دماها الرجعية عملاء . من حسن البنّا إلى القاعدة و طالبان مرورا بتنظيمات الإخوان المجرمين و اشكالها فى تونس و المغرب و غيرهما من البلدان ، وقفت الإمبريالية و الرجعية وراء نشأتها أو تقويتها و تعزيز تأثيرها و إن كان لها معها أحيانا صدامات فهي لا تخرج عن إطار النظام الإمبريالي العالمي .

و عليه يجرم فى حقّ الجماهير الشعبية و النساء ، جماهير نصف السماء ، من يركن إلى هؤلاء الإسلاميين الفاشيين و يبيّض وجههم و يعدّهم " ديمقراطيين " و يدافع عن " شرعيتهم " و عن المؤسسات التى يستعملونها لإستغلال الكادحين و النساء و إضطهادهم . إنّ الإسلاميين الفاشيين أعداء الشعب و النساء و للإمبريالية عملاء و من ثمّة ينبغى على الشيوعيين الثوريين و جميع الثوريين أن يعاملوهم على أساس طبيعتهم الطبقية هذه بالذات ، دون مداورة و لفّ و مؤامرات و خطاب مزدوج .

4- كالطيور، الإصلاحيون على أشكالهم يقعوا :

فى الواقع كحقيقة موضوعية ، سياسيّا ، فضلا على كونهم فاشيين ، الإسلاميون إصلاحيون و ليسوا ثوريين . كيف ذلك ؟ فى عصر الإمبريالية و الثورة الإشتراكية ، ليس بوسع الإسلام كأداة و إيديولوجيا بيد الطبقات المستغِلّة أن يقود و ينجز ثورة مناهضة للإمبريالية و تمضى فى طريق الإشتراكية . و ما من إمكانية لثورة صريحة عميقة و جذرية حقيقة فى هذا العصر سوى الثورة البروليتارية العالمية بتيّاريها : الثورة الديمقراطية الجديدة فى المستعمرات و أشباه المستعمرات و الثورة الإشتراكية فى البلدان الرأسمالية – الإمبريالية وذلك بقيادة البروليتاريا و إيديولوجيتها الشيوعية الثورية . و تجارب الصراع الطبقي عبر العالم لأكثر من قرن و ربع القرن تأكّد ذلك.

و الإسلاميون الفاشيّون أعداء الشعب و النساء لم يستطيعوا و لن يستطيعوا أن يخرجوا عن إطار النظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي و يعزى ذلك فى الأساس إلى طبيعتهم الطبقية و خطّهم الإيديولوجي و السياسي الذى يخدم الطبقات الرجعية و الإمبريالية . و لئن رفع هؤلاء الإسلاميين الفاشيين أعداء الشعب و النساء عقيرتهم بشعارات مناهضة للإمبريالية لمغالطة الجماهير الشعبية فإنّهم فى الواقع و بالحجّة

الملموسة و الدليل القاطع و البرهانى الساطع لم يخرجوا و لا يخرجون عن إطار النظام الإمبريالي العالمي . فإيران مثلا التى يحكمها رهط من الإسلاميين الفاشيين أعداء الشعب و النساء ، ظلّت لعقود ترفع شعار " أمريكا هي الشيطان الأكبر " فى حين أنّ الخميني أتى للحكم بفضل الإمبريالية العالمية و بالتنسيق معها و بموافقة الإمبريالية الأمريكية تحديدا و منذ أسابيع قليلة أمضت مع الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية قد تمثّل منعرجا لتعبيد الطريق أمام التقارب العلني بين النظامين . و إيران التى تزعق بمعاداة الصهيونية تورّطت فى فضيحة " إيران غايت " الشهيرة و إيران التى تدعى تشييد إقتصاد مستقلّ إقتصادها يخضع إلى التقسيم الرأسمالي الإمبريالي العالمي للعمل (أنظروا بهذا المضمار مقال للحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي – اللينيني –الماوي): **" الحرب الإقتصادية ضد الشعب : إندلاع الأزمة و المقاومة "** ضمن كتاب شادي الشماوي **" جمهورية إيران الإسلامية : ذبح للشيوعيين و قمع و إستغلال و تجويع للشعب "** على الأنترنت ، موقع الحوار المتمدّن) . و إيران الجمهورية نظامها نظام أوتوقراطي و حكم ملالي و إيران متبنّية " لا فرق بين عربي و أعجمي إلاّ بالتقوي " تكرّس القمع و العنصرية تجاه العرب و الأفغانيين و الأكراد وغيرهم من الأقلّيات القومية وحتى تجاه من ليسوا شيعة من الفرق الدينية الإسلامية الأخرى . و إستعباد النساء ظاهرة مستشرية فى إيران إلى درجة قد تتصوّرونها و قد لا تتصوّرونها . و بالتالي مع الحفاظ على جهاز دولة الشاه و وضع إيران صلب النظام الإمبريالي العالمي لتقسيم العمل ، لم يفعل الإسلاميون الفاشيون سوى ترميم دولة الإستعمار الجديد و ذبح الشيوعيين و تجويع الشعب و قمعه .

و فى المدّة الأخيرة ، رأينا طالبان تعقد إتفاقا مع الإمبريالية الأمريكية نقده الحزب الشيوعي (الماوي) الأفغاني بتاريخ 21 نوفمبر 2013 فى بيان يحمل عنوان " الإتفاق الأمني المشترك و فرض مقاومة مديدة و واسعة على الشعب الأفغاني " ، و قد تناوله بالنقد قبل ذلك التاريخ مقال صدر فى" أخبار عالم نربحه " فى 28 أكتوبر 2013 تحت عنوان " الإتفاق الأمني المشترك و إعتراضات كرزاي المدعاة ".

و شهدنا كذلك فى تونس ومصر كيف أن الإسلاميين الفاشيين أعداء الشعب و النساء للإمبريالية عملاء . شاهدنا كيف كانوا يطبّقون إملاءات الإمبريالية و يتمسّحون على أعتابها و كيف كانوا يزحفون زحفا أمام الصهاينة ويلعقون أحذيتهم .

و لم يعد خافيا على متابعي الحياة السياسية ما طفح إلى السطح من حقيقة مواقف و سياسات حماس الإسلامية الفاشية عدوة الشعب و النساء و عميلة الإمبريالية و الصهيونية و الرجعية العربية ليس فحسب فى فلسطين المحتلّة بل كذلك فى مصر . وإعترف حزب الله الطائفي المشارك فى دولة الإستعمار الجديد فى لبنان بدفاعه المستميت عن النظام التيوقراطي الفاشي فى إيران و عن النظام اللاوطني و اللاشعبي و اللاديمقراطي فى سوريا بكل ما أوتي من جهد سياسي و حتى عسكري .

إنّ الخلاف الأساسي بين الفرق الإسلامية الفاشية عدوّة الشعوب و النساء و عميلة الإمبريالية العالمية لا يتمحور حول خدمة الجماهير الشعبية و القطع مع النظام الإمبريالي العالمي و إنّما يكمن فى كيفية فرض الإصلاحات و تقاسم السلطة أو الحصول عليها برمّتها ، و ذلك فى إرتباط بالقوّة الإمبريالية الأعظم، الولايات المتحدة الأمريكية . إستراتيجيّا يهدف الإسلاميون الفاشيون تقريبا جميعهم إلى الإستيلاء على السلطة و أسلمة المجتمع على طريقتهم دون الخروج عن النظام الإمبريالي العالمي و القطيعة معه و لكن لهم إختلافات حول كيفية تحقيق ذلك و ولاءات يحترمونها و ظروف يراعونها فيركن بعضهم إلى الطرق " السلمية " إزاء الماسكين بدواليب الحكم للمشاركة فى مؤسسات دول الإستعمار الجديد و العمل

على أسلمة المجتمع على طريقتهم تدريجيّا فيما ينزع آخرون إلى إستعمال السلاح إن لزم الأمر لفرض وجودهم فى جهاز الدولة إيّاها و أسلمتها بصورة أو أخرى . وتاريخيّا وراهنا ، حسب الظروف العالمية و الظروف المحلّية ، غلبت نزعة أو أخرى فى صفوفهم .

و تجدر الملاحظة أنّ الإسلاميين الفاشيين أعداء الشعوب والنساء و للإمبريالية عملاء فى أوضاع معيّنة فرضوا نفسهم فعلا أو قبلت بهم الإمبريالية العالمية و الرجعيات المحلّية و وظفتهم فى صراعاتها وفى ضرب الحركات الثورية و تغيير الوجوه الحاكمة التى حرقت أوراقها ؛ فشرّكتهم فى الدولة بدرجات متباينة إثر مؤامرات ضد الجماهير الشعبية و الحركات التقدّمية و الثورية أو ضربات عسكرية و أمنية وجهت لهم ليتنازلوا سياسيّا حين يتعنّتون . و أمست شرائح منهم " مسؤولة " أي مقبولة من طرف الرجعية المحلّية و الإمبريالية العالمية و منتمية فعلا إلى الطبقات الرجعية المحلّية (الكمبرادور – الإقطاع) و لها وزن إقتصادي هام أيضا فى بلدان عدّة .

و هكذا واهمون هم الذين يعتقدون أنّ الإسلاميين الفاشيين أعداء الشعب و النساء و للإمبريالية عملاء قد يصنعون ثورة تهدف إلى تحرير الأرض و الإنسان من براثن الإمبريالية و الرجعية . واهمون و مثاليون و إنتهازيون هم الذين يحوّلون هؤلاء الإصلاحيين إلى ثوريين . و نكرّرها :

" ما نراه فى نزاع هنا هو الجهاد من جهة و ماك العالمية / ماك الحرب من جهة أخرى و هو نزاع بين شريحة ولّي عهدها تاريخيا ضمن الإنسانية المستعمَرة و المضطهَدة ضد الشريحة الحاكمة التى ولي عهدها تاريخيا ضمن النظام الإمبريالي . و هذان القطبان الرجعيان يعزّزان بعضهما البعض ، حتى و هما يتعارضان . و إذا وقفت إلى جانب أي منهما ، فإنك ستنتهى إلى تعزيزهما معا ".

(بوب أفاكيان ، **" التقدّم بطريقة أخرى "** ، **جريدة " الثورة "** عدد86 ، أفريل 2007)

الدين أفيون الشعوب و وحدها الشيوعية قادرة على تحرير الإنسانية ؛ وحدها الشيوعية قادرة على تحرير الكوكب و النساء و الإنسانية جمعاء من الإمبريالية و الرجعية والصهيونية و كافة أنواع الإستغلال و الإضطهاد الجندري و الطبقي و القومي .

و الإصلاحيون على أشكالهم يقعوا. الإصلاحيون بيمينهم ، فاشييهم المفضوحين والمتستّرين ، و" ليبرالييهم " ؛ و وسطهم و " ديمقراطييهم " ؛ و " يسارهم " و ماركسييهم المزيفين ... يلتقون و يتحالفون و يتآمرون للمشاركة فى دولة الإستعمار الجديد قصد ترميمها و تحسينها و صيانتها و تأبيد سلطة الطبقات الحاكمة على حساب الطبقات الشعبية و مصالحها الآنية و البعيدة المدى و لمناهضة الثورة البروليتارية العالمية / الدواء نقيض عصر الإمبريالية / الداء .

و الأوهام مهما كانت ضارة جدّا للطبقات الشعبية و للثورة الحقيقية؛ والأوهام الديمقراطية البرجوازية فى منتهى الضرر لأنّها تضلّل الجماهير العريضة و تعيدها بشكل أو آخر إلى حضيرة دولة الإستعمار الجديد عوض أن تقطع معها و تعمل بقيادة شيوعية ثورية حقيقية على دكّها و تحطيمها و تفكيكها و على أنقاضها تشيّد دولة جديدة تمضى فى الطريق المؤدّى إلى الهدف الأسمى ، الشيوعية عالميّا لتحرير الإنسانية .

6- أهمّية تسمية الأشياء بأسمائها و ضرورة القطب الشيوعي :

مواجهة الواقع الموضوعي كما هو لا كما يرسمه خيال هذا أو ذاك واجب على من يتبنّى الموقف و المقاربة و المنهج الشيوعيين و أمر الجماهير الشعبية فى أمسّ الحاجة إليه لرفع مستوى معرفتها العلمية و وعيها الطبقي . مواجهة الواقع كما هو و تسمية الأشياء بأسمائها - إلى جانب أشياء أخرى - يمكّناننا من تفسير العالم تفسيرا علميّا من أجل تغييره تغييرا جذريّا . و بخصوص الموضع الذى نحن بصدده ، تسمية الأشياء بأسمائها تساعد على تحديد الأعداء و تفضح الإصلاحيين المضلّلين للجماهير . حقيقة الأصوليين الإسلاميين الظلاميين هي أنّهم إسلاميون فاشيّون ، للشعب و النساء أعداء و للإمبريالية عملاء. هذه حقيقتهم التى يبذل الماركسيّون المزيفون و غيرهم من الإصلاحيين و الرجعيين طمسها خدمة لدولة الإستعمار الجديد و يتعيّن على الثوريين التمسّك بها كلّ التمسّك.

و قد يعترض معترض على أنّ تحديدنا لماهية الرجعيين الإسلاميين على أنهم إسلاميون فاشيون ، للشعب و النساء أعداء و للإمبريالية عملاء ، طويل نوعا ما فى عدد كلماته . و الإعتراض جزئيّا و إلى درجة معيّنة صائب لأنّ الصيغة قد تكون غير يسيرة للإدراك و الفهم و الحفظ غير أنّ تعريفنا دقيق و صحيح و مكثّف فى صيغة إن تمّ إستعمالها على نطاق واسع قد تركّز لدي الجماهير العريضة ، و ليس فقط المثقّفين ، جملة أفكار يرمى الإصلاحيون إلى إهالة التراب عليها . و متى تعذّر إستعمال الصيغة المكثّفة برمّتها بصورة متكرّرة ، يمكن الإكتفاء بالإسلاميين الفاشيين و إن كانت الصيغة الثنائية لا تفى بالغرض لتغييبها صلة هؤلاء بمصالح الشعب و عمالتهم للإمبريالية .

الإصلاحيون غايتهم القصوى إدخال إصلاحات على الدولة القائمة و ليس تحطيمها و تشييد دولة جديدة على أنقاضها . الإصلاحيون لا يعالجون القضايا الأساسية لجماهير الشعب و إنّما يحلّون أزمات دولة الكمبرادور/ البيروقراط - الإقطاع المتحالفة مع الإمبريالية العالمية على حساب المضطهَدين و المستغَلين كقانون عام إستثناؤه وجود ظروف عالمية مواتية توفّر لدولة الإستعمار الجديد قدرا من الثورة و السيولة المالية تستعمله لإدخال شيء من الإصلاحات التى قد تستفيد منها نسبيّا شريحة أو اخرى من الطبقات الشعبية (ما حصل فى فنيزويلا و صعود سعر النفط ، مثلا) غير أنّهم أبدا لن يعالجوا جذريّا تناقضات الدولة القائمة و لن يخرجوا عن نطاق النظام الإمبريالي العالمي و الدور الموكل لدول الإستعمار الجديد فى إطار التقسيم العالمي للعمل . الإصلاحيون يعالجون مظاهر المرض إن عالجوها و لم يعمّقوا الداء و يجعلوه يستفحل . و التغيير الجذري يعنى إقتلاع المرض من جذوره لا معالجة مظاهره فقط ، و يستهدف جذور المرض و منابعه . فإن أردنا إقتلاع جذور الإستغلال و الإضطهاد الجندري و الطبقي و القومي ، لا بدّ من إقتلاع الشجرة من جذورها ، لا بدّ من إقتلاع كلّ جذورها العميقة و ليس تقليم أغصانها و حسب . الدول الإمبريالية و دول الإستعمار الجديد و دول المستعمرات و أشباه المستعمرات لن تكفّ عن إضطهاد و إستغلال البروليتاريا و الفلاحين الفقراء و قطاعات إجتماعية أخرى . و لوضع حدّ لمعاناة غالبية البشرية و عذاباتها نحتاج إلى الثورة البروليتارية العالمية بتيّاريها – الثورة الديمقراطية الجديدة فى المستعمرات و أشباه المستعمرات و المستعمرات الجديدة و الثورة الإشتراكية فى البلدان الرأسمالية – الإمبريالية .

و كي نتقدّم على طريق هذه الثورة الحقيقة و العميقة و الشاملة التى لا يعالج سواها تناقض عصر الإمبريالية و الثورة الإشتراكية (الإمبريالية الداء و الثورة الإشتراكية الدواء)، لا بدّ من حزب طليعي، حزب شيوعي ماوي ثوري حقّا . قال ماو تسى تونغ :

" يجب أن يكون هناك حزب ثوري ما دمنا نريد الثورة. و بدون حزب ثوري ، حزب مؤسس وفق النظرية الماركسية - اللينينية الثورية و طبق الأسلوب الماركسي - اللينيني الثوري ، تستحيل قيادة الطبقة العاملة و الجماهير العريضة من الشعب و السير بها إلى الإنتصار على الإمبريالية و عملائها".

(ماو تسى تونغ ،" يا قوى العالم الثورية إتحدى و قاومي العدوان الإمبريالي" نوفمبر- تشرين الثاني - 1948 ، المؤلفات المختارة ، المجلّد الرابع.)

لذلك خطوة حاسمة ومركزية الآن فى البلدان أين لا يوجد مثل هذا الحزب هي توفير مستلزمات تأسيسه فتأسيسه ليكون محور الحركة الثورية المطلوبة و فى إرتباط بهذا فى الوقت الراهن ، لزاما علينا فضح الإمبريالية و الرجعية بكلّ أرهاطها و كذلك فضح الإصلاحية بتلويناتها و نشر علم الشيوعية و العمل على إيجاد قطب شيوعي يشكّل البديل الحقيقي و يوفّر خيارا ثوريّا للجماهير الشعبية فيخرجها من دوّامة الإختيار بين السيئ و الأسوأ من الرجعيين و الإصلاحيين ، نحو مشروع ثوريّ حقّا و آفاقه الشيوعية العالمية و تحرير الإنسانية .

ملاحظة : يختلف الشيوعيون الماويّون الثوريون مع مفهوم ديمتروف للفاشية و ينقدونه هو و الخطّ الذى صاغه المؤتمر السابع للكومنترن ويعتبرونه إنحرافا خطيراعن اللينينية . و قد تطرّقنا لهذا الخطّ ونقدناه فى كتابنا **" آجيث نموذج الدغمائي المناهض لتطوير الشيوعية ."**

=============جانفي 2014 ========================

(2)

النقاب و بؤس تفكير زعيم حزب العمّال التونسي

النساء نصف السماء – ماو تسي تونغ

" على الشيوعيين أن يكونوا مستعدين فى كلّ وقت للتمسّك بالحقيقة ، فالحقيقة ، أية حقيقة ، تتفق مع مصلحة الشعب. وعلى الشيوعيين أن يكونوا فى كلّ وقت على أهبة لإصلاح أخطائهم، فالأخطاء كلّها ضد مصلحة الشعب ". (ماو تسي تونغ- 1945)

" كلّ ما هو حقيقة فعلا جيّد بالنسبة للبروليتاريا، كلّ الحقائق يمكن أن تساعد على بلوغ الشيوعية ".

(" بوب أفاكيان أثناء نقاش مع الرفاق حول الأبستيمولوجيا : حول معرفة العالم و تغييره " ، فصل من كتاب **" ملاحظات حول الفنّ و الثقافة ، و العلم و الفلسفة "** ، 2005).

مذهلة ! مذهلة جدّا ! هكذا علّق أحدهم وهو يتحدّث عن تصريحات حمه الهمّامي زعيم حزب العمّال التونسي بصدد النقاب و قد إعترت صاحب هذه النعوت علامات تعجّب كبيرة و صغيرة و شابت نبرة كلامه مسحة من الإحباط الشديد . و نظنّ أنّ هذا ما حصل بشكل أو آخر لعدد غير قليل من المناضلات و المناضلين من أجل تحرير المرأة من شتّى ألوان الإضطهاد و الإستغلال .

الشيء من مأتاه لا يستغرب !

و أوّل ما بدر إلى ذهننا حين إنتهى إلى علمنا ذلك التصريح المفاجأة هو جملة " الشيء من مأتاه لا يستغرب " . و ببساطة لم يفجئنا تصريح الهمّامي هذا بقدر ما فاجأنا توقيته فقد أتى فى بداية شهر مارس و الحرمات النسوية المناضلة و الشيوعيات و الشيوعيين عبر العالم يستعدّون حثيثا للإحتفال نضاليّا ، كلّ على طريقته وحسب إمكانيّاته ، باليوم العالمي للمرأة ، 8 مارس .

لم يصدمنا هذا التصريح لأنّ زعيم حزب العمّال التونسي قد إرتكب فظاعات سابقة فى حقّ الشيوعية التى يدّعى تبنّيها و لأنّنا صرنا من المعتادين على تقلّبات مواقف هذا الحزب الإصلاحي وعلى إنتهازيته الملازمة لخطّه الإيديولوجي و السياسي . وكيما لا يقال إنّنا نتجنّى على هذا الحزب وزعيمه و ننعتهما بالإصلاحية و الإنتهازية جزافا ، لا لشيء إلاّ لتشويههما ، فإنّنا و على عجل هنا نذكّر بواقعتين شهيرتين على سبيل المثال فقط .

أوّلا ، حلّل حمه الهمّامي فى كتيّبه " ضد الظلامية " تحليلا صائبا فى جوهره لطبيعة الإتجاه الإسلامي . النهضة حاليّا على أنّه تيّار ديني فاشي معادي لتحرّر المرأة و بعد بضعة سنوات ألفيناه يتحالف معه فى إطار " 18 أكتوبر" ليحوّله بعصاه السحرية إلى تيّار ديمقراطي يحترم حقوق المرأة ومكاسبها ويمضى معه ورقات و بذلك بثّ الأوهام حوله و بيّض وجهه و غالط من غالط من المناضلين و المناضلات و الجماهير الشعبية العريضة . و هذا التيّار الفاشي جوهريّا سرعان ما إنقلب هو الآخر على حزب العمّال و فى الإتجاه العكسي طبعا . فبعدما كان يعدّ حزب حمه الهمّامي و أشياعه أبطالا عندما كانوا يدافعون عنه و يتحالفون معه ، طفق يرشقهم عقب هروب بن علي بالكفر ، كما إنقلب على الأوراق الممضاة بينهما ليهاجم المرأة على أنّها " مكمّلة للرجل " و يهدّد بعض مكاسب المرأة التونسية – مقارنة بمثيلاتها فى الأقطار العربية – على محدوديّتها و يتّخذ مواقفا ضد التبنّى و يدفع لنقاش تعدّد الزوجات إلخ فيعيد عقارب الساعة إلى الوراء و يعبّر عن جوهره الفاشي الحقيقي و الأصيل و الذى لم يتغيّر و إنّما يطلى أحيانا بطلاء الديمقراطية و ما شابه تضليلا للجماهير .

ثانيا، موثّق بالفيديو و بالتالى بالصورة و الصوت تصريح حمه الهمّامي بشأن نداء تونس و عدم إمكانية التحالف معه . و أيضا صار معلوما إنقلابه على ذلك الموقف و عقده تحالفا معه فى إطار جبهة الإنقاذ و لا يستبعد البعض أ ينسج معه مستقبلا تحالفات إنتخابية .

و عليه و نحن نعرف حقّ المعرفة الطابع الإنتهازي اليميني الإصلاحي لهذا الحزب و قد خضنا فى خطّه الإيديولوجي و السياسي فى مناسبات سابقة كثير ة آخرها العدد الأخير من " لا حركة شيوعية ثورية دون ماويّة ! " بعنوان " بؤس اليسار الإصلاحي التونسي – حزبالعمال التونسي و الحزب الوطني الإشتراكي الثوري – الوطد- نموذجا " ، لمنستغرب تصريح حمه الأخير هذا الذى جاء هو الآخر عقب تصريح قبل أسابيع يستوى معه فى الدلالة و الأهمّية و الخطورة ألا وهو التصريح الذى أعلن فيه زعيم حزب يدّعى الشيوعية أنّه مسلم . و بهذا نرصد أنّ حزب العمّال التونسي فى عدد لا بأس به من المظاهر آخذ فى إحتلال مكان الحزب الشيوعي التونسي سابقا و تبنّى أطروحاته الإنتهازية الواحدة بعد الأخرى و نرصد أنّ حمّه الهمّامي يتحوّل إلى محمّد حرمل المسلم هو الآخر!

منتفضا ضد أمثال هؤلاء الإنتهازيين مشوّهي الماركسية إنتفض ماركس و صرخ " **إن كانت هذه ماركسية فأنا لست بماركسي !** ".

علاوة على أنّ خطّ هذا الحزب و زعيمه منذ التأسيس لميكن قطّ ثوريّا بل كان بوضوح إصلاحيّا ، يضرب بالجوهر الثوري للماركسية عرض الحائط ، فإنّه فى المدّة الأخيرة وجّه عدّة طعنات إضافية متتالية للشيوعية فى الوقت الذى يتحتّم على الماركسيين الحقيقيين الدفاع عنها ، فتخلّى عن نعت الشيوعي فى إسم الحزب و أعلن زعيمه إسلامه و ها هو الآن يعتبر النقاب حرّية فردية .

حمّه الهمّامي و حزبه يقلبان ماركس رأسا على عقب ، يساومان بالمبادئ و يقدّمان التنازلات النظرية التنازل تلو الآخر للرجعية و هما بذلك يدوسان ما أوصى به ماركس منذ زمن بعيد الآن :

" **إيّاكم و المساومة بالمبادئ** ، **إيّاكم و " التنازل " النظري** " (ذكره لينين فى " **ما العمل** ؟ " ، فقرة " إنجلز و أهمّية النضال النظري ")

حزب العمّال حزب ماركسي مزيّف لا أكثر و لا أقلّ ! لذا وجب على الشيوعيين الحقيقيين فضح تحريفيته و إصلاحيته .

2- طعن النضالات ضد النقاب فى الظهر :

فى القطر مثلا ، خاضت الحركات النسائية و التقدّميون عامة و الطلبة و الأساتذة الجامعيون خاصة نضالات شهيرة ضد إرتداء النقاب فى الجامعة التونسية و كانت المعارك شرسة حقّا فى كلّية منوبة على سبيل المثال . فقدحاول السلفيّون فرض النقاب كمرحلة أولى فى الجامعة مستغلّين الأوضاع السياسية فى البلاد حينها و متلاعبين بالدين و المقدّس و بحرّية التعبير و الحرّية الفردية أيضا . و تصدّت لهم غالبية الجامعيين لما للنقاب من تبعات كارثيّة على العملية التعليمية و كسبوا المعركة . و الآن يأتى حمه الهمّامي ليسكب البنزين على نار السلفيين فتعلو أصواتهم بعد أن خفتت نسبيّا فى هذا المضمار فى المدّة الأخيرة و بعد أن أدركت فئات هامة من الشعب مدى رجعيّتهم جميعا بنهضتهم وحزب تحريرهم و أنصار شريعتهم و غيرهم .

بالجهد الجهيد و التضحيات الكبيرة تحصل أحيانا النضالات الجماهيرية على فتات مكاسب و ينبرى هذا الحزب الإصلاحي ليعيد الجميع إلى المربّع الأوّل و يضخّ دما جديدا فى شرايين الرجعية ، فى هذا المضمار كما فى غيره . فقد وقع حلّ التجمّع بفضل التضحيات الجسام و لمّا لملم التجمّعيّون أشلاءهم و أوجدوا إطارا حزبيّا آخر إعترف بهم هذا الحزب الماركسي المزيف و تحالف مع نداء تونس و تذيّل له كما تشهد بذلك وقائع إعتصام باردو الأخير .

3- منطق برجوازى ليبرالى تضليلى :

يستند راي الهمّامي هذا إلى مصطلح " الحرّية الفردية " فيبدو بذلك زعيم حزب العمّال مُلكيّا أكثر من الملك و ليبراليّا أكثر من الليبراليين . و لن ناحدّث هنا عن المعارك حول النقاب و الحجاب فى البلدان الرأسمالية – الإمبريالية الشهيرة بالدفاع عن " الحرّية " و إنّما سنشرح وجهة نظرنا بالإعتماد بداية على صنف معيّن من الليبراليين فى مصر يعبّر عن ما يسمّى بالإسلام الليبرالي . ففى المعركة المديدة ضد الفكر الإخواني الوهّابي عموما ، جرى تأليف كتب كثيرة نبشت فى التراث الإسلامي و أكّدت أنّ النقاب ليس من الإسلام فى شيء و نافحت عن أنّ الحجاب نفسه ليس فرضا إسلاميّا . و من تلك المؤلّفات الشهيرة " حقيقة الحجاب و حجّية الحديث " لمحمّد سعيد العشماوي و " الحجاب " لجمال البنّا وهي من الكتب المتوفّرة على الأنترنت لمن يرنو الإطلاع عليها و دراستها . و إثر صراعات محتدمة ، إلتحق " الأزهر " ، فى ظروف سياسية و إجتماعية ليس هذا مجال تفصيلها ، بالركب فى المدّة الأخيرة و أعلن صراحة أنّ الحجاب ليس فرضا دينيّا إسلاميّا .

إذن تجاوز هذا الصنف من الليبراليين النقاب و مضوا إلى الإطاحة بالحجاب فى أسسه الدينية و كسبوا جوانبا من المعركة التى لا تزال مستمرّة . و حمه الهمّامي وحزبه يعيدوننا إلى المربّع الأوّل ! و يلتحقان بجوقة التهليل للنقاب " حرّية فردية " فيبرز إسلاميّا أكثر من الإسلاميين و ليبراليّا أكثر من الليبراليين ! و الشيء إذا وصل حدّه إنقلب ضدّه : إنّها المغالاة فى الليبرالية التى تستحيل إلى دعم واضح و جليّ للفاشية مثلما أدّت المغالاة فى الديمقراطية البرجوازية إلى التحالف مع الإسلاميين الفاشيين فى إطار " 18 أكتوبر "!

و الأمر فى منتهى الخطورة من وجهة نظرنا الشيوعية الماوية الثورية ، ذلك أنّ المسألى تنطوى على مغالطة كبرى فالقضيّة ليست قضيّة " حرّية " بل هي قضيّة تشييء البشر . فالنقاب يشيّء المرأة و يجعلها عمليّا و ليس رمزيّا فحسب شيئا لا إنسانا و شيئا يجلب العار من أخمص أصبعه إلى قمّة رأسه. النقاب إضافة إلى ما يعنيه الحجاب ، يحمل دلالة التشييء إلى أبعد حدّ ، إلى النهاية فحتّى الوجه الذى يبقيه الحجاب ظاهرا على أنّه ليس عورة يجعل منه النقاب عورة فيحجبه هو الآخر ليتحوّل من يحمله إلى شيء و ليس فقط إلى إنسان مستعبد ،فنرى " خيمات " متحرّكة ، لا نساء . و هذه ليست إهانة فقط للمرأة بل إهانة و أية إهانة للبشرية قاطبة . ويأتينا حمه الهمّامي ليعرب عن أنّ إنكار بشرية البشر و إنسانية الإنسان "حرّية فردية " !

و إن كنّا ضد الحجاب بما هو شكل من أشكال إستعباد المرأة تاريخيّا و حاضرا و رمزا لإخضاعها و دونيتها وإعتداء على حقوقها و خرّياتها و إنسانيّتها ، فإنّنا بالتأكيد نقف بصرامة ضد ما هو أسوء منه، ضد النقاب و ضد من يشرّع له بإسم الدين أو بإسم " الحرّية الفردية " ، بإسم المقدّس أو بإسم الليبرالية و الحرّيات .

و بمنطق برجوازي ليبرالي تضليلي مكثّف هنا فى " الحرّية الفردية " يقبل من يدّعون زورا و بهتانا تبنّى الشيوعية عمليّة تشييء البشر هذه فى حين أنّ الشيوعية تعلى هدفا من أهدافها السامية تحرير الإنسان و الإنسانية جمعاء و ليس فقط النساء. مثلما تلاعب حزب العمّال الماركسي المزيّف بالجدلية و التناقضات الرئيسية و الثانوية ليبرّر تحالفه مع الإسلاميين الفاشيين ، أعداء الشعب و النساء ، و للإمبريالية عملاء ، فى إطار " 18 أكتوبر " ، ها هو يتلاعب بمصطلح " الحرّية الفردية " ليحترم النقاب عوض تجريمه ما يذكّرنا بما قاله لينين العظيم فى مناسبتين عن التلاعب بمفردة الحرّية :
1-" **الحرية كلمة عظيمة ، و لكن تحت لواء حرية الصناعة شنّت أفظع حروب السلب و النهب ، و تحت لواء حرية العمل جرى نهب الشغيلة .** " (لينين :" **ما العمل ؟** " فصل " الجمود العقائدي و " حرّية الإنتقاد ") .

2-" **الآن فقط ، يمكننا أن نقدر كلّ صحة ملاحظات إنجلس عندما سخر دونما رحمة من سخافة الجمع بين كلمتي " الحرّية " و " الدولة " . فما بقيت الدولة ، لا وجود للحرية ، و عندما تحلّ الحرّية تنعدم الدولة .**" (" **الدولة و الثورة** " ، الصفحة 101).

و نحن نتوقّع أن يحاجج هذا الحزب و أشياعه بأنّ المسألة مسألة كيفيّة مواجهة النقاب أي أن المطروح ليس تجريمه أو منعه أو ما إلى ذلك بل المطروح هو إعتباره " حرّية فردية " و خوض نقاش ديمقراطي حوله . و هذه المحاججة تضليلية بدورها و متناقضة مع الماركسية و فهمها للعالم . و بادئ ذى بدء لنذكّر الجميع بما فعله أنصار هذا النقاب فى معارك كلّية منّوبة مجدّدا . لقد سعوا جهدهم لا لنقاش المسألة جماهيريّا بقدر ما عملوا على فرضها فرضا على الجميع و بقوّة السلاح المتمثّل فى السكاكين و السيوف و الحجارة و فى رفع علم السلفيين فوق الكلّية . و قد لمس الطلبة و الأساتذة هناك مدى فاشية هؤلاء و رجعيتهم . و حزب العمّال يدعونا إلى الحوار معهم كما لو أنّ المسألة مسألة إختلافات بين صفوف الشعب . إنّهم أعداء الشعب و النساء هم و أشباههم المتقنّعين بقناع القبول باللعبة الديمقراطية من نهضة و حزب تحرير و أنصار شريعة و قد خبرت فئات واسعة من شعبنا ما يحمله مشروع هؤلاء الرجعيين الفاشيين و الواجب هو فضحهم و حيث أمكن ممارسة الدكتاتورية ضدّهم و الإستعداد لمواجهتهم كما فعل الطلبة الذين لم يقفوا مكتوفى الأيدي و لم يدعوهم يمارسون " حرّيتهم الفردية "!

المعركة معركة من يبتلع من ؟ يريدون إبتلاع الجميع و قولبته ضمن قوالبهم الجاهزة و وضع نصف المجتمع ، نصف السماء فى قالب النقاب خطوة جبّارة فى مشروعهم الرجعي .

ومن المثالية الميتافيزيقية ، الحديث عن الصراع السلمي و نسيان الصراع العنيف و الواقع ما إنفكّ يؤكّد العلاقة الجدلية بين الإثنين و تحوّل الواحد إلى الاخر . و على حدّ تعبير ماركس لا ينفى سلاح النقد نقد السلاح . و لعلّ الرجعيين فهموا الأمر أفضل من حمه الهمّامي و حزبه . فهم لم يكتفوا ب" الدعوة " السلمية بل مرّوا إلى الفرض بالسلاح و يفعلون ذلك بأشكال مختلفة كلّما شعروا بضرورة ذلك تحقيقا لمشروعهم .

من الأكيد أنّ أتباع التحريفية - الدغمائية الخوجية لا يفقهون شيئا فى ما شدّد عليه ماو تسى تونغ فى **" فى التناقض": " إنّ التناقضات المختلفة من حيث طبيعتها لا يمكن أن تحلّ إلاّ بطرق مختلفة طبيعيّا "**.

و المفهوم الماركسي للحرّية يختلف تماما عن المفهوم الليبرالي لدى حمه و أتباعه و أشياعه و أوهامهم الليبرالية و الديمقراطية التى فضحنا و لا نزال فالماركسية تحدّد الحرّية على أنّها وعي الضرورة و تغيير الواقع . و الضرورة الآن وعالميّا هي محاربة المشروعين الذين فان أوانهما أو عفا عليهما الزمن، المشروع الرأسمالي الإمبريالي و المشروع الأصولي الديني و إنجاز الثورة البروليتارية العالمية بتيّاريها ، الثورة الديمقراطية الجديدة / الوطنية الديمقراطية فى المستعمرات و أشباه المستعمرات و المستعمرات الجديدة و الثورة الإشتراكية فى البلدان الرأسمالية – الإمبريالية بقيادة البروليتاريا و أحزابها الطليعية الثورية و إيديولوجيتها الشيوعية و الغاية الأسمى هي الشيوعية العالمية و تحرير الإنسانية من كافة أنواع الإستغلال و الإضطهاد . هذه هي الضرورة العالمية و الحرّية المرجوّة فى عصر الإمبريالية و الثورة الإشتراكية و بالتالى التحالف أو التساهل إزاء أي من المشروعين اللذين عفا عليهما الزمن يعزّزهما كلاهما كما أكّد بوب أفاكيان ، رئيس الحزب الشيوعي الثوري ، الولايات المتحدة الأمريكية . فأين حزب العمّال الماركسي المزيّف من هذه الضرورة و هذه الحرّية ؟ فى هذا الأمر كما فى غيره من الأمور الكثيرة المتصلة بالماركسية و روحها الثورية هو غريب و فى غربته غريب غربة التحريفيين و الإصلاحيين ، غربة الماركسيين المزيّفين .

4- بما يفسّر هذا السقوط المدوّى إلى قاع الهاوية ؟

للإجابة على هذا السؤال شطران أوّلهما هو الخطّ الإيديولوجي و السياسي التحريفي – الدغمائي الخوجي لهذا الحزب الإصلاحي و قد حبّرنا ما حبّرنا عن هذا و لا حاجة هنا إلى تكرار ما قلناه قبلا ؛ و ثانيهما هو الغايات الإنتخابية لمثل هذه المواقف الإنتهازية . و نشرح فنقول إنّه نظرا لكون هذا الحزب و الجبهة التى ينطق بإسمها زعيمه يشهدان صراعات داخلية فكّكت و تفكّك أوصالهما و نظرا لكون الجبهة الشعبية فقدت الكثير من إشعاعها حتى أنّها لم تعد تقدر على إنجاح غلبية التحرّكات التى تنظّمها جماهيريّا لتورّطها فى تحالفات رجعية و " حوار وطني " مهزلة و فى الدفاع بلا هوادة عن شرعية حكومة النهضة فى تعارض صريح مع ما طالبت به النضالات الشعبية وحتى بعض قواعد الجبهة إيّاها؛ و نظرا لفشل هذه الجبهة فى تحقيق مكاسب فى خضمّ إعتصام باردو و " الحوار الوطني" المهزلة و إنفضاض جموع كبيرة من الجماهير و حتى من المناضلين و المناضلات من حولها ؛ نظرا لكلّ هذا مجتمعا و متداخلا ، لم يبقى لحزب حمه الهمّامي كي يجني أصواتا فى الإنتخابات القادمة سوى تقديم مزيد التنازلات و اللعب كغيره من الأحزاب الإنتهازية على وتر المقدّس لأهمّيته فى الأوساط الشعبية . و فى هذا السياق بالذات يتنزّل إعلان الناطق الرسمي بإسم الجبهة إسلامه والآن تصريحه بشأن النقاب.

و لن يكون من اليسير نسيان الصور و الفيديوهات التى ظهر فيها الهمّامي قبل إنتخابات 23 أكتوبر 2011 وهو يتوسّط متحجّبات و كانت حينها الرسالة لا أوضح منها و اليوم يمضى زعيم ذلك الحزب فى المنهج عينه ليغوض فى وحل النقاب إلى العنق .

على مذبح الحسابات الإنتخابية و الأوهام الديمقراطية البرجوازية تغتال المرأة الإنسانة و يقع تشييئها . و هديّة هذا الحزب الماركسي المزيّف فى ذكرى 8 مارس ، اليوم العالمي للمرأة هذه السنة ، هي إعتبار ذلك " حرّية فردية " !

<u>5- الشيوعية من حزب العمّال التونسى و أشياعه و أمثاله براء !</u>

تحضرنا هنا صور لستالين وسط جمع من آلاف النساء اللاتي نزعن الحجاب بمناسبة اليوم العالمي للمرأة . و لا نستطيع الحيلولة دون عقد مقارنة بينها و بين صور حمه الهمّامي وسط نساء مجّبات و تصرحاته الأخيرة . البون شاسع بين الموقف الشيوعي الحقيقي المحرّر للنساء الذى يمثّله ستالين و الموقف المعادي للشيوعية و قضيّة تحرير المرأة الذى يجسّده أفضل تجسيد حزب العمّال التونسي و آخرين من أمثاله الذين يتجاهلون ضرورة النضال ضد كافة أشكال إضطهاد النساء و إستغلالهن كجزء لا يتجزّا من النضال الشامل من أجل الثورة البروليتارية العالمية .الشيوعية تحرّر المرأة و لا يمكن للمتحالفين مع مستعبدى المرأة و مشيّئيها و المدافعين عن إستعبادها و تشييئها و معتبري ذلك " حرّية فردية " أن يكونوا شيوعيين أبدا .

حول العالم ، لم يتمسّك الشيوعيون الماويون الثوريون بتعاليم ماركس و إنجلز و لينين و ستالين و ماو تسى تونغ الثورية بشأن تحرير النساء و إرتباطه بتحرير الإنسانية جمعاء و حسب بل طوّروها و النظرية و الممارسة العمليّة و للتأكّد من ذلك يكفى دراسة كتاب شادي الشماوي عامة (العدد الثامن من " **الماوية : نظرية و ممارسة** " ؛ " **تحرير المرأة من منظور علم الثورة البروليتارية العالمية : الماركسية – اللينينية – الماوية** " بمكتبة الحوار المتمدّن) و خاصة وثيقة الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي – اللينيني – الماوي) و عنوانها ذو الدلالة الكبرى : " **الإعداد للثورة الشيوعية مستحيل دون النضال ضد إضطهاد المرأة ! و تحرير المرأة مستحيل دون بلوغ المجتمع الشيوعي !** ".

و الشعار العالمي للشيوعية الحقيقية ، للشيوعية الماوية الثورية (و الخلاصة الجديدة للشيوعية هي شيوعية اليوم) هو :

" لنكسر القيود ، لنطلق غضب النساء كقوة جبارة من أجل الثورة !".

و ينبغى على كافة المناضلات و المناضلين حقّا فى سبيل الشيوعية و تحرير الإنسانية ، أن يرفعوا عاليا

مقولة ماو تسى تونغ الشهيرة : **النساء نصف السماء !** و ينشروها فى صفو الجماهير الشعبية لتتبناها و تدافع عنها و تكرّس معانيها العميقة و التحريرية ؛ و إلى جانبها توجيه لينين العظيم :

" ... ينبغى أن لا يغرب عن البال بوجه خاص : ...
ضرورة النضال ضد رجال الدين و غيرهم من عناصر الرجعية و القرون الوسطى ذوى النفوذ فى البلدان المتأخّرة ؛ ... ضرورة النضال ضد الجامعة الإسلامية و ما شاكلها من التيارات التى تحاول

ربط الحركة التحرّرية المناهضة للإمبريالية الأوروبية و الأمريكية بتوطيد مراكز الخانات و الإقطاعيين والشيوخ إلخ ".

(لينين " مسودّة أوّلية لموضوعات فى المسألة القومية و مسألة المستعمرات" يونيو – يوليو (حزيران – تموز) 1920.)

ملحقان

-1-

فهرس العدد 18 من " لا حركة شيوعية ثورية دون ماوية " لناظم الماوي

بؤس اليسار الإصلاحى التونسى :

حزب العمّال التونسي و الحزب الوطني الإشتراكي الثوري – الوطد – نموذجا

(العدد 18 / جانفي 2014 متوفّر للتنزيل كاملا بنسخة بي دي أف بمكتبة الحوار المتمدّن)

و **مقالات هذا العدد** هي :

فهرس كتاب شادي الشماوي :

تحرير المرأة من منظور علم الثورة البروليتارية العالمية :

الماركسية – اللينينية – الماوية.

1- الثورة البروليتارية و تحرير النساء ...

2- بيان : من أجل تحرير النساء و تحرير الإنسانية جمعاء.

---------- مارس 2014----------

الوطنيون الديمقراطيون و وحدة الشيوعيين الحقيقين وحدة ثوريّة

تعليق على مقال الأسعد السائحي

" وحدة الوطنيين الديمقراطيين بين الواقع و الطموح (القواسم المشتركة / العوائق / و مقترح للحلول)"

- ماي 2014-

" لقد منيت اشتراكية ما قبل الماركسية بالهزيمة . وهي تواصل النضال ، لا فى ميدانها الخاص ، بل فى ميدان الماركسية العام، بوصفها نزعة تحريفية...
- ان ما يجعل التحريفية أمرا محتما ، انما هي جذورها الطبقية فى المجتمع المعاصر . فإن النزعة التحريفية ظاهرة عالمية...
- ان نضال الماركسية الثورية الفكرى ضد النزعة التحريفية ، فى أواخر القرن التاسع عشر ، ليس سوى مقدمة للمعارك الثورية الكبيرة التى ستخوضها البروليتاريا السائرة الى الأمام ، نحو انتصار قضيتها التام..."

(لينين- الماركسية و النزعة التحريفية-)
=================

" و نحن نعلن : " قبل أن نتحد و لكيما نتحد ينبغى فى البدء أن نعين بيننا التخوم بحزم و وضوح ".

(لينين)

======================

" التحريفية هي شكل من أشكال الإيديولوجية البرجوازية . إن المحرفين ينكرون الفرق بين الإشتراكية و الرأسمالية و الفرق بين دكتاتورية البروليتاريا و دكتاتورية البرجوازية . و الذى يدعون اليه ليس بالخط الإشتراكي فى الواقع بل هو الخط الرأسمالي ."

(ماو تسى تونغ) .
==

مقدّمة :

بكلّ الإهتمام و التركيز اللازمين قرأنا مقال " وحدة الوطنيين الديمقراطيين ..." الصادر على صفحات الحوار المتمدّن العدد 4435 بتاريخ 26 أفريل 2014 بمحور " فى نقد الشيوعية و اليسار و أحزابها " (أنظروا الملحق أدناه). و بكلّ الجدّية التى تحدونا فى تناول قضايا الخطّ الإيديولوجي و السياسي للحركة الشيوعية العالمية و المحلّية ، تفحّصنا ما إنطوى عليه من أفكار . و من ثمّة وجدنا نفسنا بسرعة نصوغ هذا المقال تفاعلا مع أهمّ تلك الأفكار خاصة و أنّ صاحب المقال الذى ننقد ليس من مكفّري النقد و الصراع الإيديولوجي و السياسي و له من رحابة الصدر و الفهم السليم للوظيفة الثوريّة للنقد و النقد الذاتي المستندين إلى الواقع الموضوعي و المنجزين بمنهج علمي ما خوّل له تذييل نصّه بدعوة " إلى المساهمة فى نقد هذه القراءة و هذا التصوّر ... و تطويره إلى ما هو أفضل و أشمل " وهو يقرّ بأنّ ما قدّمه " رؤية خاصة ... يمكن أن تشوبها العديد من النّواقص الّتي لم نُدركها ، أو بعض العلل الّتي لم

نستطع فهمها وتحليلها وإيجاد الحلول المُلائمة لها ، كما يُمكن أن نكون قد أخطأنا في تشخيص واقع مُختلف الأطراف والمسارات السّياسية الّتي انتهجتها والّتي نلتمس منها العُذر في صور التقصير " .

و من البداية ننبّه إلى أنّ بعض النقد الذى سيطال أفكار كاتب ذلك المقال لا يخصّه هو بالذات بقدر ما يخصّ جملة أفكار متداولة فى صفوف الوطنيين الديمقراطيين و عبّر هو عنها بشكل أو آخر و من الضروري نقدها نقدا علميّا من منظور علم الثورة البروليتارية العالمية و على وجه الضبط إنطلاقا من الفهم الشيوعي الأرسخ علميّا و الأكثر تقدّما ، الخلاصة الجديدة للشيوعية .

1- تسمية خاطئة و ضارّة :

بادئ ذى بدء ، نرفع إلتباسا طالما ساد فى أذهان غالبيّة الوطنيين الديمقراطيين . من الخطإ الصريح أن يطلق الشيوعيون على أنفسهم إسم طبيعة الثورة المطلوبة فى بلدهم . الشيوعيون فى البلدان الرأسماليّة لا يطلقون على أنفسهم إسم الإشتراكيين تماشيا مع طبيعة الثورة المنشودة هناك . و لا يطلق الشيوعيون عبر العالم ، فى البلدان المستعمرة و شبه المستعمرة و المستعمرات الجديدة إسم الوطنيّين الديمقراطيّين أو الديمقراطيين الجدد (ماويّا ، الثورة الديمقراطية الجديدة / الوطنية الديمقراطية) على أنفسهم إعتبارا لطبيعة الثورة اللازمة هناك . كلاهما يطلقان على أنفسهما صفة الشيوعيين و قد يضيفون إليها صفات أخرى للتمايز مع منظّمات و أحزاب أخرى . فمثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، هناك عدّة أحزاب شيوعية من أبرزها الحزب الشيوعي الثوري الذى يتبنّى إيديولوجيّا الماركسية – اللينينية – الماوية وقد طوّرجوهرها الثوري فى صراع مع التحريفية و الدغمائيّة رئيسه بوب أفاكيان بتطويره للخلاصة الجديدة للشيوعية ، شيوعية اليوم أو الفهم الشيوعي الأكثر تقدّما و الأرسخ علميّا اليوم . و فى الهند هناك الحزب الشيوعي الهندي (الماوي) الذى يقود حرب الشعب من أجل إنجاز الثورة الديمقراطية الجديدة / الوطنية الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الثورة البروليتارية العالمية و غايتها الأسمى الشيوعية على الصعيد العالمي . و فى الفليبين ، هناك الجبهة الوطنية الديمقراطية التى يقودها الحزب الشيوعي الفليبيني ... و عربيّا ، أطلق الشيوعيّون فى العراق عندما كان يقودهم الرفيق فهد إسم الحزب الشيوعي على حزبهم و هكذا . و تمّ و يتمّ ذلك عالميّا إنطلاقا من ما دعت إليه الأمميّة الثالثة الشيوعية ، ومن ما كتبه لينين عن ضرورة أن يحمل إسم حزب الشيوعيين هدفهم السمى أي الشيوعية .

و لكن لأسباب عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها ، أطلق جزء من الشيوعيين فى القطر على أنفسهم إسم الوطنيين الديمقراطيين واقعين فى خطأ التماهي مع إسم الثورة المنشودة مرحليّا و ليس مع الهدف الأسمى الشيوعي و لم يقع تصحيح الخطإ بل تمادى فيه الكثيرون لتصبح طبيعة الثورة مرحليّا المحدّدة فى الهويّة . وقد كانت تبعات ذلك وخيمة إيديولوجيّا و سياسيّا لكن تفصيلها خارج نطاق هذا المقال .

2- وحدة حزبيّة أم وحدة جبهويّة ؟

لقد طغت على المقال الذى نحن بصدده مفردات تعكس الهاجس الذى كان يقضّ مضجع كاتبه فعبارات الضعف و التشتّت و الإنقسام مجتمعة تكرّرت مرّات و مرّات و كانت مبثوثة فى جميع الفقرات تقريبا سعيا من الكاتب للتأكيد على ضرورة " الوحدة المنشودة و لو على الحدّ الأدنى السياسي خاصّة و أنّ النسق الثوري للإنتفاضة قد تراجع إلى الوراء بشكل ظاهر للعيان " (النقطة الثانية من المقال) .

والوحدة التى لم يتضّح من العنوان و النقطتين الأولتين ما المقصود بها : وحدة حزبيّة أم وحدة جبهويّة ، أخذ معناها يتجلّى مع بلوغ النقطة الثالثة حيث نقرأ : " بإعتبار غياب عامل القوّة الذى لا و لن يكون لديها إلاّ وهي موحّدة ومنسجمة فى إطار حزبيّ وهو الهدف الأسمى المنشود الذى يصعب تحقيقه حاليّا ، أو موحّدة على الحدّ الأدنى السياسي وهو هدف ممكن التحقيق و قابل للإنجاز على خلاف الأوّل لو توفّر حدّ أدنى من النضج السياسي لمختلف تلك الأطراف " .

إذن الوحدة المطلوبة ليست هي الوحدة الحزبيّة كما يخيّل لأوّل وهلة لقرّاء عنوان مقال السائحي وإنّما هي وحدة جبهويّة على أساس الحدّ الأدنى السياسي . و يأتى مزيدا من التأكيد على ذلك فى النقطة الرابعة بقول " إنّ الوحدة التنظيمية للأطراف الوطنيّة الديمقراطيّة صعبة التحقيق على الأقلّ فى المرحلة الحاليّة التى تتطلّب حسب طبيعة المرحلة و طبيعة الأطراف وحدة على الحدّ الأدنى السياسي و ليست وحدة تنظيميّة لعدم توفّر شروطها حاليّا حسب وجهة نظرنا " .

و يتكرّر التأكيد نفسه فى النقطة الخامسة من المقال إيّاه إذ أعرب كاتبه عن أنّ : " هذا الواقع الذى لن يتغيّر و يتطوّر خارج دائرة الحوار الجدّي البنّاء فيما بينها من أجل تجسيد وحدة حقيقيّة مناضلة على قاعدة برنامج واضح المعالم يحتكم إلى الصراع الإيديولوجي و السياسي لتنتشلها من حالة الضعف و التشتّت و الإنقسام و التى لا يمكن أن تكون ناجحة فى هذا الظرف إلاّ على الحدّ الأدنى السياسيّ حسب وجهة نظرنا " .

و هكذا ملخّص الكلام المشكل بالنسبة للسائحي هو " الضعف و التشتّت و الإنقسام " و الحلّ هو الوحدة " على الأدنى السياسي " . و فضلا عن ذكر جملة من الحقائق المتّصلة بواقع الوطنيين الديمقراطيين ، عمد السائحي إلى تكرار مفردات المشكل على طول مقاله و إلى توزيع الأخطاء على الجميع تقريبا بعدالة و كأنّها متساوة الخطورة و الشناعة و ذلك فى محاولة منه لتقريب الصفوف و الحثّ على التوجّه نحو الوحدة و لذات الغرض إنتهي عند عرض مقترحه إلى قرع " ناقوس الخطر" و إلى أنّه دون الوحدة ، ستواجه الأطراف الوطنية الديمقراطية التى " وجدت نفسها قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس السياسي " " كارثة محدقة " !

<u>3- بديل قابل أم غير قابل للتحقيق ؟</u>

و قد عرضنا بوضوح جوهر مقترح السائحي ، نمرّ إلى إبداء رأينا فيه فنقول إنّه مقترح غير قابل للتحقيق لأسباب أربعة .

<u>أ- توصيف الواقع موضوع خلافي فى حدّ ذاته :</u>

يقدّم الأسعد السائحي " قراءة خاصة " و فيها ما فيها من أفكار قد لا يستسيغها عدد من الوطنيين الديمقراطيين و أخرى ضبابيّة و ثالثة خاطئة . ففى حين يرى أنّ الإنتفاضة " تراجعت " و " إنتكست إنتكاسة كبيرة " (فى المقدّمة) ، تعتبر بيانات وطنيين ديمقراطيين أنّ " المسار الثوري متواصل " أو ينبغى مواصلته حتى تحقيق أهدافه . و فى حين أنّ الجبهة الوطنيّة الديمقراطية الشعبيّة " تشكّلت من مجموعات وطنيّة ديمقراطيّة كما يشير إلى ذلك إسمها عينه ، نلفيه يتحدّث (وهو رأي جماعة من تلك الجبهة) عن تحالف وطنيين ديمقراطيين مع " أطراف وطنيّة ثوريّة " و حسب . و رغم أنّ السائحي يعترف بصيغة ما بالعلاقة الجدليّة بين التكتيك و الإستراتيجيا ، فإنّه يستهين بالتكتيك فى مواقع أخرى من نصّه و يعتبر الخلاف حوله مسألة جزئيّة بسيطة : " حتّى و لو كانت نقاط الخلاف بينها جزئيّة و بسيطة كالمسائل التكتيكية " . (ومن أجل فهم عميق للصلة بين التكتيك و الإستراتيجيا ، نقترح عليكم العودة إلى كتابنا بمكتبة الحوار المتمدّن " **حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحدّ حزب ماركسي مزيّف**" ، و على وجه الضبط نقطة " التكتيك الذى يبتلع الإستراتيجيا " فى الفصل الخامس) . و بالرغم من أهمّية قراءة ما حدث فى البلاد على أنّه إنتفاضة و ليس ثورة و تبعات ذلك النظريّة و العمليّة ، يتكلّم السائحي عن المسألة و كأنّها مسألة هيّنة : " إختلفت فى فهم تلك المحطّة النضاليّة بين الثورة و الإنتفاضة " .
و مع تفطّن صاحب المقال الذى ننقد إلى الخطإ الفادح لشعار تشكيل حكومة وطنيّة ثورية الذى رفعته أطراف وطنيّة ديمقراطية كثيرة أثناء إعتصام باردو (إعتصام الرحيل) حيث كتب : " ولعلّ ما يُثير الدّهشة والذّهول ، وما يؤكّد حالة الانفلات والارتباك وعدم القُدرة على قراءة الواقع والفعل فيه ، هو أنّ

معظم الأطراف الوطنية الدّيمقراطية بمختلف مواقعها باستثناء من نادى بحكومة إنقاذ وطني ، دعت إلى تكوين حكومة وطنية ثورية على هامش اعتصام الرّحيل بباردو كحكومة بديلة لحكومة الترويكا ، ممّا يُعبّر فعليا على أنّ هناك ضبابية حقيقية في الرّؤية السّياسية حاصلة لديها وكأنّنا بها لها من الجاهزية التّنظيمية والسّياسية والقُدرات المادّية والبشرية والتّحالفات السّياسية الضّرورية لتحقيق ذلك المطلب على أرض الواقع ، ولعلّ ما انتهت إليه أزمة اغتيال الشّهيد محمد البراهمي تُغنينا عن عناء النّقد والتّعليق . " ، فإنّه لم يتفطّن إلى مدى صلته بالخطإ الأفدح منه ألا وهو شعار " تجذير المسار الثوري للإنتفاضة حتّى إسقاط النظام العميل " . ذلك أنّ من لم يستوعبوا علم الثورة البروليتارية الثورية وحدهم يتوقّعون " إسقاط النظام العميل " بمجرّد " تجذير المسار الثوري " (دون تحديد معنى ذلك ماركسيّا) متجاهلين مقولات و أطروحات الوطنيين الديمقراطيين المعروفة تاريخيّا عن طريق الثورة الوطنية الديمقراطية و كيفيّة إسقاط النظام العميل . يبدو أنّ حمّى " الثورة " و الأفكار البرجوازية الصغيرة المنبهرة بالأحداث غير المتوقّعة التى تمّ إخراجها من الباب معتبرين ما حدث بتونس إنتفاضة ، أعادوها من الشبّاك تحت شعار " تجذير المسار الثوري للإنتفاضة حتى إسقاط النظام " أو شعار " تحويل الإنتفاضة إلى ثورة تنتصر إلى الكادحين " .

ما هو طريق الثورة الوطنيّة الديمقراطية بكلّ وضوح؟ ما هو طريق بلوغ البروليتاريا وحلفائها السلطة؟ هذه مسألة جوهريّة و إستراتيجية عليها ينبنى النضال بشتّى أبعاده و أركانه و من طرحها و حسمها يتهرّب الإنتهازيون بأصنافهم صلب الوطنيين الديمقراطيين .

ب- النقاط المعتبرة " نقاطا مشتركة " إشكاليّة فى حدّ ذاتها :

وضع كاتب مقال " وحدة الوطنيين الديمقراطيين ... " نقاطا ثمانية على أنّها " النقاط المشتركة " و الواقع أنّ معظمها إشكالي فعلا. ففى ما يتصل بالنقطة الرابعة (طبيعة التناقض فى المجتمع التونسي :
- التّناقض بين الإمبريالية وعملائها المحلّيين من ناحية ، وبين الطّبقات الشّعبية المُضطهدة وعلى رأسها الطّبقة العاملة والفلاّحين الفُقراء من ناحية أخرى) ، يُغفل المسألة الديمقراطية أي التناقض بين الجماهير الشعبيّة و شبه الإقطاعية . و لئن كان التناقض إمبريالية / شعب يعبّر عن المجتمع شبه المستعمر فإنّ التناقض الجماهير الشعبية / شبه الإقطاعيّة يعبّر عن المجتمع شبه الإقطاعي و إغفاله إغفال لنصف تحديد التناقضات و طبيعة المجتمع . فكيف يغفل السائحي و غيره هذا الأمر ثمّ يطلقون على الثورة المنشودة ثورة وطنية ديمقراطية . يجدر بهم أن يطلقوا على الثورة المنشودة ثورة وطنيّة فحسب و على أنفسهم الوطنيّون فحسب!

و تنطوي النقطة الخامسة (و يتكرّر الخطأ المفزع فى النقطتين السادسة و السابعة : المُهمّة المركزية المطروحة : إنجاز المسألة الوطنية . المُهمّة الثّانوية المطروحة : إنجاز المسألة الدّيمقراطية) على خلط فظيع : طبيعة الثورة المطروحة : الثورة الوطنية الديمقراطيّة ذات الأفق الإشتراكي ، و لاحظوا جيّدا " ذات الأفق الإشتراكي " . أفق الشيوعيين الحقيقيين و ليس المزيفين هو الشيوعية أمّا هذه الثورة الوطنيّة الديمقراطية فهي جزء من الثورة البروليتارية العالمية بتيّاريها الثورة الديمقراطية الجديدة / الوطنية الديمقراطية فى المستعمرات و أشباه المستعمرات و المستعمرات الجديدة و الثورة الإشتراكية فى البلدان الرأسمالية – الإمبريالية . و تجنّبا لذلك الخلط الفظيع منذ مدّة الآن صغنا المقصود شيوعيّا بهذه الثورة صياغة تبيّن حقيقتها و تميّزها عن ما يشوبها من إلتباس مع وجود أحزاب و جبهات وطنية ديمقراطية فى البلدان العربية و تعيدها إلى حظيرة الثورة البروليتارية العالمية التى فصلت عنها فصلا : الثورة الديمقراطية الجديدة / الوطنية الديمقراطية كجزء من الثورة البروليتارية العالمية و غايتها الأسمى الشيوعية على النطاق العالمي و قيادتها بالضرورة تقع على عاتق الأحزاب و الإيديولوجيا الشيوعيين .

و مزعجة للغاية هي النقطة الثامنة (طبيعة الشّكل السّياسي المنشود لانجاز المهام : الجبهة الوطنية الديمقراطية الواسعة .) التى تغيّب الحاجة الأكيدة للحزب الشيوعي الثوري كأداة مركزيّة فى قيادة عمليّة التغيير الثوري و الحاجة إلى جيش تحرير شعبي لمقارعة جيش دولة الإستعمار الجديد و الإطاحة بها و تشييد دولة جديدة ثوريّة عمادها جيش شعبي . و بطبيعة الحال لهذا صلة بالضبابيّة المتعمّدة غالبا التى باتت تلفّ طريق الثورة فى المستعمرات و أشباه المستعمرات و المستعمرات الجديدة لدي العديد من الفرق الوطنية الديمقراطية .

ت – المسائل المطروحة للنقاش موضع خلاف جديّ :

إنّ من يلقى نظرة فاحصة على المسائل المقترحة للنقاش يتذكّر أنّ منها تاريخيّا ما فجّر خلافات كبرى (النشأة و التأسيس) و منها ما يقف وراء التفجّر الحالي لخلافات هامة (ثورة أم إنتفاضة و التحالفات المنجزة : طبيعتها و أهدافها و نتائجها) و فيها ما قد يرفض البعض الخوض فيه أصلا (مواصلة الانقسام والتّشتّت : الدّوافع والأسباب والحلول) .

و مع ذلك لنفترض جدلا أنّ الأطراف الوطنيّة الديمقراطية جميعها قبلت بهذا التمشّى و مضمون النقاشات فهل يعتقد السائحي أنّ القيادات المتحكّمة فى المجموعات و التى تربّى منها من تربّى فى أحضان البيروقراطيّة النقابيّة و تعلّم منها حبك المؤامرات والخداع و التلوّن كالحرباء و التى تمارس البيروقراطية و الإنتهازية فى سلوكاتها و تعاملاتها داخل التنظيم و خارجه قادرة على أن تخطو خطوة واحدة نحو المطلوب قبل كلّ شيء و نقصد الإقدام على النقد و النقد الذاتي و التقييم العلمي و الجريئ و تحمّل مسؤوليّة الأخطاء النظريّة و العمليّة ؟ تاريخيّا ، رأيناها تعيش فى وفاق مع عناصر إنتهازيّة و لسنوات عديدة و تنشر الأكاذيب و تتطاوس و هلمجرّا و ترفض النقد و النقد الذاتي و تجرّمه بإستثناء النقد الذى تصوغه على قاعدة غير علمية و تستخدمه للنيل من غيرها من أفراد و مجموعات لأغراض هدّامة لا غير و بعيدة كلّ البعد عن الشيوعية غاية و منهجا و سلوكا . و رغم ذلك ، نحن لا نجزم بأنّ ذلك مستحيل فى كافة الأحوال لكنّنا نؤكّد أنّ قيادات عدّة لا يمكن أن يرجى منها خيرا فقد فسدت و فى الإنتهازيّة غرقت و تغرق من معها فيها . و إن وُجد أمل فى البعض فعلي هؤلاء القيام بثورتهم على ذواتهم و على الوضع التنظيمي و الخطّ الإيديولوجي و السياسي ليلتحقوا بركب الحركة الشيوعية العالمية اليوم و لا يظلّوا واقفين على أطلال الماضي فيكونوا من بقايا الماضي لا طليعة المستقبل .

و المنهج العلمي يتطلبّ فى موضوع الحال التقدّم بوثائق تكون نتيجة دراسات عميقة للحركة الشيوعية العالمية و المحلّية و للواقع العالمي و المحلّي الذي يصرخ من أجل تغييره تغييرا ثوريّا و معالجة القضايا المطروحة حاليّا و مستقبلا بمنهج علمي مادي جدلي و من منطلق موقف شيوعي و أممي بروليتاري حقّا يربط الجزء المحلّي بالكلّ العالمي . و لا يهمّ إن أنجز تعميق هذا الخطّ الإيديولوجي و السياسي و توضيحه فرد أو جماعة ، المهمّ أن يتوخّوا الحقيقة و الحقيقة وحدها هدفا لهم مهما كانت مزعجة أو مؤلمة لأفراد أو مجموعات فالحقيقة وحدها هي الثوريّة . و إستيعاب علم الثورة البروليتارية العالمية و تطبيقه و تطويره و الإبتعاد عن البراغماتية و الأداتيّة و الدغمائية و المثالية و التجريبية و ما إلى ذلك من الأمراض التى أصابت و تصيب الحركة الشيوعية عالميّا والتى شخصتها الخلاصة الجديدة للشيوعية ، شيوعية اليوم ، ضروري مطلق الضرورة كيما يتمّ وضع القطار على السكّة و سلوك الطريق الصحيح نحو المساهمة فى الثورة البروليتارية العالمية نظريّا و عمليّا .

ث- فصل السياسى عن الإيديولوجى فصل مثالى :

يركّز مقال السائحي على الوحدة على أساس الأدنى السياسي و كأنّ السياسي منفصل عن الإيديولوجي . عمليّة الفصل بينهما (و إن تحدّث المقال عن الإرتباط فى مواقع أخرى) مثاليّة و مناهضة لفهم الواقع

فهما ماديّا جدليّا إذ هما مترابطان وثيق الإرتباط ما يجعل إقتراح السائحي أعرجا و على الأرجح غير قابل للتحقيق بالنسبة لغالبيّة الأطراف الوطنية الديمقراطية . فالإيديولوجيا البروليتارية بموقفها الطبقي البروليتاري و النظرة البروليتارية للعالم و المنهج المادي الجدلي تحدّد قراءة الواقع الموضوعي و الذاتي و السيرورات و الضرورات السياسية و الحلول الثورية و بالتالي تأثّر أيّما تأثير فى رسم السياسات والتوجّهات فى مجال النضال السياسي علما وأنّ النضال البروليتاري مثلما أوضح لينين فى **" ما العمل؟"** يتمّ على جبهات ثلاث متكاملة و متفاعلة جدليّا هي الجبهات الإقتصادية و السياسيّة و النظرية .

و لنشرح هذا بمثال شعار " تشكيل حكومة وطنيّة ثوريّة " الذى سلّط عليه السائحي نقدا صائبا و قد نقدناه فى عديد المناسبات السابقة منذ ظهوره . من الأكيد أنّ من يستوعب جيّدا علم الثورة البروليتارية العالمية و تجارب البروليتاريا العالمية و من له إحاطة بمجريات الثورات المتواصلة فى عدّة بلدان – حرب الشعب - ، لن يغامر برفع هكذا شعار غير واقعي بالمرّة و ينمّ عن ضياع و تيه فى أتون الصراع الطبقي و إدارة ظهر جليّة لللينينية و متطلّبات الوضع الثوري و للماوية و متطلّبات الثورة فى المستعمرات و أشباه المستعمرات و المستعمرات الجديدة . هذا من ناحية ، و من ناحية ثانية ، يبرز رفع هذا الشعار إنكارا مبطّنا للفهم اللينيني للدولة و لطبيعتها الطبقية و ببساطة و عمليّا يرمى من يقف وراء هذا الشعار للظهور بمظهر الثوري و الحال أنّه يبثّ فعليّا الأوهام الإصلاحيّة لتشكيل حكومة وطنية ثوريّة فى ظلّ دولة الإستعمار الجديد القائمة بجيشها و شرطتها و محاكمها و سجونها و بيروقراطيتها إلخ .

سعى السائحي من خلال الفصل بين السياسي و الإيديولوجي إلى تعبيد طريق الحوار و تسهيله لكنّ الوحدة المنشودة على أساس الحدّ الأدنى وحدة غير قابلة للتحقيق الآن بين مجمل الوطنيين الديمقراطيين و يبقى ما يمكن أن يتمّ واقعيّا و عمليّا هو فتح قنوات إتصال بين و تنسيق التحرّكات فى محطّات نضاليّة معيّنة بين أكثر عدد ممكن من المجموعات التى تقبل بذلك و هذا نفسه ليس بالأمر الهيّن لعديد الإعتبارات ليس أقلّها إعتبارات تاريخية و أخرى زعاماتيّة و ما إلى ذلك و من الأفضل كذلك أن يوسّع التنسيق إلى مجموعات " يسارية " ما هي بالوطنيّة الديمقراطية .

<u>3- لنفهم علميّا ، ماديّا جدليّا مسألة الإنقسامات :</u>

أكّد الأسعد السائحي و أعاد التأكيد على " طموح الخطّ الوطني الديمقراطي فى الوحدة التى طالما كانت مطلبا لأجيال من المناضلين " و على حدّ علمنا يبدو هذا التأكيد تأكيدا عاطفيّا أكثر منه حقيقة موضوعيّة عرفتها عقود ثمانينات القرن العشرين و تسعيناته و العقد الأوّل من القرن الواحد و العشرين . والحملات الشعواء التى شنّتها مجموعات وطنيّة ديمقراطية ضد هذه المجموعة أو تلك من المجموعات الوطنية الديمقراطية الأخرى و تهرّب عديد المجموعات من النقاش و الصراع الإيديولوجي و السياسي و حتى من التنسيق لسنوات طوال لا تشهد بصحّة ما ذهب إليه السائحي .

و من هنا علينا بدم بارد أن ندرك نشأة المجموعات و ندرس وثائقها المرجعيّة و تطوّراتها الداخلية و علاقاتها بالمجموعات الأخرى الوطنية الديمقراطية خاصّة و الشيوعية عامة ، محليّا و عالميّا و مواقفها فى منعرجات الصراع الطبقي و إلتواءاته ... حتى نتمكّن من المسك بسيرورة تطوّرها و التحوّلات الكمّية و النوعيّة التى عرفها خطّها الإيديولوجي و السياسي و ممارساتها. فعلى سبيل المثال، هناك صلة وثقى بين الكثير من الإنحرافات النقابويّة و الإصلاحيّة فى تجربة من تبنّوا وثيقة " هل يمكن أن نعتبر ماو تسى تونغ ماركسيّا – لينينيّا ؟ " و مضامينها الخوجيّة المتستّرة الدغمائيّة التحريفية ما يستدعى مراجعة تلك الوثيقة المرجعيّة الكارثة التى فكّكنا أجزاءا منها فى مناسبات سابقة و سنعمل على مزيد تبيان تهافتها مستقبلا .

و مسألة الإنقسامات داخل التنظيمات و الأحزاب من ناحية أخرى ، عاديّة و طبيعيّة و لكن من علامات المرض غير الصحّية بتاتا هي الإنقسامات على أسس غير مبدئيّة ، واهية أصلا .

" تعتبر الفلسفة الماركسية أن قانون وحدة الأضداد هو القانون الأساسي للكون . وهو قانون مطلق الوجود سواء فى الطبيعة أو فى المجتمع البشري أو فى تفكير الإنسان . فبين الضدين فى تناقض ما توجد وحدة و صراع فى آن واحد ، و هذا ما يبعث الحركة و التغير فى الأشياء . إنّ التناقضات موجودة فى كلّ شيء ، إلاّ أن طبيعتها تختلف بإختلاف طبيعة الأشياء . فالوحدة بين الضدين فى التناقض الكائن فى كلّ شيء محدد هي ظاهرة مقيدة ، و مؤقتة ، و إنتقالية ، وهي لذلك نسبية ، أمّا الصراع بينهما فإنّه يبقى مطلقا دون تقييد ."

(**" مقتطفات من أقوال الرئيس ماو تسى تونغ "** ، الصفحة 226 ، باللغة العربية).

كلّ شيء و كلّ ظاهرة و كلّ سيرورة ماديّة تنشطر إلى إثنين . و يمثّل هذا القانون الجدلي جوهر الجدليّة وهو قانون عام شامل أنكرته مجموعات من الوطنيين الديمقراطيين بالرغم من أنّه موضوعي و ينطبق على مجموعاتهم . فكافة المجموعات اليساريّة شهدت و تشهد هذه الحالة من صراع الخطّين فالإنشقاق. فمثلا غدت المجموعات الماويّة أكثر من عدد أصابع اليد الواحدة و فرّخت المجموعة التى إتحدت حول " هل يمكن ...؟ " أربع مجموعات – على حدّ علمنا و قد تكون أكثر و قد تفرّخ مجموعات صغيرة أخرى – و نشأت عدّة مجموعات عن من عرفوا أكثر ما عرفوا بوطد الجامعة و كذلك الشأن بالنسبة لحزب العمّال الذى خرجت من صلبه كتلة أسّست لاحقا الحزب الذى يترأسه محمّد الكيلاني ... و الجبهة الشعبيّة الإصلاحيّة التى ينطق بإسمها حمّه الهمّامي شهدت تصدّعات و إنقسامات هي الأخرى وهكذا ...

و أمسى اليوم من المضحك أن يستمرّ أعداء الماويّة و المادية الجدليّة فى إنكار الحقيقة الموضوعية الواضحة للعيان ، فى إنكار شمولية و عمومية قانون التناقض و تطبيقاته على الأحزاب و المنظّمات فى صيغة ماويّة شهيرة هي صراع الخطّين إنكارا مثاليّا ميتافيزيقيّا خوجيّا و قد إكتوى الكثير بناره و لم يعرف حتّى شرح ما حصل و لا خوض الصراع خوضا مبدئيّا .

وحدة الأحزاب الثوريّة ذاتها تحتاج دوما إلى الإرتقاء بها عبر خوض صراع الخطّين الموضوعي الذى يحكم حركة الأحزاب بما هي حركة متناقضة شأنها فى ذلك شأن كافة الأشياء و الظواهر و السيرورات.

لكن يطفو إلى السطح سؤال : ما المحدّد إذن فى بناء صرح حزب بروليتاري ثوري يسير وفق خطّ إيديولوجي و سياسي فتنظيمي صحيح و ثوري حقّا ؟

لن يستطيع من ينكر قوانين الجدليّة و صراع الخطيّن أن يقدّم إجابة شيوعية صحيحة كافية و شافية . فقط ماو تسى تونغ و قد درس بعمق و هضم التجارب السوفياتية و الصينية و إنغمس فى خوض صراعات الخطين للتقدّم بالثورة الإشتراكية فى الصين و بالثورة الثقافية البروليتارية الكبرى هو الذى لخّص حقيقة الأهمّية القصوى و الحيوية و الحاسمة للخطّ الإيديولوجي و السياسي :

" صحّة أو عدم صحّة الخطّ الإيديولوجي و السياسي هي المحدّدة فى كلّ شيء " .

و قد صاغ مبدأ عظيما فى خوض صراع الخطّين من منظور شيوعي صلب الحزب :

" مارسوا الماركسية و أنبذوا التحريفية ؛ إعملوا من أجل الوحدة و أنبذوا الإنشقاق ؛ تحلّوا بالصراحة و الإستقامة و لا تحبكوا المؤامرات و الدسائس ."

وهذه الحقائق التى لخّصها ماو من العوامل الحاسمة فى مدى الوحدة الثوريّة المتجدّدة التى يبلغها الشيوعيون و الشيوعيات و مدى تطويرها و تطويرهم لنضالاتهم .

هذا هو مفتاح الوحدة الثوريّة الذى يجب أن يصبو إلى تكريسه الوطنيون الديمقراطيون أفرادا و مجموعات إن راموا لأنفسهم أن يساهموا مستقبلا فى تشكيل فصيل حزبي يتمتّع بوحدة ثوريّة على أساس أقصى ، أساس خطّ إيديولوجي و سياسي صحيح قائم على علم الثورة البروليتارية الثورية المتطوّر أبدا .

و راهنا ، ينبغى الإعتراف بأنّ الإنقسامات صلب الوطنيين الديمقراطيين فى جانب أساسي منها إفراز للتحريفية التى تغلغلت فيها و نخرتها و حوّلت غالبيّتها من مجموعات ثوريّة رئيسيّا إلى مجموعات تحريفية إصلاحيّة رئيسيّا . و لنقل الحقيقة الموضوعية بصوت عال : إنّ وحدة المجموعات الوطنيّة الديمقراطية جميعها أو حتى أغلبها بوضعها الحالي وحدة حزبية لن تكون سوى وحدة إنتهازيّة بل و رجعيّة من منظور تاريخي فلا حاجة لنا كما قال لينين إلى وحدة إنتهازيين فى سفينة نوح أخرى فيها من كلّ زوجين إثنين ، بالعكس تحتاج الحركة الشيوعية العالمية و المحلّية و تحتاج الثورة البروليتارية العالمية إلى وحدة ماركسيين . لقد نخرت التحريفية بما هي ماركسية مزيّفة و فكر برجوازي عظام تلك المجموعات و لا زالت تنخرها و لن يمكن إنقاذها جميعها – هذا وهم قاتل - ، ما يمكن إنقاذه هو بعض المناضلين و المناضلات الشيوعيين حقّا و القابلين للتطوّر خدمة للشيوعية على الصعيد العالمي و تحرير الإنسانية جمعاء من كافة أنواع الإضطهاد و الإستغلال الجندري و الطبقي و القومي .

<u>4- الجبهة و الوحدة الحزبيّة الثوريتين :</u>

الجبهة التى يتطلّع إليها الشيوعيون الحقيقيّون من ضمن الوطنيين الديمقراطيين ليست جبهة تضمّ كافة الوطنيين الديمقراطيين لأنّ غالبيّتهم صاروا إصلاحيين قولا و فعلا ، بل جبهة طبقات ثوريّة تنشأ فى خضمّ الحرب الثوريّة فى المستعمرات و أشباه المستعمرات و المستعمرات الجديدة ، حرب الشعب الطويلة الأمد بقيادة الحزب الشيوعي المسلّح بعلم الثورة البروليتارية العالمية لتشكّل ركائز مؤسسات الدولة البديلة إعتمادا على قوّة جيش التحرير الشعبي و الحركة الجماهيرية الشعبيّة و المناطق المحرّرة إلخ .

و الحزب الشيوعي الثوري هو المركز وهو قائد جبهة الطبقات الثوريّة هذه و قائد جيش التحرير الشعبي. و لتأسيس هذا الحزب الثوري فبنائه صلب الجماهير الشعبيّة نحتاج إلى أقصى و ليس إلى أدنى وحدة ثوريّة تنبى على خطّ إيديولوجي وسياسي صحيح قائم على علم الثورة البروليتارية العالمية المتطوّر أبدا وهو ما يقتضى صبّ قسط من جهود الشيوعيين حقّا ، الثوريين ، على توفير مستلزمات تأسيسه و منها خوض الصراع الإيديولوجي و السياسي لبلوغ هذا الخطّ الصحيح الذى على قاعدته يتمّ البناء السليم .

قال لينين فى " **ما العمل ؟** " :

" الحركة الإشتراكية - الديمقراطية [لنقرأ الشيوعية] هي حركة أممية فى جوهرها . و ذلك لا يعنى فقط أنّه يتعيّن علينا أن نناضل ضد الشوفينية القومية بل ذلك يعنى أيضا أن الحركة المبتدئة فى بلاد فتيّة لا يمكن أن تكون ناجحة إلاّ إذا طبقت تجربة البلدان الأخرى . و لبلوغ ذلك لا يكفي مجرد الإطلاع على هذه التجربة أومجرّد نسخ القرارات الأخيرة . إنّما يتطلّب هذا من المرء أن يمحص هذه التجربة و أن يتحقّق منها بنفسه. و كلّ من يستطيع أن يتصوّر مبلغ إتساع و تشعب حركة العمال المعاصرة ، يفهم مبلغ ما يتطلّبه القيام بهذه المهمّة من إحتياطي من القوى النظرية و التجربة السياسية (الثورية أيضا). "

وعليه ، لا بدّ من إيلاء النضال على الجبهة النظرية أهمّية كبرى إذ لا حركة ثوريّة دون نظريّة ثوريّة . كما لا بدّ من تطبيق المبادئ اللينينية المتصلة بالوحدة الثوريّة فمثلما قال لينين ما نحتاجه هو وحدة ماركسيين لا وحدة مع غير الماركسيين . و فى إرتباط بذلك ، علينا أن نرفع عاليا مقولتين شهيرتين للينين فى **" ما العمل ؟ "** هما :

أ- و نحن نعلن : " قبل أن نتحد و لكيما نتحد ينبغى فى البدء أن نعين بيننا التخوم بحزم و وضوح ".

ب-" ينبغى للمرء أن يكون قصير النظر حتى يعتبر الجدال بين الفرق و التحديد الدقيق للفروق الصغيرة أمرا فى غير أوانه أو لا لزوم له. فعلى توطد هذا "الفرق الصغير" أو ذاك قد يتوقف مستقبل الإشتراكية – الديمقراطية [لنقرأ الشيوعية] الروسية لسنوات طويلة ، طويلة جدا."

و لهذا يقترف الأسعد السائحي خطأ فى حقّ اللينينية إذ قلب الأمور رأسا على عقب معربا فى نقطة مقاله الثانية عن أنّ " التنوّع و الإختلاف لا يمكن أن يكون سوى عامل دفع حقيقي إلى الأمام فى إتجاه وحدتها " . لينين يدعو إلى تفحّص الإختلافات و البتّ فيها من أجل بلوغ الوحدة و السائحي يرى العكس و مردّ ذلك هو الركون إلى البراغماتيّة / النفعيّة أي خدمة لغرض الوحدة تهمّش المبادئ و تجرى قراءة الواقع الموضوعي قراءة توظيفيّة تقولب حسب متطلّبات الأهداف المرسومة سلفا - و هنا الوحدة على أساس الأدنى السياسي .

<u>5- الشيوعية عالميّا غايتنا الأسمى و كلّ ما نقوم به يجب أن يخدم هذه الغاية الأسمى :</u>

بحثنا فى مقال " وحدة الوطنيين الديمقراطيين ..." عن مفردة الشيوعية و عن الشيوعيّة كغاية أسمى فلم نعثر لهما على أثر . لقد برزا بغيابهما و الحال أنّ الوطنيين الديمقراطيين إفراز تاريخي فى الأساس لصراعات الحركة الشيوعية العالمية و المحلّية و تفاعلاتهما و على وجه الضبط يعتبرون تاريخيّا فى بداياتهم من المجموعات الماركسيّة - اللينينية المنتمية إلى الحركة الماركسية – اللينينية العالمية و كان يقودها إلى وفاته ماو تسى تونغ و الحزب الشيوعي الصيني فى صراع حياة أو موت مع التحريفية السوفياتية و اليوغسلافية و الإيطالية و الفرنسية ...

و عامّة كان الوطنيّون الديمقراطيّون يعدّون أنفسهم ماركسيين يتميّزون بمعاداة التحريفية السوفياتية و أطروحاتها و أتباعها و بإعلائهم راية الشيوعية الثوريّة فى وجه الإصلاحيّة و الإصلاحيين . كان هذا مظهرهم الرئيسي عند النشأة فى سبعينات القرن العشرين و بداية ثمانيناته (بالنسبة لتشكّل بعض المجموعات) بيد أنّهم شهدوا تطوّرات و تحوّلات بفعل صراع الخطّين فى ترابط وثيق بالصراع الطبقي المحلّي و العالمي و الصراع فى صفوف الحركة الماركسية – اللينينية العالمية ، تحوّلات كمّية و نوعيّة بلغت بهم ما نراه الآن أمام أعيننا .

و شأنهم عموما شأن الأسعد السائحي و غيره كثير ، أضاعوا أمام الهجمة الشرسة الإمبريالية و الرجعية العالمية على المشروع الشيوعي خاصّة إثر إنهيار الإتحاد السوفياتي ، أضاعوا البوصلة الشيوعية و لم يعودوا يذكرون الشيوعية و يدافعون عنها – و أضحت عند الغالبية إشتراكية لا غير – إلاّ فى مناسبات نادرة للغاية و بشكل عابر و مفرغة من روحها و مضمونها الثوريّين و الأمميين .

و منذ فترة وجيزة نشرنا مقالا على موقع الحوار المتمدّن حمل عنوان **" نقد بيانات غرّة ماي 2013- تونس : الأفق الشيوعي أم التنازل عن المبادئ الثورية ؟ "** بيّنّا فيه بالحجّة و الدليل القاطع و البرهان الساطع مدى إنحدار فرق اليسار و حتى " ماويين " منهم إلى التخلّى عن الغاية الأسمى و ما يتطلّبه

النضال الشيوعي و عن الأمميّة البروليتارية إلخ ومحتوى ذلك المقال ينطبق تماما على ما ورد فى نصّ السائحي و على نصوص عدّة لمجموعات وطنية ديمقراطية .

و فى موضوع الحال ، ينبغى أن نربط نضالاتنا اليومية و معاركنا السياسية منها و الإقتصاديّة و النظريّة بهدفنا الأسمى و إلاّ لن نكون شيوعيين . و الحدّ الأدنى لأيّ تنسيق و وحدة مؤقّتة أو جبهويّة ... ينبغى أن يسمح بنشر الشيوعية . و تكتيكاتنا هي بدورها ينبغى أن تتناغم مع غايتنا الأسمى . و أساليب عملنا و سلوكاتنا يترتّب ان تتأتّى من هذه الغاية الأسمى و إلاّ لن نكون شيوعيين حقّا قولا و فعلا . و لن نكون شيوعيين ، إن لم نناضل من الآن من أجل " الكلّ الأربعة " كما أسماهم الماويّون عالميّا :

" هذه الإشتراكية إعلان للثورة المستمرّة ، الدكتاتورية الطبقية للبروليتاريا كنقطة ضرورية للقضاء على كلّ الإختلافات الطبقية ، و للقضاء على كلّ علاقات الإنتاج التى تقوم عليها و للقضاء على كلّ العلاقات الإجتماعية التى تتناسب مع علاقات الإنتاج هذه ، و للقضاء على كلّ الأفكار الناجمة عن علاقات الإنتاج هذه ". (كارل ماركس : **" صراع الطبقات فى فرنسا من 1848 إلى 1850"** ، ذكر فى الأعمال المختارة لماركس و إنجلز ، المجلّد 2 ، الصفحة 282).

الخاتمة :

فضل مقال الأسعد السائحي أنّه ، لو تمّ التعاطي معه بجدّية و لم يقع تجاهله عمدا ، قد يثير نقاشات هامّة سعى الكثيرون إلى تجنّبها إلاّ أنه تقدّم بمقترح لا يخرج عن إطار " الأدنى " و هو على الأرجح غير قابل للتحقيق راهنا . هذا وجهه الأوّل و وجهه الثاني هو أنّه أخرج الوطنيين الديمقراطيين عن إطار الحركة الشيوعية العالمية . أمّا الوجه الثالث فهو تعويله على " قل للزمان إرجع يا زمان " و توحيد على الأقلّ من كان موحّدا سابقا و توجيهه الأنظار إلى الماضي عوض رفعها نحو المستقبل .

وحدة الأدنى السياسي الماضي – غير المشترك كما أوضحنا – لن تكون إن تحقّقت جزئيّا إلاّ وحدة جبهويّة عابرة فى معارك و مناسبات معيّنة و بالتأكيد لن تؤدّي إلى وحدة حزبيّة أقصى عدا أن تكون وحدة حزبيّة إصلاحيّة ذلك أنّ الوحدة الحزبيّة الثوريّة تستدعى توجيه الأنظار إلى المستقبل ، إلى الغاية الأسمى الشيوعية و الإرتباط بالحركة الشيوعية العالمية و تبنّى أرقى ما بلغه علم الثورة البروليتارية العالمية فى تطوّره حتى نكون طليعة للمستقبل ، لا بقايا للماضي مثلما هو حال الغالبيّة الساحقة للمجموعات الوطنيّة الديمقراطية اليوم.

لقد تغيّرت طبيعة المجموعات الوطنيّة الديمقراطية فى غالبيّتها و أمست تحريفية و إصلاحيّة و مآل البقيّة هي الأخرى التحريفية و الإصلاحيّة عاجلا أم آجلا إن لم تقطع مع أخطاء الماضي و الحاضر و لم تدرس الحركة الشيوعية المحلّية و العالمية دراسة علميّة و تستخلص الدروس الإيجابيّة منها و السلبيّة و تستوعب تطويرات علم الثورة البروليتارية العالمية بفضل الخلاصة الجديدة للشيوعية ، شيوعية اليوم و تطبّقها .

أن يبقى الوطنيّون الديمقراطيّون و خاصة منهم الشيوعيين حقّا الذين لم يتحوّلوا تماما إلى عناصر إصلاحيةّ قلبا و قالبا من بقايا الماضي أو أن ينجزوا تحوّلا نوعيّا ضروريّا و ثورة صلبهم ليكونوا ضمن طليعة المستقبل و محرّري الإنسانية ، هذه مسألة موت أو حياة !

الملحق

وحدة الوطنيين الدّيمقراطيين بين الواقع والطّموح (القواسم المُشتركة / العوائق / ومُقترح للحلول)

الأسعد سائحي
الحوار المتمدن-العدد: 4435 - 2014 / 4 / 26 - 12:12
المحور: في نقد الشيوعية واليسار واحزابها

مقـــدّمـــة :

شهد الخط الوطني الدّيمقراطي في تونس ولا يزال وضعا يتميّز بالتّنوّع والتّعدد والاختلاف في وُجهات النّظر والقراءات الإيديولوجية والسّياسية ، وهو ما جعله مُتشظّيا ومُشتّتا لسنوات طويلة في شكل مجموعات سياسية مُتعدّدة التّسميات والأطروحات منها من أخذ شكل حزبي رسمي علني أو شبه علني ، ومنها من يزال يُراوح ويبحث عن الشّكل التّنظيمي الّذي يُريد ويتماهى بين العلنية والسّرية .

وبقدر ما كانت المحطّة النّضالية 17 ديسمبر 2010 – 14 جانفي 2011 وما تلاها عامل قوّة للدّفع نحو الأمام في سبيل تجميعها وتوحيدها ، إلاّ أنّها وللأسف عمّقت أوجه الاختلاف بينها من جديد وتباعدت المسافات أكثر من ذي قبل وكانت عامل تفرقة ، إلاّ أنّها نجحت في وضعها كلّها مُجتمعة موضع تساؤل حول الوضع الرّاهن الّذي تعيشه تونس وخاصّة بعد فشل منظومة مسار " الانتقال الدّيمقراطي " وما نتج عنها من تداعيات خطيرة على مصالح الطّبقات المُضطهدة وخاصّة منها العمّال والفلاّحين الفقراء مُقابل تزايد هجمة الإمبريالية وعملائها المحلّيين الّذين نجحوا في ترميم نظام الرّجعية والعمالة وتقوية شوكة الائتلاف الطّبقي الرّجعي العميل بما يُفنّد بقوّة مقولة الثّورة وسقوط النّظام وزيف مسار ""الانتقال الدّيمقراطي" وفشل المراهنة عليه لكلّ من سار في ركابه ، كلّ ذلك يحدث في ظلّ وضع داخلي وإقليمي ودولي متميّز باستمرار الأزمة الاقتصادية العالمية ونتائجها الوخيمة على الشّعوب والأمم وخاصّة منها المستعمرة وشبه المستعمرة .

وفي سياق هذا الوضع المتأزّم اقتصاديا واجتماعيا ، ظلّ الطّرح الوطني الدّيمقراطي في عمومه يتأرجح بين الواقع الذّاتي للتّشكيلات السّياسية الّتي تتبنّاه والمُتميّزة بالضّعف والتّشتت ، وبين الواقع الموضوعي المُتشعّب والمفتوح على كافّة الواجهات ، والّذي يتحكّم فيه الائتلاف الطّبقي الرّجعي العميل في ثوبه الجديد في ظلّ تراجع وتيرة الصّراع الطّبقي بشكل مشهود بفعل انتكاسة كبيرة للمسار الثّوري لانتفاضة 17 ديسمبر المجيدة ، إضافة إلى تراجع وتململ الخط الوطني الدّيمقراطي الثّوري واصطدامه بهذا الواقع الّذي أفرزته الانتفاضة وعجزه عن إيجاد الحلول والبدائل الملائمة للوضع الرّاهن ممّا جعل تفاعله معه مُتأرجحا في أغلب المحطّات إن لم يكن ضبابيا ، رغم ما يحمله في جعبته من أطروحات ثورية ، وما يمتلكه من أدوات تحليل علمية للواقع ، وكان ذلك التّأرجح والضّبابية النّتيجة الحتمية للمسارات السّياسية الّتي انتهجتها مختلف تشكيلاته في تفاعلها مع الانتفاضة ، فمنها من انخرط وراهن على مسار " الانتقال الدّيمقراطي " بأشكال متعدّدة ومختلفة ، ومنها من اختار نهج المقاطعة وحذّر من مغبّة التّسرّع والاندماج ، ومنها من بقي يُراوح بين الوضعيتين .

وبين الانخراط والمقاطعة ، تاهت مختلف التّشكيلات السياسية ، ووجدت نفسها في وضع من الارتباك وعدم الاستقرار ، وهو ما انعكس عليها سلبيا بالتّأثير في واقعها الذّاتي تأثيرا ملحوظا ممّا جعلها تُواصل التّأرجح وتفقد التوازن إلى درجة أنّها أصبحت تعيش على هامش الصّراع الحقيقي الّذي من المفروض أن تكون في دائرته والمُحدّدة فيه .

وسنُحاول من خلال هذه القراءة مُحاولة الوقوف على مُتطلّبات الواقع وطُموح الخط الوطني الدّيمقراطي في الوحدة الّتي طالما كانت مطلبا لأجيال من المُناضلين ، وقد قُمنا بتوزيع هذه القراءة على جُملة من النّقاط المُتداخلة والّتي تناولنا فيها :

1) وحدة الوطنيين الدّيمقراطيين بين الشّعار والواقع .
2) المحطّة النّضالية 17 ديسمبر 2010 وتعميق الأزمة بين الوطنيين الدّيمقراطيين .
3) اختلال موازين القوى السّياسية وترجيح كفّة الوحدة .
4) إشكالية الوحدة بين فشل المسارين وعدم نُضج الشّعار .
5) رؤية ومُقترح لوحدة الوطنيين الدّيمقراطيين :
(أ) القواسم المُشتركة .
(ب) مُقترحات عملية وتقنية
(ج) مشروع جدول أعمال للنّقاش :
• الطّرح الوطني الدّيمقراطي في تونس
• التّشكيلات السّياسية المُتبنيّة للطّرح الوطني الدّيمقراطي
• المحطّة النّضالية 17 ديسمبر 2010 – 14 جانفي 2011
• مسألة التّنظّم
• مسار " الانتقال الدّيمقراطي " :
- الانخراط
- المقاطعة
• واقع الانقسام والتّشتّت للتّشكيلات الوطنية الدّيمقراطية بعد المسارين
• إشكالية الوحدة
6) خاتمة

1) وحدة الوطنيين الدّيمقراطيين بين الشّعار والواقع :

نظرا لصُعوبة تجسيد شعار الوحدة على أرض الواقع وما يتطلّبه من وعي ومسؤولية ومجهودات للغرض ، فالمُلفت للانتباه أنّ واقع التّشظّي والتّشتت والانقسام الّذي يشهده الخط الوطني الدّيمقراطي بشكل عام منذ سنين طويلة خلت ، دفع من جديد وبقوّة إلى السّطح طرح إشكالية الوحدة بين مكوّناته لدرجة أنّنا نجدها كلّها ترفع هذا الشّعار وتُنظّر له في بياناتها السّياسية ، وعلى العكس من ذلك لم نشهد أثرا حقيقيا مُجسّدا لذلك الشّعار على أرض الواقع الملموس ، ممّا يجعلنا نفهمه على أنّه شعارا لتذييل وتزيين البيانات السّياسية ، بما يُفيد بأنّ هذا الشّعار على أهميّته بقي شعارا فضفاضا فارغا من محتواه ، وعلى الرّغم من ذلك تُعلّق عليه تلك التّشكيلات آمالها وطموحاتها وعيا منها بضعفها وتشتّتها وانقسامها ، ولعلّها تلك هي الحقيقة الوحيدة الّتي تشترك فيها مُجتمعة وتُقرّ بها . وإذ نعتبر أنّ مسألة الضّعف ليست جُرما في حدّ ذاته باعتبار وأنّها الحقيقة الموضوعية لحالتها ، إلاّ أنّ الوعي به في وضع التّشتّت من ناحية وضرورة الوحدة من أخرى هو العلامة الإيجابية في ذلك ، لكنّ هذه العلامة بمفردها لا تُفيد في شيء إلاّ إذا تطوّرت وتحوّلت إلى فعل حقيقي في الواقع الملموس لدى مُختلف تلك الأطراف ، فالوعي بضرورة الوحدة جميل ، لكن الأجمل منه تجسيده في الواقع الموضوعي فكرا وممارسة حتّى يتحوّل إلى واقع أفضل ، ولكنّ الواقع بكافّة أبعاده لا يُفيد عمليا بتطوّر حالة الوعي والإدراك لديها وبخطورة الوضع الّذي هي عليه ، وكذلك بتشعّب وضع البلاد الّذي يؤكّد بما لا مجال للشّكّ فيه استعادة نظام الرّجعية والعمالة أنفاسه بعد ترميمه بمنظومة

23 أكتوبر وسيطرته شبه المطلقة بواسطة أجهزته الّتي استعادت عافيتها وخاصّة منها القمعية العسكرية والأمنية على زمام الأمور من جديد مع تسجيل تراجع كبير ملحوظ للمسار الثّوري لانتفاضة 17 ديسمبر المجيدة وأفول نجمها بحكم العديد من العوامل أبرزها هيمنة مسار " الانتقال الدّيمقراطي " الّذي أتى على الأخضر واليابس وانقلب عليها وعلى شعاراتها المركزية .

وأمام هذا الوضع المتميّز بما سبق ذكرُه ، بقيت السّاحة السّياسية شبه فارغة ومسرحا كبيرا تُهيمن عليه الأطروحات السّياسية الإصلاحية والانتهازية ومُتحكّمة فيه الأطراف الرّجعية العميلة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستعمار تحكّما شبه مطلق معتمدة في ذلك على جُملة من المنظومات والمؤسّسات أبرزها المؤسّسة التّشريعية مُمثّلة في " المجلس الوطني التّأسيسي " سليل انتخابات 23 أكتوبر المهزلة ومختلف تفرّعاته ، إضافة إلى مؤسّسة " الحوار الوطني " الّتي نجحت مرحليا في إيجاد التّناغم والتّوافق السّياسي المطلوب إمبرياليا ، والّتي تسعى الآن جاهدة إلى إنجاز العملية الانتخابية الثّانية بخطى حثيثة على قاعدة ما أفرزه مسار " الانتقال الدّيمقراطي " بمختلف مراحله .

وفي ظلّ الخيارات السّياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظام الرّجعية والعمالة في ثوبه الجديد ، وتراجع المسار الثّوري للانتفاضة ووتيرة الصّراع الطّبقي ، وحالة الضّعف والتّشتّت والانقسام الّتي يوجد عليها الخطّ الوطني الدّيمقراطي ، يتبادر إلى أذهاننا طرح الأسئلة التّالية :

- ما الّذي يمنع عمليا وحدة الوطنيين الدّيمقراطيين من التّشكّل حاليا ، أي بعد قرابة ثلاث سنوات ونصف من انطلاق شرارة الانتفاضة وانتكاستها ؟
- ولماذا لم يتوحّدوا سابقا باعتبار وأنّ شعار الوحدة ليس بالشّعار الجديد أو الغريب عنهم والمرافق لهم لمدّة طويلة جدا ؟

لفهم هاته المسألة الّتي نعتبرها مُعقّدة ومُتشعّبة بحكم العديد من العوامل أهمّها العامل التّاريخي المُتمثّل في أنّ تاريخ الوطنيين الدّيمقراطيين لم يُكتب بعد ولم توجد محاولات جادّة في الغرض خاصّة وأنّ هذا الخطّ عرف أجيال مُتعاقبة ومتنوّعة ومُختلفة المشارب الفكرية والسّياسية من جيل التّأسيس إلى جيل انتفاضة 17 ديسمبر ، وهو ما يُمثّل عائقا حقيقيا في فهم تاريخ وطبيعة هذا الخط وأطروحاته الإيديولوجية والسّياسية المتنوّعة ، لكنّ الثّابت تاريخيا هو أنّ شعار الوحدة بينها كان مطروحا ومُتبنّيا لدى مُختلف مكوّناته ، وكانت ولا تزال الجبهة الوطنية الدّيمقراطية الواسعة الحلم المنشود كإطار جامع لإنجاز المهام المطروحة تكتيكيا واستراتيجيا ، إلاّ أنّ الواقع الذّاتي والموضوعي لم يتطوّر لتحقيق ذلك الهدف بحكم عدم توفّر الشّروط اللاّزمة للغرض لتعدّد الأسباب وتنوّعها أهمّها الاختلاف في المنطلقات الإيديولوجية والّتي تؤدّي بالضّرورة إلى الاختلاف في كلّ ما هو سياسي تكتيكيا كان أم استراتيجيا ، وكذلك بتواصل الوضع العام للخط الوطني الديمقراطي على حاله والتّطوّرات الحاصلة داخله منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي إلى حدود انتفاضة 17 ديسمبر سواء في السّاحة الطّلاّبية أو في السّاحة الشّعبية .

وأمام القراءات الإيديولوجية المتنوّعة الّتي تُفضي بالضّرورة إلى مفاهيم ورؤى مُختلفة للوحدة ، وهو ما يُعدُّ عاملا حاسما ومُحدّدا في تبلورها وتشكّلها ، فنجد من يعتبرها مرتبطة بأزمة ذوات " مريضة " بالزعامتية وهي السّمة المُميّزة لمختلف تشكيلاته ، ممّا كان سببا مُباشرا وغير مباشر في كثرة التّشكيلات السّياسية وتنوّعها حتّى ولو كانت نقاط الخلاف بينها جزئية وبسيطة كالمسائل التّكتيكية . كما نجد من يعتبرها صعبة المنال إن لم تكن مُستحيلة باعتبار وجود خلافات إيديولوجية عميقة ترجع إلى قراءات مُختلفة المشارب هي حجر الزّاوية الرّئيسي في قيامها من عدمه ، وهو ما انعكس ضمنيا على الاستراتيجي والتّكتيكي فيما بينها .

وفيما عدا الإيديولوجي ، فالبارز في موضوع الاختلاف بينها هو مدى فهمها وإدراكها للمسائل التّكتيكية الآنية بكافّة أبعادها ممّا يؤدّي بالضّرورة إلى الاختلاف فيما هو استراتيجي والعكس بالعكس . ولئن حاول البعض منها نفي الخلاف فيما هو استراتيجي باعتبار وأنّ مُعظم التّشكيلات السّياسية للوطنيين

الدّيمقراطيين تطرح الثّورة الوطنية الدّيمقراطية ذات الأفق الاشتراكي ، وتعتبر أنّ التّناقض الرّئيسي الّذي يشقّ العالم هو بين الإمبريالية وعملائها المحلّيين من جهة ، والشّعوب والأمم المضطهدة من جهة ثانية ، وتولي جميعها أهمية بارزة للمسألة الوطنية كمهمة مركزية في نضالها من أجل الحرّية والانعتاق الاجتماعي ، إلاّ أنّ هذا النّفي لا يُغيّر شيئا من طبيعة المسألة المتمحورة حول الوحدة فيما بينها باعتبار وأنّ الاستراتيجي على أهميته لا يُمكن عزله عن الأيديولوجي وكذلك عن التّكتيكي ، وهذا ما يُفيد عدم نجاح مختلف تلك الأطراف في حلّ إشكالية الوحدة فيما بينها لمدّة زمنية طويلة نسبيا تُضاهي الأربعين سنة .

2) المحطّة النّضالية 17 ديسمبر 2010 وتعميق الأزمة بين الوطنيين الدّيمقراطيين :

المُتتبّع للوضع الّذي عاشته تونس بداية من 17 ديسمبر 2010 إلى 14 جانفي 2011 وما بعده ، يُلاحظ أنّ مُعظم تلك الأطراف تداخلت لديها المسائل وكذلك المفاهيم في استيعابها وفهمها لها وكيفية التّعامل معها ، واختلفت في فهم تلك المحطّة النّضالية بين الثّورة والانتفاضة ، وتعمّقت الأزمة فيما بينها وُفقا للتّوجّهات والمسارات السّياسية الّتي اختارتها. فكلّ التّشكيلات السّياسية اصطدمت بالواقع الموضوعي للجماهير الشّعبية المُنتفضة ضدّ جلاّديها ، حيثُ وجدت نفسها أمام نسق ثوري تصاعدي تفاعلت معه بأشكال مُتعدّدة ومُختلفة تميّزت بعجزها مُنفردة على استيعاب المدّ الجماهيري ممّا جعلها تختار جبّة الاتّحاد العام التّونسي للشّغل خاصّة في بداياتها الّتي كانت غير مُشجّعة وغير مضمونة النّتائج ، إلى إسراع بعض الأطراف في تأسيس " جبهة 14 جانفي " مع الأطراف الإصلاحية والانتهازية ، و البعض الآخر اختار تأسيس" الجبهة الوطنية الدّيمقراطية الشّعبية " مع أطراف وطنية ثورية ، ثمّ انخرطت بعض المجموعات لاحقا في ما يُسمّى بـ " المجلس الوطني لحماية الثّورة " بمعيّة الأطراف الرّجعية العميلة ، إلى الارتماء في " الهيئة العليا للانتقال الدّيمقراطي والإصلاح السّياسي " ، إلى انتخابات 23 أكتوبر 2011 ، إلى " المجلس الوطني التّأسيسي " لإنجاز الدّستور ، إلى " الجبهة الشّعبية لتحقيق أهداف الثّورة " ، إلى " الحوار الوطني " قبل اغتيال الشّهيد شكري بلعيد وبعده ، إلى مُناقشة الدّستور في نسخته الأولى ، إلى اغتيال الشّهيد محمد البراهمي ، إلى " جبهة الإنقاذ الوطني " ، ثمّ إلى " الحوار الوطني " من جديد والوفاق الطّبقي ، إلى المصادقة على الدّستور ، إلى حكومة مهدي جمعة الرّجعية العميلة الّتي تُواصل العمل قُدما في نفس توجّهات من سبقها ، إلى الوضع الرّاهن المشُوب بالغموض ...

وقد تخلّلت هذا المسار العديد من الأزمات المتتالية في المشهد السّياسي أبرزها اغتيال الشّهيدين شكري بلعيد أحد الوجوه الوطنية الدّيمقراطية البارزة ومحمد البراهمي على أيادي الغدر والخيانة وبروز ظاهرة " الإرهاب " الدّيني كسيف مُسلّط على أبناء شعبنا من الدّوائر الإمبريالية الّذي أدّى إلى اغتيال العديد من الأمنيين والعسكريين لتدخل البلاد في مرحلة من الغموض السّياسي القابل للانفجار في كلّ لحظة ، وليجد أبناء شعبنا المضطهد أنفسهم بين خيارين أحلاهما مرّ ، بين القبول بخيارات نظام الرّجعية والعمالة الّذي يعيش أزمة على كافة الواجهات في وضع متميّز باستفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، أو فزّاعة " الإرهاب " الدّيني الخاضع لأجندات سياسية دولية وإقليمية وداخلية الّذي يُهدّد البلاد والعباد .

وفي خضمّ ذلك ، برزت على السّاحة السّياسية العديد من التّكتّلات الحزبية أبرزها الترويكا الحاكمة و " الجبهة الشّعبية لتحقيق أهداف الثّورة " والأحزاب والجبهات الدّستورية المرسكلة للتّجمّع ، و " جبهة الإنقاذ الوطني " ، و " التّحالف الوطني من أجل دعم الشّرعية " ...إلخ ، تأزّم الوضع فيما بينها حول غنيمة السّلطة شهد تأجّجا خاصّة بعد اغتيال الشّهيد محمد البراهمي ، فأوكل الدّور لمؤسّسة " الحوار الوطني " بقيادة البيروقراطية النقابية ونقابة الأعراف بمعية عمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان لتقريب وُجهات النّظر ولعب الدّور البارز في إنقاذ حكومة الترويكا وخروجها ظاهريا من سدّة الحكم سالمة غانمة بعد اختتام الدّستور بأغلبية مُريحة داخل " المجلس الوطني التّأسيسي " وتنصيب حكومة رجعية عميلة جديدة بقيادة وزير الترويكا السّابق للصّناعة للتّأثيث للانتخابات القادمة .

وفي سياق تأزّم الوضع على جميع الواجهات، تراجعت الأطراف الوطنية الدّيمقراطية على مستوى الأداء السّياسي ، وبقيت تُحلّق خارج السّرب ، تُعوزها القُدرة على البروز وطرح بدائلها السّياسية بعد أن

استنزفت طاقاتها المادّية وإمكانياتها البشرية فيما سبق ، مُتضرّعة من جديد بضعفها وتشتّتها وانقسامها وبغياب الذّات الثّورية القادرة على تجميعها وتنقية المناخ السّياسي وتسوية الخلافات الّتي تشقّها ، فحتّى من اختار الانخراط في " الجبهة الشّعبية لتحقيق أهداف الثّورة " انسحب منها بعد تجربة مريرة مشُوبة بالوهم لتصحيح مسارها السّياسي العام ليتدحرج القهقرى فيما بعد لما أصابه من تشوّه وعدم انسجام بين التّكتيكي والاستراتيجي في ظلّ موازين قوى غير متكافئة ، وبقيت بقية الأطراف الأخرى على هامش الصّراع السّياسي مُنغلقة على نفسها سواء في " الجبهة الوطنية الدّيمقراطية الشّعبية " أو خارجها بتبريرات مُختلفة .

ولئن برزت بين الفينة والأخرى دعوات صريحة للوحدة سواء في نداءات " الجبهة الوطنية الدّيمقراطية الشّعبية " أو في البيانات السّياسية لمختلف الأطراف سواء كانت أحزابا أو مجموعات أو أطرافا سياسيا أو أفرادا ، إلاّ واصطدمت بجملة من العراقيل سواء كانت ذاتية مُتعلّقة بالأشخاص ، أو موضوعية مرتبطة بالأطروحات السّياسية والإيديولوجية ، بشكل منع بكامل الوضوح أي عمل جاد يُمكن استثماره في اتّجاه تجميع مختلف تلك الأطراف لتأثيث حوار جدّي ونزيه يُمكن أن يكون لبنة من اللّبنات الّتي تُفضي للوحدة المنشودة ولو على الحد الأدنى السّياسي ، خاصّة وأنّ النّسق الثّوري للانتفاضة قد تراجع إلى الوراء بشكل ظاهر للعيان ، أنتج بالضّرورة تراجعا رهيبا لدى الأطراف الوطنية الدّيمقراطية ممّا زاد في أزمتها وعلّتها ، وانطوت على نفسها مُغادرة بفعل ذلك المشهد السّياسي العام تاركة السّاحة السّياسية فارغة والباب مفتوحا على مصراعيه للقوى الإصلاحية الانتهازية (الّتي مثّلت عائقا لها) ، وخاصّة للأطراف الرّجعية العميلة الّتي استحوذت على كلّ شيء بما في ذلك الفضاءات العامّة والخاصّة ، مُستخدمة كافّة قواها الحزبية والجمعياتية إضافة إلى المؤسّسات التّشريعية والإدارية والأمنية والإعلامية الّتي أخضعتها لإرادتها السّياسية ، لتضعها في زاوية مُغلقة أفقدتها القُدرة على التّحرّك والبروز كقوّة سياسية بديلة مُنتصرة لطموحات الشّعب في الحرّية والانعتاق الاجتماعي .

وأمام هذا الوضع الرّديء ، زادت أزمة تلك الأطراف وعُزلتها السّياسية ، ممّا انعكس سلبيا على علاقتها ببعضها البعض على مستوى التّواصل والممارسة والتّنسيق فيما بينها ، وكذلك على قواعدها المُناضلة الّتي أصيبت بحالة من اليأس والإحباط خاصّة لدى الشّباب منها ، والّتي لم تعُد قادرة على الفهم والاستيعاب خاصّة بعد الماراطون الطويل الّتي قطعته تحت راياتها السّياسية المُشتّتة على أمل أن تجني عُصارة نضالاتها . وعوضا أن تقرأ اللّحظة التّاريخية وتُقيّم نفسها وتنقد مساراتها لتُجدّد أنفاسها وتُدرك وضع الضّعف والانقسام والتّشتّت الّذي يُميّزها ، انغلقت تلك الأطراف على نفسها من جديد وانشغلت بواقعها الذّاتي ، وأفل نجمها وبقيت تُطلّ علينا بين الحين والآخر بجُملة من البيانات أو النّصوص الّتي تُعبّر عن خصوصياتها وأطروحاتها حسب المُناسبات الوطنية أو العالمية المعهودة والمُتكرّرة ، والمزيّنة بالجملة الثّورية الّتي طالما بقيت سجينة الأوراق ولم تتحرّر من حالة الجمود ، ولم تقع ترجمتها على أرض الواقع لتبقى دون فاعلية تُذكر .

وعلى الرّغم من وعي مختلف تلك الأطراف بواقع الضّعف والانقسام والتّشتّت وبضرورة الوحدة فيما بينها ، وبمدى خطورة الوضع القائم في البلاد ، فإنّها للأسف لا تزال تُكابر وتُماطل حول إشكالية الوحدة ، فكلّ طرف يرمي الكرة في ميدان الآخر ، ونسمع من هنا وهناك اتّهامات مُتبادلة بإعاقة مشروع الوحدة لأسباب مُختلفة لا تُعبّر فعليا إلاّ عن وعي منقوص أو مشوّه ، وعدم تشخيص جدّي لواقعها الذّاتي بشكل خاصّ وللواقع الموضوعي بشكل أخصّ ، لتبقى دار لقمان على حالها ، والمؤسف أنّ كلّ طرف من الأطراف يتباهى بنرجسية مقيتة بتمثيليته للطّرح الوطني الدّيمقراطي ، وبسيره في الوُجهة الصّحيحة ، هذا دون أن نلمس طرح علمي وعملي للوحدة خاصّة وأنّها تُقرُّ دون استثناء بحالة الضّعف الّتي هي عليها ، وبأنّها لا تستطيع تقديم البديل المُجتمعي المنشُود مُنفردة ومُنقسمة ، وهو المُشترك الوحيد الّذي يُميّز وضعها حاليا .

وأمام الضّبابية حول إشكالية الوحدة بين مختلف تلك الأطراف ، الّتي أصبحت تفرض نفسها بقوّة أكثر من أي وقت مضى ، والّتي لم تكفيها مسيرة أربعين سنة من التّشتت والانقسام لتتحقّق على أرض الواقع . ونظرا لما آل إليه وضع تلك الأطراف الّذي جعلها خارج دائرة الفعل السّياسي في الواقع ، فإنّه قد حان

الوقت لتنزع عنها جُبّة الخوف ، وتُصارح نفسها وقواعدها بحقيقة وضعها ، وإلاّ فستكون خارج التّاريخ بركونها ودورانها في دائرة مُغلقة على نفسها . ومن هذا المُنطلق ، فإنّ الدّعوة إلى وحدة الوطنيين الدّيمقراطيين لا يعني أبدا التّغاضي عن الاختلافات الّتي تشقّها على المستويين الإيديولوجي والسّياسي ، بل العكس هو الصّحيح ، فاختلافها وتنوّعها يُمثّل مصدر قوّة لها يرتكز على ثراء وتنوّع تجاربها النّضالية والتّنظيمية والسّياسية وتنوّع مشاربها الفكرية ، هذا التّنوّع والاختلاف لا يُمكن أن يكون سوى عامل دفع حقيقي إلى الأمام في اتّجاه وحدتها على قاعدة نضالية واضحة المعالم محتكمة إلى الصّراع في كافّة أبعاده .

فالمتتبّع لوضع الوطنيين الديمقراطيين يعلم علم اليقين حقيقة التّوجّهات والاختلافات ، والمُرتكزة أساسا وبدرجة أولى على المسائل الإيديولوجية ، وعلى كلّ ما هو تكتيكي مرحلي بدرجة ثانية ، وباعتبار وأن الخطّ الاستراتيجي العام يحتوي على نقاط عديدة مُشتركة ، ما ينزع عنها جميعها حُجّة عدم التّواصل والالتقاء في ما هذا المضمار على اختلاف وجهات النّظر حوله ، وباستثناء الخلافات القائمة بين الذّوات والّتي يُمكن تجاوزها ، لأنّه من المؤسف والمُعيب حقّا أن تكون فعلا هي حجر عثرة أمام قيام وحدة بين الوطنيين الدّيمقراطيين والمُحدّدة في قيام أي عمل نضالي مُشترك، وإلاّ فعلى الدنيا السّلام ، ومن يرفض منها الوحدة أو يُعطّلها ، فهو أبعد ما يكون عن السّياسة ، وهذا لعمري يرجع إلى دور المناضلين داخل تلك الأطراف في فرض الأمر الواقع وتجاوز تلك المسألة إن وُجدت ومثّلت إعاقة فعلية لمشروع الوحدة .

3) اختلال موازين القوى السّياسية وترجيح كفّة الوحدة :

باعتبار وأنّ السّياسة تحتكم إلى موازين القوى ، وهذه الأخيرة غير ثابتة بل مُتحرّكة ، فإنّ الأطراف الوطنية الدّيمقراطية لا تُمثّل في الواقع الملموس ميزان قُوّة نظرا لحالة الضّعف والتّشتّت والانقسام الّتي تُميّزها ، إضافة إلى حالة اللاّتنظّم الّتي تُميّز العديد من المناضلين ، وبالتّالي لا يُمكن لها أن تُشكّل قُوّة سياسية بديلة لواقع القهر والاضطهاد الطّبقيين ، قُوّة بديلة للواقع الموضوعي المُتحرّك والمُتغيّر .
وباعتبار غياب عامل القُوّة الّذي لا ولن يكون لديها إلاّ وهي موحّدة ومُنسجمة في إطار حزبي وهو الهدف الأسمى المنشُود الّذي يصعُب تحقيقه حاليا ، أو مُوحّدة على الحدّ الأدنى السّياسي وهو هدف مُمكن التّحقيق وقابل للإنجاز على خلاف الأوّل لو توفّر حدّ أدنى من النّضج السّياسي لمختلف تلك الأطراف . هذه الوحدة الّتي طالما نشدتها أجيال مُتعاقبة من المناضلين وعقدت عليها آمالا كبيرة ، والّتي تُمثّل حُلما حقيقيا ومشروعا قابلا للإنجاز في صورة توفّر شروطه ، والّذي في غيابه لا يُمكن الولوج إلى الواقع الموضوعي والفعل فيه بقوّة لصالح أبناء شعبنا المُضطهد وهي ضعيفة ومُشتّتة ومعزولة عنهم تماما ، وبالتّالي فإنّ واقع ضُعفها لا يُمكن أن يؤثّر في تغيير موازين القوى لصالحا إلاّ بتوحّدها .

وباعتبار وأنّ الإنسانية لا تطرح على نفسها إلاّ المهمّات القادرة على إنجازها ، فإنّ واقع مختلف الأطراف حاليا يفرض عليها بقوّة ضرورة الوحدة كشرط أساسي لا مناص منه وبدونه لا يُمكن أن تُحدّد المهام المطروحة للإنجاز وهي على ذلك الوضع ، فمصيرهم مرتبط أساسا بوحدتهم بأبعادها التّنظيمية والسّياسية والإيديولوجية على قاعدة الصّراع فيما بينها وُفق برنامج نضالي وطني ديمقراطي ينتصر للطّبقات المضطهدة وعلى رأسها الطّبقة العاملة والفلاّحين الفقراء .

ورغم المحاولات القديمة الّتي تُذكر فتُشكر كصياغة " الأرضية السّياسية للتّحالف الوطني الدّيمقراطي الثّوري " في شهر فيفري 2006- على سبيل الذّكر لا الحصر - بين بعض الأطراف المُختلفة المشارب الإيديولوجية ، وهي أرضية لم يُكتب لها النّجاح لأسباب عديدة ، وقع صياغتها في ظروف صعبة جدّا وعيا منها بضرورة وحدتها ، ورغم المحاولات والدّعوات بعد الانتفاضة كالندوة الّتي نظّمتها بعض الأطراف في 17 أفريل 2011 على سبيل الذّكر لا الحصر ، والدّعوات والنّداءات الأخرى ، والّتي فشلت كلّها في تحقيق الغرض ، لم نلمس لحدّ الآن مُبادرة حقيقية مُكتملة الشّروط لجمع الأطراف الوطنية الدّيمقراطية على طاولة الحوار الجادّ والبنّاء ، والّذي بدونه لا يُمكن أن نمرّ إلى الأمام ، خاصّة وأنّ وضع البلاد الرّاهن يقتضي ضرورة ذلك الحوار وبإلحاح أكثر من ذي قبل ، وإلاّ ستكون كلّ التّجارب آيلة للزّوال وللنّسيان . فأبناء شعبنا المُضطهد في أمسّ الحاجة إلى قوّة سياسية وطنية ديمقراطية موحّدة تنتشله من حالة القهر

والاضطهاد الطّبقيين ، خاصّة في ظلّ الهجمة الإمبريالية الصّهيونية الّتي ضربت في العُمق تطلّعاته في الحرّية والانعتاق الاجتماعي .

فالأطراف الوطنية الدّيمقراطية المُقاطعة لمسار "الانتقال الدّيمقراطي" لم تُفلح هي أيضا كغيرها في الخروج بمساعي أو حلول أو مُبادرات في سبيل تجميع شتاتها والارتقاء بها نحو الأفضل لنفس الأسباب الّتي سبق ذكرها ، وبالرّغم من إصدارها لجُملة من البيانات والنّداءات ، إلاّ أنّها لم تسعى إلى ترجمة ما تطرحه على أرض الواقع وتمدّ جسور التّواصل مع غيرها من المكوّنات لغرض الوحدة ، وبالرّغم من تأسيسها لـ " الجبهة الوطنية الدّيمقراطية الشّعبية " في 18 جانفي 2011 كإطار جامع للوطنيين الدّيمقراطيين باعتبار وأنّها تُمثّل هدفا وحُلما لهم ، ظنّا منها أنّه سيقع الالتفاف حولها من بقية الأطراف ، إلاّ أنّ تلك الجبهة كغيرها من المحاولات لم تستطع أن تكون بديلا لوضع التّشتّت والانقسام على الرّغم من محتوى أطروحاتها السّياسية النّضالية وخطّة عملها المرحلية والإستراتيجية الهادفة ، إلاّ أنّها للأسف لم تستطع أن تكون تعبيرة جامعة عن طموحات بقية الأطراف الّتي رفضت الالتحاق بها ، وهو ما يُحيلنا إلى الفهم بأنّ تشكّل تلك الجبهة من عدمه ليس هو العلّة الرّئيسية بالرّغم من أنّها تمثّل مطمحا للجميع ، بل العلّة في أنّ ظروف نشأتها بعد الانتفاضة كانت مُتسرّعة كغيرها من الجبهات والتّحالفات على الرّغم من عُمق المسائل المطروحة داخلها والّتي تمسّ جوهر الطّرح الوطني الدّيمقراطي ، وكانت نقاطها المرحلية تمثّل أيضا قواسم مُشتركة بين ما تطرحه بقيّة الأطراف في مُختلف المواقع الأخرى ممّا لا يقبله عقل ولا يستقيم معه المنطق ، فالمُتمحّص جيّدا في المسائل التّكتيكية المرحلية الّتي طُرحت منذ 17 ديسمبر إلى 14 جانفي وبعده ، ويُقارن تلك المسائل الآنية بموضوعية ، لن يجد ما يُفيد النّضال من أجل تحقيقها في مواقع سياسية مُختلفة ، وهنا بيت الدّاء .

ولئن سيطر الاستراتيجي على طرح " الجبهة الوطنية الدّيمقراطية الشّعبية " العام ، واختارت المُراوحة بين السّرية والعلنية ، فإنّها لم تبذل ما في جُعبتها من آليات للخروج من تقوقعها على نفسها ، وبقيت حبيسة الاستراتيجي دون التّعامل ولو جزئيا مع المسائل التّكتيكية المرحلية الّتي طرحتها على نفسها والّتي تقتضي النّضال المستمرّ والدّؤوب من أجل بلورة أطروحاتها في الواقع عن طريق الاحتكاك الملموس بقضايا الجماهير الشّعبية وتطلّعاتها وبمختلف الأطراف لكسب ثقتها ، وتقديم بديلها السّياسي وُفقا لما تقتضيه طبيعة المرحلة ، فاقتصرت وُفق ذلك على العمل المُناسباتي المحدود . ولعلّ في رفعها لشعار على غاية من الأهمية والمسؤولية المُطالب بتجذير المسار الثّوري للانتفاضة من أجل إسقاط النّظام العميل ، ومُقاطعتها لمسار " الانتقال الدّيمقراطي " الّذي لم تقع المُراكمة الضرورية له سابقا ولاحقا بحجّة قوّة العدو وضعف الإمكانيات وحالة التّشتّت ، إضافة إلى العراقيل المُختلفة سواء كانت منها تنظيمية أو غيرها جعلها غير قادرة على تجسيد ذلك الشّعار ، لتنتكس بدورها كغيرها في نفس السّياق العام للانتفاضة مع بعض الاختلافات الجزئية مقارنة بالأطراف الأخرى . واختار البعض منها لاحقا مُغادرتها والدخول في العلنية كشكل رسمي للنّضال ، ومن بقي ظلّ رافضا لها ولكلّ عمل قانوني بحجّة عدم إمكانية ذلك في ظلّ نظام لا وطني لا ديمقراطي لا شعبي ، اختار نهج المُراوحة بين السّرية والعلنية ، والرّكون في الزّاوية الّتي اختارتها لنفسها .

وأمام من اختار العلنية بشكلها الرّسمي أو شبه العلنية ، ومن اختار المُراوحة بين السّرية والعلنية ، لم نلمس في كلّ الحالات أي تطوّر سياسي ملموس في عمل تلك الأطراف في الواقع ، لتُسجّل غيابها شبه التّام عن كافّة المحطّات السّياسية الحرجة الّتي كان فيها أبناء شعبنا في أمسّ الحاجة إليها للرّفع من وعيهم وتصحيح نضالاتهم وتوجيههم نحو مُبتغاهم لتحقيق ما يصبُون إليه ، خاصّة وأنّها طرحت على نفسها مهمّة تجذير المسار الثّوري للانتفاضة حتّى إسقاط النّظام العميل ، وهو شعار تتبنّاه أيضا أطراف أخرى كانت في دارة الأحداث ومُواكبة لكلّ فعل نضالي جماهيري لم تستطع هي أيضا بلورة وتحقيق ما يجب ،لأنّها عملت داخل جبهات وتحالفات سياسية أخرى وأجندات أكثر تعقيدا لها علاقة بمسار " الانتقال الدّيمقراطي " استنزفت فيها مجهوداتها وطاقاتها واختلت موازين قواها وتداخل لديها الاستراتيجي والتكتيكي إلى أن عزلت نفسها بنفسها من تلك التّحالفات وحاولت العودة إلى المُربّع الأوّل لكن دون جدوى تُذكر .

4) إشكالية الوحدة بين فشل المسارين وعدم نُضج الشّعار :

أمام اختلاف الرّؤى حول ما أفرزته انتفاضة 17 ديسمبر 2010 من مساحات كان بالإمكان استغلالها الاستغلال الأمثل والأقوم ، ظلّت الأطراف الوطنية الدّيمقراطية مُتماهية في التّفاعل إيجابيا مع المسار الثّوري للانتفاضة بشكل عام ، يُعوزها في ذلك المسألة التّنظيمية من ناحية ، وترجمة أطروحاتها السّياسية والإيديولوجية على أرض الواقع بشكل مُنفرد من ناحية أخرى ، فضاعت المجهودات والطّاقات ، وتشتّتت قواها ، ولم تستطع بهذا الشّكل أن تقوم بإيصال أطروحاتها للجماهير الشّعبية المُنتفضة ، بل على العكس من ذلك ورغم مُحاولاتها المحدودة في تجذير المسار الثّوري للانتفاضة ، إلاّ أنّها وللأسف فشلت فشلا ذريعا كمثيلاتها الّتي اختارت الانخراط في مسار " الانتقال الدّيمقراطي " ، بل وأكثر من ذلك تعمّقت الهوّة بينها وتعاظمت ، وتباعدت أكثر من ذي قبل ، وتدعّمت حالة التّشتت والانقسام بينها من جديد ، وانعكس ذلك سلبيا على واقعها الذّاتي ، وهو ما تؤكّده الانقسامات الحاصلة داخلها ، وولادة بعض الأجسام السّياسية أو المجموعات من رحم القديمة ، بنفس الطّرح ونفس المقاربات الإستراتيجية والتّكتيكية القديمة والمُتجدّدة مع بعض الاختلافات البسيطة الّتي لم تُغيّر شيئا من جوهر المسألة . وبهذه الطّريقة ، تنامى عدد الدّكاكين السّياسية لتلك الأطراف لدرجة أنّ المجال أصبح تقريبا مفتوحا ومسموحا للانتصاب الخاص ممّا زاد الوضع تأزّما والرّؤية ضبابية . إذ تحوّل الصّراع من صراع حول البرامج إلى صراع بين الذّوات ، وتجزئة المُجزّأ وتفتيت المُفتّت ، فحتّى الوحدة التّنظيمية الّتي برزت مؤخرا بين طرفين على الرّغم من تثميننا لها ، لم ترتقي إلى مستوى المأمول ولم تجلب لها الأنظار ولم تُحدث أي تفاعل إيجابي من بقية الأطراف ، ولم تكن عاملا مُحفّزا لها في سبيل وحدتها الأشمل ، باعتبار وأنّ الوحدة التّنظيمية للأطراف الوطنية الدّيمقراطية صعب التّحقيق على الأقلّ في المرحلة الحالية الّتي تتطلّب حسب طبيعة المرحلة وطبيعة الأطراف وحدة على الحدّ الأدنى السّياسي وليست وحدة تنظيمية لعدم توفّر شُروطها حاليا حسب وُجهة نظرنا .

وهذا ما يجعلنا نستخلص ممّا تقدّم بأنّ ظروف الوحدة بين الوطنيين الدّيمقراطيين لم تنضج بعد لأسباب كثيرة ومُتنوّعة تعُود إمّا لطبيعة الطّرح وعلاقته بطبيعة المرحلة ، وهو ما يقتضي المُراجعة ، أو لطبيعة القيادات الّتي تُسيّر ، وهو ما يقتضي الحسم ، وهُما خياران أحلاهما مُرّ باعتبار حساسيتهما وخطورتهما أيضا . وبالتّالي لا يُمكن الجزم بصحّة الفرضيتين خارج الواقع العلمي والعملي الكفيل لوحده بكشف الأعوار وتحديد المسؤوليات . فالمسألة الثّابتة لدينا أنّ محطّة 17 ديسمبر 2010 كشفت المستور وبيّنت بما لا مجال للشّك فيه أنّ الأطراف الوطنية الدّيمقراطية لم تنضج بعد ، ولم ترتقي إلى العمل السّياسي بكافّة أبعاده لأسباب عديدة مُرتبطة بظروف نشأتها وطبيعة طرحها ، والتّطورات التّاريخية الّتي شهدتها ، إضافة إلى واقع القمع والاستبداد في الفترة البورقيبية والنوفمبرية ، وعدم التّعاطي المسؤول مع الانتفاضة ، فتوارثت تلك الأطراف وضع القوقعة والتّشتّت والانقسام ، ولم تستطع الخروج من نفس الدّائرة المُغلقة الّتي وضعت نفسها فيها . وكان الفضل للانتفاضة في كشف حقيقتها المؤلمة دون تجنّي على ما بذلته من نضالات تاريخية تُذكر فتُشكر ، وما قدّمته من تضحيات جسيمة كلّفتها كوكبة من الشّهداء الأبطال والسّجن للعديد من المناضلين ، لكنّ للأسف يجب ذكر هذه الحقيقة بجرأة وشجاعة دون خجل ولو كرهه البعض ، لأنّ الفعل في الواقع وإحداث التّراكمات الثّورية المطلوبة لن يأتي من السّماء ، بل يتطلّب النّضال والعمل المُتواصل والتّضحيات .

ولئن كان حُلم الثّورة حُلما مشروعا لا تختلف فيه تلك الأطراف ، إلاّ أنّها لم تُدرك بعد بأنّ الثّورة فنّ صعب ومُعقّد يتطلّب جُملة من الشّروط الذّاتية والموضوعية أهمّها تجذير نضالاتها ومُراكمتها والرّفع من وعي قواعدها فكريا وسياسيا ، والفعل في الواقع لرفع وعي الجماهير الشّعبية والإحاطة بها ومُلامسة قضاياها الحقيقية حتّى تتمكّن من الارتقاء والتّنظّم لإنجاز المطلوب . فانتفاضة 17 ديسمبر على أهميتها في تاريخ نضالات شعبنا ضدّ جلاّديه ، وضعت تلك الأطراف موضع اختبار وتساؤل جادّين تمحورا حول مدى جاهزيتها التّنظيمية وقُدرتها على التّعبئة الجماهيرية في كافّة المحطّات النّضالية الّتي رافقتها . وعلى الرّغم من تصدّر تلك التّشكيلات لها في بداياتها ، إلاّ أنّها لم تنجح في مواصلة المشوار لتجذير المسار الثّوري للانتفاضة بفعل العديد من العوامل الدّاخلية والخارجية ، إضافة على عدم قُدرتها على فرض نفسها كقوّة سياسية بديلة في ظلّ موازين قوى غير مُتكافئة ، ممّا جعل البعض منها يُصاب بالوهم على الفعل

والقيادة ، انخرطت بمُوجبه في مسارات سياسية بحجّة التّكتيك الثّوري الّذي تتطلّبه المرحلة الّتي تبيّن أنّ لا ناقة ولا جمل فيها منذ البداية رغم المؤشّرات الدّالة على ذلك ، كانخراط البعض في " المجلس الوطني لحماية الثورة " إلى جانب قوى سياسية مُعادية لتطلّعاتها في الحرية والانعتاق الاجتماعي بإضفاء صفتي الوطنية والثّورية عليها ، ولعلّ نتائج ذلك التّمشّي أصبحت معلومة للجميع ، والّتي واصلت الانخراط بوعي في مسار " الانتقال الديمقراطي " ولم تترك مجالا لم تتحرّك فيه يقودها في ذلك شعار الحركة كلّ شيء والنّتيجة لا شيء ، لتجد نفسها في آخر المطاف في زاوية متروكة ومهجورة وقاب قوسين من الانفجار . وكان ذلك النّتيجة الطّبيعية لبدايات خاطئة لا تُفرز بالضّرورة إلاّ نتائج مثيلة لها أو أكثر خطأ بل وأفضع والشّواهد كثيرة. ولعلّ الوضع الرّاهن لتلك الأطراف غنيّ عن التّعريف والتّعليل . هذا الوضع كان له الأثر السّلبي العميق على من قاطعت مسار " الانتقال الديمقراطي " ، والّتي بقيت هي أيضا في وضع المُتفرّج والنّاقد اللاّذع لذلك المسار دون أن تكون لها بدائل عملية جاهزة تُغنيها عنه ، وهو ما زاد في توسيع الهوّة بينها إلى درجة عدم التّواصل إطلاقا .

فالأطراف المقاطعة لمسار " الانتقال الدّيمقراطي " ولو كانت ظاهريا في وضع أكثر " أريحية " نسبيا من الأطراف المُنخرطة ، وهو ليس بالوضع السّليم ، لا يعني البتّة بأنّها لم تتحمّل مسؤوليتها التّاريخية ، بل حاولت قُصارى جُهدها ، إلاّ أنّها هي أيضا تُعوزها الجرأة والقوّة على مُقارعة الواقع الموضوعي بكافة أبعاده ، رغم نجاحها النّسبي تكتيكيا بعض الشيء في فهمها للمقاربات السياسية الجديدة ، إلاّ أنّها لم تنضج بدورها في ترجمة ذلك إلى واقع ملموس يُمكن الاستناد عليه في لمّ شتات بقية الأطراف وإقناعها بضرورة نقد مسارها وتصحيحه نحو الوجهة الّتي يجب ، بل بالعكس أطنبت هي أيضا في تعميق الجراح كغيرها ، تاركة المساحة شاسعة لكلّ من هبّ ودب ليستحوذ على المشهد السّياسي العام في البلاد . وهذا لا يعكس بالضّرورة إلاّ ضُعفها كالبقية على الرّغم من تسجيلها للموقف التّاريخي المُتعلّق بمقاطعة انتخابات 23 أكتوبر المهزلة تحت راية " ائتلاف المسار الثّوري " ، والّذي كان موقفا شُجاعا ومُتميّزا على السّاحة السّياسية ، وبيّنت النّتائج اللاّحقة صحّته وعُمقه . ولكنّها للأسف لم تقم بالمراكمة الضّرورية من أجل تطوير ممارستها السّياسية على أرض الواقع لترجمة شعارها المركزي الّذي نادى بضرورة تجذير المسار الثّوري للانتفاضة حتّى إسقاط النّظام العميل . ولعلّ هذه المسألة الإستراتيجية على أهميتها لم تكن في الحجم الحقيقي لتلك الأطراف في مُختلف المواقع النّضالية الّتي اختارتها ، بل كانت أكبر منها بكثير وليست لها القُدرة على استيعابها والتّفاعل معها ، فتنحّت جانبا ولم تستطع أن تكون فاعلة في المشهد السّياسي على قاعدة ما تبنّته وما طرحته على نفسها من مهام ، وراهنت على العمل في إطار " الجبهة الوطنية الدّيمقراطية الشّعبية " أو خارجها ، تلك الجبهة الّتي كانت انطلاقتها مشلولة ومنقوصة ، ولم تستطع تنفيذ ما رسمته لنفسها من مهام تكتيكية آنية وكذلك الإستراتيجية ، كما أنّها فشلت في أن تكون إطارا جامعا موحّدا للأطراف الوطنية الدّيمقراطية ، فاختارت الرّكون في زاوية مُغلقة لعجزها عن التّفاعل مع الواقع الموضوعي لطبيعة تركيبتها السّياسية المتميّزة بالضّعف وعدم القُدرة على الفعل السّياسي المُباشر في الجماهير الشّعبية المُنتفضة خاصّة في مرحلة ما بعد 14 جانفي الّتي إتّسمت بتسارع الأحداث وتنوّعها ، وبتطوّر النّسق الثّوري للانتفاضة في كافّة أنحاء البلاد ، حيثُ أتيحت فُرصا عديدة فرضتها إرادة الجماهير الشّعبية المُنتفضة تجسّدت في كثير من المحطّات النّضالية أبرزها اعتصامي القصبة 1 و 2 اللّذان شهدا سيطرة شبه مُطلقة للقوى الإصلاحية والانتهازية ، وكذلك للقوى الرّجعية العميلة الّتي كانت أكثر تنظيما وانضباطا وحضورا وجاهزية في الانقلاب على الانتفاضة ، وأفرزت مرحليا حكومة السبسي الرجعية العميلة الّتي جهّزت لانتخابات 23 أكتوبر المهزلة ونتائجها الوخيمة جدّا على المسار الثّوري للانتفاضة ، والدّخول في مسار " الانتقال الديمقراطي " الّذي كان تتويجا مُشوّها لها وانقلابا على إرادة الجماهير الشّعبية في الحرية والانعتاق الاجتماعي.

وعوضا عن الوطنيين الدّيمقراطيين ، فإنّ منظومة مسار " الانتقال الدّيمقراطي " كانت الحلقة المُحدّدة سياسيا لمسار انتفاضة 17 ديسمبر 2010 الّتي تُوّجت بحكومة الترويكا بعد الانتخابات ، والّتي عملت جاهدة على مواصلة نهج من سبقها من الحكومات المؤقّتة ونجحت مرحليا في إعادة ترميم نظام الرّجعية والعمالة وفرض خيارات الإمبريالية وصناديق النّهب الدّولية ، وضربت في الصّميم المسار الثّوري للانتفاضة الّذي تقهقر رويدا رويدا نحو الوراء ، ودخلت البلاد في مرحلة جديدة قوامها " الشّرعية

الانتخابية " الّتي أثّثتها مُعظم الأطراف السّياسية اليسارية الانتهازية طمعا في السّلطة بما فيها بعض التّشكيلات الوطنية الدّيمقراطية الّتي انخرطت بأشكال مُتفاوتة في مسار " الانتقال الدّيمقراطي " . ورغم مرارة التّجربة والنّتائج الكارثية ، لم تستخلص تلك الأطراف العبرة من ذلك المسار ، ولم تنضج بعد في فهم واقعها الذّاتي ومُتطلّبات الواقع الموضوعي ، بل أخذتها العزّة بالإثم لتواصل نفس الخيار لاحقا في إطار " الجبهة الشّعبية لتحقيق أهداف الثّورة " الّتي انتهت سياسيا بعد اغتيال الشّهيد محمد البراهمي في أحضان " جبهة الإنقاذ الوطني " بقيادة حزب نداء تونس المهندس الرّئيسي لها .

ولعلّ ما يُثير الدّهشة والذّهول ، وما يؤكّد حالة الانفلات والارتباك وعدم القُدرة على قراءة الواقع والفعل فيه ، هو أنّ معظم الأطراف الوطنية الدّيمقراطية بمختلف مواقعها باستثناء من نادى بحكومة إنقاذ وطني ، دعت إلى تكوين حكومة وطنية ثورية على هامش اعتصام الرّحيل بباردو كحكومة بديلة لحكومة الترويكا ، ممّا يُعبّر فعليا على أنّ هناك ضبابية حقيقية في الرّؤية السّياسية حاصلة لديها وكأنّنا بها لها من الجاهزية التّنظيمية والسّياسية والقُدرات المادّية والبشرية والتّحالفات السّياسية الضّرورية لتحقيق ذلك المطلب على أرض الواقع ، ولعلّ ما انتهت إليه أزمة اغتيال الشّهيد محمد البراهمي تُغنينا عن عناء النّقد والتّعليق .

وفي ظلّ تراجع الأطراف الوطنية الدّيمقراطية القهقرى ، والّتي وجدت نفسها قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس السّياسي أمام تواصل حالة ضُعفها وتشتّتها وانقسامها وعدم قُدرتها على تجاوز ذلك الواقع ، برزت بعض النّداءات المُحتشمة لوحدة الوطنيين الدّيمقراطيين بقيت حبيسة الأدراج والجلسات الخاصّة ولم تتجاوز البيانات السّياسية وصفحات التّواصل الاجتماعي ولم تُحرّك ساكنا لها ، بل تفاقمت حالة التّشتّت وتلطّخ مفهوم الوحدة ليُصبح حبل الغسيل الّذي تُنشر عليه الأزمات الّتي تعيشها تلك الأطراف ، وعوضا أن تكون عاملا مُحرّكا ومُحدّدا في تجميعها وبسط وُجهات نظرها ، تحوّلت هي بدورها إلى عامل تفرقة عوضا عن تعميق النّقاش حولها ومُتطلّباتها المُلحّة .

5) رؤية ومُقترح لوحدة الوطنيين الدّيمقراطيين :

لئن اختلفت الرّؤى وتباينت المواقف مهما كانت مُرتكزاتها خاصّة في الفترة الأخيرة ، فإنّ إشكالية الوحدة أصبحت تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى بحكم التّطوّر النّسبي الملحوظ لمختلف التّشكيلات السّياسية المُعبّرة عنها خاصّة في الفترة الأخيرة ، والّتي على قلّتها ومحدّوديتها نعتبرها أكثر من إيجابية ، والّتي فرضها الواقع الموضوعي المُتحرّك والمُتغيّر الّذي يشهد تكوين تكتّلات سياسية رجعية عميلة وأخرى إصلاحية يمينية في ظلّ عودة قوية لبعض وجوه نظامي بورقيبة وبن علي ، فإنّ ناقوس الخطر قد دقّ فوق رؤوس الأطراف الوطنية الدّيمقراطية دون استثناء ، بما جعل ولو جزئيا تلك الأطراف تُدرك وضعها الحقيقي وحجم الكارثة المُحدّقة بها وبأبناء الشّعب المُضطهد ، هذا الواقع الّذي لن يتغيّر ويتطوّر خارج دائرة الحوار الجدّي البنّاء فيما بينها من أجل تجسيد وحدة حقيقية مُناضلة على قاعدة برنامج واضح المعالم يحتكم إلى الصّراع الإيديولوجي والسّياسي لتنتشلها من حالة الضّعف والتّشتّت والانقسام والّتي لا يُمكن أن تكون ناجحة في هذا الظّرف إلاّ على الحدّ الأدنى السّياسي حسب وجهة نظرنا .

ولتجاوز هذا الوضع ، وتفاعلا مع كلّ مُحاولات الوحدة السّابقة والحالية ، ومع النّداءات والأصوات المُتبنّية لها سواء كانت حزبية أو فردية ، نقترح رؤية في نفس الاتّجاه الايجابي الدّافع نحو الوحدة ، كمحاولة بسيطة في انتظار حدوث تراكم كمّي ونوعي حول إشكالية الوحدة بين الوطنيين الدّيمقراطيين . وارتأينا أنّه يقتضي الواجب هنا التّذكير بأهمّ نقاط الالتقاء الّتي تجمع مُختلف الأطراف الّتي لا تزال معنية بالطّرح الوطني الدّيمقراطي في عُمقه الوطني والطّبقي والّتي مازلت تُعلّق عليه آمالها وطموحاتها ، وهي نقاط تُعتبر جامعا مُشتركا بينها قديما وحديثا باستثناء ما سقط منها تاريخيّا ، يُمكن اعتماده كقاعدة ومادّة تحفيزية لها ، ومدخلا هامّا في سبيل وُحدتها على الحدّ الأدنى السّياسي حسب ما تقتضيه طبيعة الطّرح وطبيعة المرحلة وطبيعة الأطراف ، وهي التّالية :

أ) القواسم المُشتركة :

1/ التّناقضات الرّئيسية الّتي تشُقّ العالم :
- التّناقض بين الإمبريالية والشّعوب والأمم المُضطهدة.
- التّناقض بين الرّأسمال والعمل .
- التّناقض بين الإمبريالية والكُتل الرّأسمالية .

- التّناقض بين الرّأسمالية والاشتراكية (ألغي هذا التّناقض).
2/ طبيعة المُجتمع في الوطن العربي : مُستعمر وشبه مُستعمر شبه إقطاعي .
3/ طبيعة المجتمع التّونسي : مُجتمع شبه مُستعمر شبه إقطاعي .
4/ طبيعة التّناقض في المجتمع التّونسي :
- التّناقض بين الإمبريالية وعملائها المحلّيين من ناحية ، وبين الطّبقات الشّعبية المُضطهدة وعلى رأسها الطّبقة العاملة والفلاّحين الفُقراء من ناحية أخرى.
5/ طبيعة الثّورة المطروحة : الثّورة الوطنية الدّيمقراطية ذات الأُفق الاشتراكي .
6/ المُهمّة المركزية المطروحة : إنجاز المسألة الوطنية .
7/ المُهمّة الثّانوية المطروحة : إنجاز المسألة الدّيمقراطية .
8/ طبيعة الشّكل السّياسي المنشود لانجاز المهام : الجبهة الوطنية الديمقراطية الواسعة .

هذه تقريبا مُعظم نقاط الالتقاء المعلومة لدى الجميع ، الّتي أمكن لنا حصرها (مع الاحترام التّام لأي قراءة أخرى إن وُجدت ولم نوليها اهتماما يُذكر هنا) والّتي تُمثّل نقاطا مُشتركة بين مختلف الأطراف الوطنية الدّيمقراطية . هذه النّقاط الّتي نعتبرها عامل قوّة ودفع نحو تأثيث حوار شامل وجادّ بين مختلف الأطراف الّتي تتبنّاها ، على الحد الأدنى السّياسي المُمكن ، ليكون لبنة من لبنات إنجاز مشروع الوحدة فيما بينها لاحقا ، وهي نقاط تبقى منقوصة وعامّة ما لم يقع طرح بقيّة النّقاط الخلافية القائمة بينها في مُختلف المستويات بما فيها الخلافات الإيديولوجية والمُقاربات السّياسية والتّكتيكية الّتي تتبعها .

وعلى ضوء ما تقدّم ، نقترح ورقة العمل التّالية كمحاولة ومُساهمة بسيطة منّا في دفع مُختلف الأطراف للالتقاء والجلوس إلى طاولة الحوار ، وإيمانا ووعيا منّا بضرورة حدوث ذلك لطرح إشكالياتها وتصوّراتها وخلافاتها وكيفية مُعالجتها للخروج من واقع التّشتّت والانقسام ، نقترح النّقاط التّقنية والسّياسية التّالية آملين في التقاطها ودراستها والأخذ بها مأخذ الجد وتطويرها علّها تكون مُحرّكا ودافعا لمختلف الأطراف للخروج من السّلبية المقيتة ومُقارعة الواقع بكلّ جرأة .

ب) مُقترحات عملية وتقنية :

1/ تشكيل لجنة اتّصال في مرحلة أولى تتركّب من مناضلين صادقين مشهود لهم بالكفاءة والنّزاهة والقُدرة على التّواصل بين مُختلف الأطراف ، مُهمّتها الأساسية مدّ جسور التّواصل بينها وطرح إشكالية الوحدة والتّقريب بين وُجهات النّظر ، وتستخلص من خلال ذلك جدول أعمال مؤقّت تُراعى فيه نقاط الخلاف البارزة ، وتُشكّل هذه اللّجنة نواة قارّة تحتكم إليها جميع الأطراف في كافّة المسائل يُطلق عليها اسم " لجنة الإشراف والتّسيير " .

2/ بعد إنجاز " لجنة الإشراف والتّسيير " لمهمّتها في ضبط جدول الأعمال المؤقّت، تقوم هذه الأخيرة بتشكيل " لجنة حوار " مُمثّلة لجميع الأطراف السّياسية ، مُهمّتها الأساسية مُناقشة جدول الأعمال المؤقّت المُقترح ، ثمّ تنتهي إلى صياغة أرضية عمل مُشتركة يقع فيها تحديد جميع النّقاط المُشتركة والخلافية القائمة بين مُختلف الأطراف ، وفي مرحلة ثانية تقوم بصياغة جدول أعمال رسمي واضح المعالم ومُلزم للجميع يقع رفعه إلى " لجنة الإشراف والتّسيير " .
3/ تقوم " لجنة الإشراف والتّسيير " بتشكيل ورشات عمل مُمثّلة لجميع الأطراف طبقا لما تقتضيه نقاط جدول الأعمال الرّسمي (ورشة عمل لكلّ نقطة) ، مُهمّتها الأساسية مُناقشة نقاط جدول الأعمال المطروح

، وتقوم بالنّقاشات اللاّزمة للغرض ثمّ يقع تلخيص تلك النّقاشات في لوائح حسب طبيعة النّقاط مع محضر جلسة مُلزم لجميع الأطراف ، تُسلّم كُلّها بعد الانتهاء إلى " لجنة الإشراف والتّسيير " .

4/ تقوم " لجنة الإشراف والتّسيير " بتشكيل " لجنة سياسية عُليا " مُمثّلة لجميع الأطراف ، مُهمّتها الأساسية مُناقشة اللّوائح الصّادرة عن ورشات العمل والمُصادقة عليها ، والقيام بصياغة أرضية سياسية على الحدّ الأدنى السّياسي المُشترك وُفقا للّوائح ، وتُناقش البرنامج السّياسي العام ، والإطار التّنظيمي للأرضية السّياسية من حيث شكله وطبيعته وتركيبته ونظامه الدّاخلي ، ثمّ تقوم بإصدار بيان سياسي للغرض تتويجا لأعمالها .

5/ يقع تنظيم ندوة صُحفية مُوجّهة للرّأي العام يقع الإعلان فيها عن تشكيل الوحدة السّياسية بين مُختلف الأطراف ، ويُطرح فيها البرنامج السّياسي العام المُشترك .

وتأثيثا للمسائل التّقنية ، ولتيسير مُهمّة " لجنة الإشراف والتّسيير " ، وحتّى لا يقع فهمنا حول طرحنا لتلك المسائل التّقنية بأنّنا نبحث عن " وحدة تقنية " أو ما شابه ذلك ، فإنّنا نقترح مشروع جدول الأعمال التّالي للنّقاش كمحاولة بسيطة منّا غير مُلزمة لها لتستنير بها فقط لا غير ، وتفتح المجال أمامها وأمام الأطراف المعنية بالوحدة من التّفكير مليّا فيما يجب طرحه كمقترحات وتصوّرات ونقاط حول الموضوع .

ج) مشروع جدول أعمال للنّقاش :

1) الطّرح الوطني الدّيمقراطي في تونس :
- لمحة تاريخية : النّشأة والتّأسيس
- المشارب الإيديولوجية المُختلفة للطّرح : التّقاطعات والتّباينات
- أهمّ المحطّات النّضالية للخطّ الوطني الدّيمقراطي :
  - ♣-;---;-----;--- في السّاحة الطّلاّبية
  - ♣-;---;-----;--- في السّاحة الشّعبية

2) التّشكيلات السّياسية المُتبنية للطّرح الوطني الدّيمقراطي :

- طبيعتها وطرحها ووضعها
- المسائل المشتركة بينها
- المسائل الخلافية بينها
- طبيعة الأزمة بينها

3) المحطّة النّضالية 17 ديسمبر 2010 – 14 جانفي 2011 :
- الاختلاف حولها :
  - ♣-;---;-----;--- ثورة : التّحليل والتّعليل
  - ♣-;---;-----;--- انتفاضة : التّحليل والتّعليل
- أهمّ الأحداث الحاسمة ما بين 17 ديسمبر 2010 إلى 14 جانفي 2011 وما بعدها .
- مساهمة الخطّ الوطني الدّيمقراطي في هاته المحطّة النّضالية
- التّحالفات المُنجزة : طبيعتها وأهدافها ونتائجها

4) مسألة التّنظّم :
♣-;---;-----;--- القانونية والعلنية : الدّوافع والنّتائج
♣-;---;-----;--- شبه العلنية : الدّوافع والنّتائج

♣-;---;-----;--- السّرية : الدّوافع والنّنتائج
♣-;---;-----;--- أشكال التّنظّم المطروحة

5) مسار " الانتقال الدّيمقراطي " :
- **الانخراط : الأسباب والنّتائج**
- **المُقاطعة : الأسباب والنّتائج**

6) واقع الانقسام والتّشتّت للتّشكيلات السّياسية الوطنية الدّيمقراطية بعد المسارين :
- **انعكاسات المسارين**
- **مواصلة الانقسام والتّشتّت : الدّوافع والأسباب والحلول**

7) إشكالية الوحدة :
- **لماذا الوحدة ؟**
- **على أي أساس تكون الوحدة ؟**
- **المفاهيم المختلفة للوحدة**
- **دراسة المحاولات السّابقة للوحدة : الأسباب / مواطن النّجاح / مواطن الفشل**
- **دراسة الدّعوات الحالية للوحدة : الأسباب / المحتوى / العوائق**
- **ضرورة الوحدة من عدمها : الأسباب / العوائق / الحلول**

6) خـــاتمـــة :

ختاما ، أردنا من خلال هذه النّقاط الإيديولوجية والسّياسية والتّقنية تقديم رؤية خاصّة لدفع الوطنيين الدّيمقراطيين للوحدة على الحدّ الأدنى السّياسي ، والّتي يُمكن أن تشوبها العديد من النّواقص الّتي لم نُدركها ، أو بعض العلل الّتي لم نستطع فهمها وتحليلها وإيجاد الحلول المُلائمة لها ، كما يُمكن أن نكون قد أخطأنا في تشخيص واقع مُختلف الأطراف والمسارات السّياسية الّتي انتهجتها والّتي نلتمس منها العُذر في صورة التّقصير ، لكن ما يهمّنا أساسا هو أنّه لا يُمكن المُرور إلى الأمام دون نقد بنّاء لتلك المسارات ووضع الإصبع على الدّاء في ظلّ وضع التّشتّت والانقسام .

فالمسؤولية التّاريخية تُحتّم على كلّ وطني ديمقراطي غيور على هذا الخطّ أن يعمل بنضج من موقعه في سبيل وحدة مُناضلة ولو على الحدّ الأدنى السّياسي مرحليا ، على أمل تحقيق ما هو أشمل وأرقى ، ألاّ وهي الوحدة التّنظيمية ، وهي مسألة عويصة جدّا وليست بالهيّنة ، تتطلّب مجهودات جبّارة وطاقات جماعية ، وأكثر من ذلك كثيرا من النّضج والمسؤولية لتجسيدها من أجل التّأسيس الحقيقي في الواقع الملموس لحلم الوطنيين الدّيمقراطيين الّذي استُشهد وسُجن من أجله العديد من المناضلين ، ألاّ وهو الثّورة الوطنية الدّيمقراطية ذات الأفق الاشتراكي وتحقيق الدّيمقراطية الشّعبية .

وندعو من خلال هذا كافّة الأطراف الوطنية الدّيمقراطية ، وكافّة المُناضلات والمُناضلين إلى المُساهمة في نقد هذه القراءة وهذا التّصوّر وتطويره إلى ما هو أفضل وأشمل ، وإلى الانخراط المسؤول الجدّي والفاعل من أجل تحقيق وحدة مرحلية على الحدّ الأدنى السّياسي للخروج من واقع الضّعف والتّشتّت والانقسام الحالي كمرحلة أولى ، وتجاوز الخلافات الشّكلية والجلوس لطاولة الحوار المسؤول وطرح مُختلف الرّؤى والإشكاليات بجرأة وشجاعة وندّية مع احترام حقّ التنوّع والاختلاف ، ودُمتم وطنيين ديمقراطيين مُناضلين ضدّ الظّلم والاستعمار والاضطهاد الطّبقي ، ودُمتم الشّعلة الثّورية المُضيئة لهذا الوطن .

انتهــــــــــــــــــــــى .

===================== ماي 2014 =====================

(4)

فرق اليسار التحريفية و إغتيال روح النقد الماركسى الثورية

" إن ممارسة النقد و النقد الذاتي الجدّي تعتبر أيضا من الميزات البارزة التى تميزنا عن الأحزاب السياسية الأخرى . لقد قلنا إنّ البيت يجب أن ينظّف دائما ، و ألاّ تراكم فيه الغبار؛ و إنّ وجوهنا يجب أن تغسل دائما ، و إلاّ تلطخت بالأوساخ . و نفس الشيء يقال عن عقول رفاقنا و أعمال حزبنا . و المثل الذى يقول : " إنّ الماء الجاري لا يأسن ، و محور الباب لا يتسوّس" يدلنا على أن هذه الأشياء قاومت بحركتها الدّائمة تأثيرات الجراثيم و ما شابهها.أمّا بالنسبة إلينا فإنّ الوسيلة الفعالة الوحيدة لصيانة عقول رفاقنا و كيان حزبنا من تأثير الأقذار و الجراثيم السياسية بمختلف أنواعها هي أن نفحص عملنا بإنتظام ، و أن نعمّم الأسلوب الديمقراطي فى الفحص ، فلا نتهيب النقد و النقد الذاتي، بل نعمل بالحكم المأثورة عن الشعب الصيني التى تقول ، فليكن قوله تحذيرا للسامع " و " إن كنت مخطأ فصحّح خطأك ، و إن لم تكن مخطئا فخذ حذرك من الخطأ ".

ماو تسى تونغ ، " الحكومة الإئتلافية " (24 ابريل – نيسان – 1945) ، المؤلفات المختارة ، المجلد الثالث

" على الشيوعيين أن يكونوا مستعدين فى كلّ وقت للتمسّك بالحقيقة ، فالحقيقة ، أية حقيقة ، تتّفق مع مصلحة الشعب . وعلى الشيوعيين أن يكونوا فى كلّ وقت على أهبة لإصلاح أخطائهم ، فالأخطاء كلّها ضد مصلحة الشعب ".

(ماو تسى تونغ – 1945)

" كلّ ما هو حقيقة فعلا جيّد بالنسبة للبروليتاريا، كلّ الحقائق يمكن أن تساعد على بلوغ الشيوعية ".

(" بوب أفاكيان أثناء نقاش مع الرفاق حول الأبستيمولوجيا : حول معرفة العالم و تغييره " ، فصل من كتاب " **ملاحظات حول الفنّ و الثقافة ، و العلم و الفلسفة** " ، 2005).

====================

مقدّمة :

من اليسير على من يُعمل الفكر فى النقاشات الشفويّة و الكتابية لمناضلات و مناضلي فرق اليسار التحريفية و الإصلاحية و حتى قادة هذه الفرق التى تعدّ نفسها ماركسية أو تنهل من الماركسية ، أن يدرك مدى هشاشة خطابها و مدى إبتعاده عن روح النقد الماركسي الثورية سواء تعلّق الأمر بقضايا إيديولوجية أو سياسيّة حارقة . ببساطة ، إدراك هذه الحقيقة لا يستدعى كبير جهد و عناء و هذه الحقيقة المفزعة تسدعى منّا أن نخصّها بفقرات نعمل فيها حقّا سلاح النقد الماركسي ، دون أن نسعى فى هذا المقال إلى الإلمام بمجمل جوانب أساس من أسس الماركسية و نقصد النقد و النقد الذاتي و أهمّيته

نظريّا و عمليّا و كيفيّة تطبيقه على شتّى الأصعدة و مقولة وحدة – صراع – وحدة إلخ . حسبنا هنا أن نتناول و بعجالة جوانبا معيّنة من المسألة فى النقاط التالية :

1- التهرّب من التقييم النقدي للحركة الشيوعية العالمية و التجارب الإشتراكية للبروليتاريا العالمية :

لافت للنظر هو الغياب شبه التام لقراءات شاملة ومنهجية تقييميّة نقديّة للحركة الشيوعية العالمية و التجارب الإشتراكية التاريخية للبروليتاريا العالمية بجوانبها الإيجابية و بعض أخطائها الثانوية و إن كانت جدّية و كيفيّة تجاوزها ؛ فحزب العمّال التونسي ، و بعد عقود من تأسيسه ، لم يكتب شيئا يذكر بهذا الصدد و لما كتب المنشقّ عنه ، محمد الكيلاني الذى أسّس الحزب الإشتراكي اليساري ، سنة 2009 كتاب " التجربة السوفياتية : إشتراكية أم رأسمالية ؟ " و طعن تجارب البروليتاريا العالمية فى الظهر مدافعا عن وجهة نظر برجوازية رأسمالية بيّنة ، لزم حزب حمه الهمّامي صمت القبور و كأنّ شيئا لم يكن و كان من المفروض ، إن كان شيوعيّا كما يدّعى ، أن يردّ بكتاب كامل يذود فيه عن الجانب الصائب الرئيسي للتجربة الإشتراكية السوفياتية.

و المجموعات الوطنية الديمقراطية التى شكّل بعضها حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد و الحزب الوطني الإشتراكي الثوري (الوطد) و الوطنيون الديمقراطيون الماركسيّون اللينينيون و حزب الكادحين الوطني الديمقراطي و حزب النضال التقدّمي لم ينجزوا ، على حدّ علمنا ، أي تقييم موثّق علمي للحركة الشيوعية العالمية و تجاربها التاريخية و واقعها الراهن و الرهانات التى تواجهها ، فى الوقت الذى يدّعون فيه الإنتماء بشكل ما إلى هذه الحركة .

أمّا حزب العمل الوطني الديمقراطي المنحدر من تجارب ماوية و الذى غادرت قياداته الحالية منذ تسعينات القرن الماضى النظرة الماركسية للعالم لتعانق النظرة الديمقراطية البرجوازية ؛ و المجموعات الماوية المعروفة راهنا بالحركة الشيوعية الماوية – تونس و المنظّمة الشيوعية الماوية بتونس و منظّمة العمل الشيوعي فقد توفّرت لعناصرها ، أو على الأقلّ لبعض عناصرها ، فرصة الإطلاع على **" بيان الحركة الأممية الثورية "** لسنة 1984 و فيه ما فيه من تلخيص لقراءة نقدية علمية لتاريخ الحركة الشيوعية العالمية و الدروس المستخلصة و المهام الملقاة على عاتق الشيوعيين فى كل من البلدان الرأسمالية – الإمبريالية و البلدان المستعمرة و أشباه المستعمرات و المستعمرات الجديدة . لكن يبدو أنّهم وضعوا البيان إيّاه جانبا و لم يروّجوا له و لم يتمّ إستيعاب مضامينه عمليّا فما بالك بتطويرها . و الأكيد أنّ هذه المجموعات نظرت و مارست فى غالب الأحيان عكس ما لخّصه الماويّون عبر العالم و سقطت على وجه العموم هي الأخرى فى خطئين نبّه لهما البيان إيّاه ، الإنحراف القومي و الإنحراف الديمقراطي البرجوازي ، و بالتالى لم تركّز أهمّ العبر المستقاة من تفحّص التجارب البروليتارية العالمية تفحّصا نقديّا علميّا و لم تنطلق منها و لم تبنى عليها (أنظروا **" قراءة نقدية فى كتاب من التراث الماوي" ردّا على حزب العمل الألباني "** - ناظم الماوي ، على الحوار المتمدّن). و طبعا ، لعقود بعد ثمانينات القرن العشرين أهملت هذه المجموعات التى تميّزت بالإنعزالية عن صراعات الحركة الشيوعية العالمية النضال على الجبهة النظريّة و غرقت كسائر فرق اليسار الإصلاحي فى النقابويّة و النضال السياسي المناسباتي و ما شابه من الأمراض المرتبطة بالعفويّة التى عرّى لينين خاصة فى **" ما العمل ؟ "** نتائجها الوخيمة على النضال الشيوعي الثوري .

و لسنوات و سنوات عديدة تمادى حزب العمّال الإصلاحي و التحريفي منذ تأسيسه فى التخلّى تقريبا تماما شكلا و مضمونا عن الشيوعية و مبادئها و لم يعد فى السنوات الأخيرة يذكر أي رابط له مع

الحركة الشيوعية العالمية (كان إلى سنوات خوالي ينشر بين الفترة و أخرى بيانا لمجموعة الأحزاب الخوجية التى كان منضمّا إليها) دون أن ينقد ممارسته الماضية و يشرح ممارسته الراهنة .

وشأن مناضليه و مناضلاته شأن مناضلى و مناضلات معظم المجموعات الوطنية الديمقراطية ، يدافعون من حين إلى آخر عن ستالين إلاّ أنّهم أبدا لا يعملون سلاح النقد الماركسي فى ممارساته و تنظيراته فلا تراهم يفقهون شيئا من أخطاء ستالين الماركسي العظيم ، هذه الأخطاء الثانوية لكن الجدّية و الهامة و التى يترتّب على الشيوعيين الحقيقيين نقدها بعمق و تجاوزها وقد نقدها ماو تسى تونغ رفاقيا و علميّا و من منظور بروليتاري ثوري ما سمح له بتطوير تجارب نضاليّة أرقى خلال الثورة الثقافيّة البروليتارية الكبرى فى الصين الماوية (1966-1976).

و على سبيل المثال حينما كتبت المجموعة التى أضحت تعرف بالحزب الوطني الإشتراكي الثوري (الوطد) كرّاسا عن ستالين أوردت جملة مفادها أنّ ستالين أخطأ و لدغمائيتها لم تذكر و لو خطأ واحدا **!** (أنظروا " **مسألة ستالين من منظور الماركسية – اللينينية – الماوية** " – ناظم الماوي ، على الحوار المتمدّن) . و حتى عندما توجّهنا مباشرة ، منذ سنوات ، إلى الناطق الرسمي بإسم حزب الوطد الثوري طالبين منه أن يحدّثنا عن أخطاء ستالين ، عجز عن ذلك و لاذ و جماعته بالصمت المدقع **!** (أنظروا الحوار المتمدّن **" إلى الوطنيين الديمقراطيين -الوطد-: توضيحات لا بدّ منها بصدد التجربة الإشتراكية و طريق الثورة "**).

إنّ هؤلاء و غيرهم حتّى من الماويين الذين لا يملكون تقييما نقديّا علميّا ماديّا جدليّا للحركة الشيوعية العالمية تاريخا و تجاربا و حاضرا ليس بوسعهم بطريق الحتم أن يدافعوا دفاعا مستميتا و علميّا راسخا ، أمام الهجمات الإمبريالية و الرجعية التى لا تهدأ ضد الشيوعية المدّعي موتها ، عن الجوانب الصحيحة و المكاسب العظيمة للبروليتاريا العالمية و يشرحوا الأخطاء و كيفيّة معالجتها من أجل إنجاز ما أفضل مستقبلا و تبيان الحاجة إلى الثورة الشيوعية و إمكانية عالم آخر ، عالم شيوعي وجب النضال بلا هوادة فى سبيله . ليس بوسع هؤلاء جميعا لقتلهم روح النقد الماركسي الثورية عقب إهالة التراب عليها ، أن يفسّروا العالم تفسيرا علميّا و يساهموا فى تغييره تغييرا ثوريّا و إنجاز ما أفضل مستقبلا .

وحده شقّ الحركة الماوية العالمية المجسّد فى أنصار الخلاصة الجديدة للشيوعية هو الذى نهض و ينهض بهذه المهمّة التاريخية و صان الفكر النقدي الماركسي الثوري و طوّره و بالتالى وحده القادر على أن يكون طليعة للمستقبل لا بقايا للماضي .

2- نقد الدغمائيين و التحريفيين يقلب الحقائق رأسا على عقب :

فى مقابل عدم القيام بالواجب الشيوعي الثوري تجاه الحركة الشيوعية العالمية و التجارب التاريخية للبروليتاريا العالمية قصد تشخيص العلل و تفسير النقائص و الهزائم و إستخلاص الدروس و العبر و تنظيم هجوم مضاد للتصدّى للهجوم الرجعي الإمبريالي المركّز على الشيوعية ، و تطوير علم الثورة لإنجاز ما أفضل مستقبلا ، إنهال الدغمائيّون و التحريفيّون الخوجيون ، المفضوحون منهم (حزب العمّال) و المتستّرون (الوطد الثوري و الوطنيون الدبمقراطيون الماركسيون – اللينينيّون) بالقذائف التحريفيّة صباح مساء على ماو تسى تونغ الذى إضطلع بجسارة و مبدئية شيوعيتين ، إثر الإنقلاب التحريفي فى الإتحاد السوفياتي فى أواسط خمسينات القرن الماضي ، بمسؤوليّة الدفاع عن الإرث الثوري للينين و ستالين و التجربة الإشتراكية الأولى للبروليتاريا العالمية و إلى جانب ذلك و طبعا

إضطلع بمهمّة نقد الأخطاء التى تمّ الوقوع فيها . و حدث ذلك فى معمعان المعارك المحتدمة عالميّا للتصدّى إلى التحريفيّة المعاصرة و بناء تجربة إشتراكية أرقى و إنشاء حركة شيوعية عالمية ثورية تقطع مع التحريفية فكانت الحركة الماركسية – اللينينية العالمية إفرازا لصراع الخطّين العالمي بين التحريفية و على رأسها الحزب السوفياتي و الماركسية و على رأسها الحزب الشيوعي الصيني الماوي .

لقد إنخرطت هذه الفرق الدغمائيّة التحريفية فى القطر فى النهج الخوجي و الهجوم المسعور على الماوية بعد وفاة ماو تسى تونغ و عوض تعميق النظر فى نقد أخطاء التجربة السوفياتية و فى مساهمات ماو تسى تونغ الخالدة فى تطوير علم الشيوعية و التجربة الإشتراكية المتطوّرة فى الصين الماوية ، طفقت تقدح فى الماوية بالإعتماد على التفاهات و قلب الحقائق رأسا على عقب ، بالتوازى مع الدفاع عن أخطاء ستالين التى نقدها ماوتسى تونغ ، ماضية إلى أبعد الحدود فى قتل روح النقد الماركسي الثورية . فكانت نتائج ذلك وبالا عليها .

و إذا كان الدغمائيّون و التحريفيّون يرغبون فى دحض حقيقة موضوعيّة - و هذا ما جدّ مع الكتابات المعادية للماوية سواء تلك التى أطلقها حزب العمّال و نشرت بإسم محمّد الكيلاني تحت عنوان **" الماوية معادية للشيوعية "** سنة 1989 أو تلك التى صاغتها مجموعة الوطنيّون الديمقراطيون (الوطد) التى تذرّرت الآن إلى مجموعات ، سنة 1990 : **" هل يمكن أن نعتبر ماو تسى تونغ ماركسيا- لينينيّا ؟ "** وقد فكّكنا فى مقالات سابقة ترّهات هذه الوثائق المهزلة (أنظروا العددين الثالث و الرابع من نشرية **" لا حركة شيوعية ثورية دون ماوية ! "**) - فإنهم سيلجؤون بديهيّا إلى التزوير و تزييف الحقائق والوقائع .

و إذا كان أعمى يقود أعمى فكلاهما يسقطان فى حفرة . إذا كان نقّاد الماوية لم يطّبقوا النقد الماركسي و مبادئه و إقتفوا أثر أنور خوجا الدغمائي التحريفي ، فإنّهم فى الأساسيّ من تلك الوثائق كرّروا كالببّغاء معطيات مزوّرة ومقولات مشوّهة إليها أضافوا ما إستطاعوا إليه سبيلا من خزعبلاتهم الخاصة .

وهكذا أحلّوا الهجوم المفضوح على المساهمات الخالدة لماو تسى تونغ فى تطوير علم الشيوعية ، و النقد من منظور محافظ دغمائي تحريفي محلّ النقد الماركسي الثوري العلمي المادي الجدلي و التحليل الملموس للواقع الملموس و تفسير العالم علميّا من أجل تغييره ثوريّا .

و الشيء ذاته يحدث الآن إزاء الخلاصة الجديدة للشيوعية من قبل حتّى بعض الماويين . ففى الوقت الذى إنبرى فيه بوب أفاكيان ، رئيس الحزب الشيوعي الثوري ، الولايات المتحدة الأمريكية ، منذ سبعينات القرن العشرين ، ليتصدّى لمهمّة تلخيص التجارب التاريخية للبروليتاريا العالمية و الحركة الشيوعية العالمية تلخيصا نقديّا و تفحّصها تفحّصا علميّا ماديّا جدليّا عميقا من منظور البروليتاريا الثورية ، و إعادة صياغة علم الشيوعية على أسس علمية أرسخ ، مدافعا عن المكاسب كمظهر رئيسي و ناقدا و معالجا الأخطاء كمظهر ثانوي ، لإنجاز ما أفضل مستقبلا ، إتخذ حتى بعض الماويين موقفا دغمائيّا من مجمل أعمال بوب أفاكيان دون أن يدرسوا مضامين الخلاصة الجديدة للشيوعية و تمسكوا مثلهم مثل الدغمائيين التحريفيين الخوجيين بأخطاء ماوتسى تونغ الثانوية عوض إعمال سلاح النقد المبدئي فيها من منظور بروليتاري ثوري و حوّلوها مثلما فعل أنور خوجا مع أخطاء ستالين ، إلى أسس و مبادئ وجب الدفاع عنها .

الماويّة إنقسمت إلى إثنين و مظهرها الثوري ، روحها النقديّة العلمية ، الخلاصة الجديدة للشيوعية ، تمضى فى شقّ طريق طليعة المستقبل ؛ و مظهرها المحافظ ، الدغمائي يغرق فى القومية و الديمقراطية البرجوازية و قتل روح النقد الماركسي الثورية .

3- نقد إصلاحي من منظور برجوازي :

و يحلّ محلّ النقد العلمي المبدئي الماركسي الثوري من منظور شيوعي ، نقد إصلاحي من منظور برجوازي إذ أضحت فرق اليسار الإصلاحي لعقود الآن لا تمارس الماركسية بل التحريفية ففى علاقة مجموعة بأخرى قلّما رأينا هذه المجموعة تنقد علنا و بشكل واضح جلي تنظيرات و ممارسات تلك المجموعة . و نخصّص فنقول لم ينشُر حزب العمال علنيا إلى الآن ، على حد علمنا ، أي نقد للحزب الإشتراكي اليساري الذى إنشق مؤسّسوه عنه فلم تعلم عموم الجماهير خفايا الإنشقاق و الصراعات و محاورها إلخ ، إنّه لم يقدم الحقيقة للجماهير . و ظلّ حزب الوطد الثوري صامتا حيال تنظيرات و ممارسات حزب العمال و منها تخلّيه عن صفة الشيوعي ، إلى أن طُرد من الجبهة الشعبيّة فصاغ نقدا متأخرا و إصلاحيا فضحناه فى مقال **" الحزب الوطني الإشتراكي الثوري (الوطد) و حزب العمال التونسي وجهان لعملة إصلاحية واحدة "** . و إلى الوقت الحاضر ، لم نعثر على وثيقة رسمية تشرح لنا الخلافات الإيديولوجية و السياسية بين حزب الوطد الثوري و بقيّة الوطنيين الديمقراطيين الماركسيين اللينينيين الذين لم نراهم ينقدون سياسات حزب الوطد الثوري فى سلوك أبعد ما يكون عن الماركسية .

و لم يكن نقد حزب الكادحين الوطني الديمقراطي لفرق يسارية دون ذكرها بالإسم عامة لكونها تحالفت مع هذا الطرف أو ذاك نقدا ثوريا إنطلاقا من خط إيديولوجي و سياسي شيوعي ثوري غايته الإطاحة بالدولة القائمة و إنشاء دولة جديدة على أنقاضها كجزء من الثورة البروليتارية العالمية . و نقد حزب الكادحين الوطني الديمقراطي و حزب النضال التقدّمي للمشاركين فى إنتخابات دولة الإستعمار الجديد نقد إصلاحي من منظور برجوازي يقوم على التشهير بالمال السياسي و إنحياز الإعلام من أجل توفير شروط إنتخابات شفّافة ، قالا . لم يرفضا الإنتخابات الرجعية ككلّ بما هي أساس من أسس بثّ الأوهام الديمقراطية البرجوازية و تخدير الجماهير و رمال برجوازية متحرّكة تبتلع الثوريين بل رفضا المشاركة فيها لإعتبارات ظرفية لا غير .

الإصلاحيون لا يعملون على نشر النظرية الشيوعية الثورية و إيجاد حركة شيوعية ثورية حقيقية ، لا يعملون على تغيير عقول المناضلات و المناضلين و الجماهير و تنظيم صفوفهم ثوريّا بهدف الإطاحة الثورية بالدولة القديمة القائمة بجميع مؤسساتها و ديمقراطيتها أي برمّتها ، و بناء بديل عنها دولة جديدة ثورية بقيادة بروليتارية و غايتها الأسمى الشيوعية على الصعيد العالمي .

و نقد المتمركسين للقوى الرجعية بدوره لم يكن مبدئيّا فى مناسبات كثيرة و من ذلك أن الجبهة الشعبية ، فى شخص ناطقها الرسمي ، أعلنت فى شريط فيديو موثّق عدم إمكانية تحالفها مع الحزب الرجعي الجديد - نداء تونس - ثمّ رأيناها تنكث وعدها و تتحالف معه ، بل تتذيّل له خلال إعتصام باردو- الرحيل. و جرى نقد الإسلاميين الفاشيين عند تكريسهم قناعاتهم الرجعية القروسطية العميقة من منطلق إبتعادهم عن قوانين اللعبة الديمقراطية البرجوازية المتفق عليها . فحزب العمال قد بيّض وجه الإسلاميين الفاشيين أعداء الشعب و النساء و للإمبريالية عملاء و جعل منهم ، بالتحالف معهم فى إطار 18 أكتوبر ثم بالجلوس معهم - هو و الوطد الثوري - فى إطار المجلس الأعلى لحماية الثورة ، ديمقراطيين و معتدلين إلخ (أنظروا مقال ناظم الماوي على الحوار المتمدن **" حزب العمّال الشيوعي**

التونسي : سقط القناع عن القناع عن القناع ") و كان نقد الجبهة الشعبية لحكومة الترويكا التى تقودها النهضة لطيفا جدّا أحيانا إلى درجة تبعث على الضحك حينما يقارن ببعض تصريحات أحزاب و مجموعات يمينية أيّام إعتصام باردو - الرحيل . و إعتبرت حركة الوطنيين الديمقراطيين ، التى ستغدو المكوّن الأساسي لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد ، أنّ راشد الغنّوشي زعيم حركة النهضة شيخ صار تقريبا مستنيرا و ديمقراطيّا (أنظروا كتابنا **" حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد حزب ماركسي مزيّف "**).

إذن يجرى نقد التحريفيين الإصلاحي للرجعية فى إطار لعبة التحول السلمي و التداول السلمي على السلطة أي إطار الأوهام الديمقراطية البرجوازية و ديمقراطية دولة الإستعمار الجديد .

4- التضحية بالنقد المبدئي على مذبح التحالفات الإنتهازية :

لقد لمسنا أعلاه كيف انّ جلّ فرق اليسار قد رمت وراء ظهرها الموقف و المنهج الشيوعيين و أخذت تعقد تحالفات مريبة مع أطراف رجعية بإسم المرونة التكتيكيّة و ضرورات اللحظة التاريخية على غرار ما حصل من تحالف حزب العمال مع النهضة فى إطار ما سمّي بتحالف 18 أكتوبر أو ما حصل من تبييض لوجه النهضة فى إطار المجلس الأعلى لحماية الثورة من قبل حزب العمّال و حركة الوطنيين الديمقراطيين و الوطد الثوري أو ما حصل من تحالف الجبهة الشعبية مع " نداء تونس " فى إطار جبهة الإنقاذ . وهذه تحالفات فضلا عن كونها بجلاء إنتهازية يمينية و يمكن وسمها بالرجعية ، لم تخلّف سوى مزيد تذيّل اليساريين الإصلاحيين إلى اليمين بفاشييه و ليبراليه .

و نمرّ إلى التركيز الآن بعض الشيء على تصرّفات الغالبيّة الساحقة لفرق اليسار صلب الإتحاد العام التونسي للشغل .

فببراغماتية ، نفعية منافية للمبادئ الشيوعية ، عوض خوض الصراع المبدئي و الجماهيري و نقد البيروقراطية النقابية و تعرية وجهها الحقيقي و توجّهاتها وممارساتها المعادية للمصالح الآنية و التاريخية للطبقة العاملة و للشعب الكادح ، عمد الوطنيون الديمقراطيون (الوطد) فى أحد مؤتمرات الإتحاد إلى التحالف مع إسماعيل السحباني مقابل صعود عنصر من عناصرهم القيادية آنذاك (نهاية ثمانينات القرن العشرين) إلى المكتب التنفيذي و تخلّوا عن بقيّة المعارضة النقابيّة . و تكرّر الأمر لسنوات و سنوات ما ألحق الضرر البالغ بهم و بالقطاعات التى كانوا متواجدين فيها و بصورة الشيوعية و الشيوعيين عموما . و رغم الممارسات اللامبدئيّة أصلا لذلك العنصر من المكتب التنفيذي (كبقية العناصر بطبيعة الحال) ، ظلّت الجماعة التى تمعّشت نوعا ما – لا نودّ تفصيل قضيّة التمعّش هنا لأنّ المجال لا يسمح - من ذلك الموقع ، تدافع عنه و لم تستعمل سلاح النقد و تفضح أخطاءه وصولا إلى طرده لتحوّله أصلا إلى بيروقراطي لا غير . و لم تستفق الجماعة من سباتها الإنتهازي العميق إلاّ بعد أن وجدت نفسها منعزلة تقريبا تماما و قد خسرت مواقعها خاصة فى قطاع التعليم الثانوي فضحّت بذلك الشخص و أقرب المقرّبين منه و جعلته كبش فداء لتلميع صورتها فنقدته على أنّه إنتهازي يميني و إنشقّت عنه أو طردته و فى نفس الوقت تغاضت بإنتهازية عن جوهر الموضوع ألا وهو نقد الخطّ النقابوي البراغماتي الذى قاد المجموعة بكلّيتها فى عملها صلب الإتحاد العام التونسي للشغل و علاقته بالإنحراف الدغمائي التحريفي الخوجي .

و الشيء نفسه قامت به بعدهم حركة الوطنيين الديمقراطيين و قام به حزب العمل الوطني الديمقراطي فقد تحالفا بلا خجل مع البيروقراطية النقابيّة فصعدت عناصر من المجموعتين إلى أعلى مراكز قيادة الإتحاد متحوّلة هي الأخرى إلى عناصر بيروقراطية لا غير و بات نقد البيروقراطية لدي المجموعتين يكاد يكون محرّما .

و لا عجب أن يمسي عضو المكتب التنفيذى المشار إليه أعلاه و الذى كان موضوع نقد لا هوادة فيه لسنوات من قبل حركة الوطنيين الديمقراطيين و حزب العمل الوطني الديمقراطي ، و فى لمح البصر ، ليس حليفا لهما فقط بل قائدا لناقديه السابقين و مشرفا على مؤتمر تشكيل حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد !!!

و نلمح فى نهاية هذه النقطة إلى أنّ الفهم الإنتهازي للتحالفات النقابيّة قد خرّب أيّما تخريب النضال على الجبهة النظريّة من حيث الصراع الإيديولوجي الذى لا ينبغى ماركسيّا أن يتوقّف أبدا مهما كان نوع التحالفات و شكلها . لقد جمّدت القيادات النقابيّة لفرق اليسار (جرّاء الخطّ النقابوي الذى نخر الفرق) تقريبا كافة الصراعات الإيديولوجية بغية عقد تحالفات نقابيّة نقابوية عامة أو الحفاظ عليها فساد النفاق الأخلاقي و السياسي و سادت البراغماتية و غابت المبدئيّة و أسدل الستار على سلاح النقد الذى ظلّ يوجّه أساسا ضد مناهضى تلك التحالفات اللامبدئية . و كانت النتائج وخيمة إيديولوجيا و سياسيّا على فرق اليسار التى باتت تتذيّل لرموز البيروقراطية النقابيّة و للقوميين بأصنافهم و حتى لرجعيي النهضة و " نداء تونس " و تقبل مسبّقا بما يتوصّل إليه الرجعيون من إتفاقيّات مثلما كان الشأن بالنسبة للجبهة الشعبية و موقفها من ما سمّي ب " الحوار الوطني " !

5 – ردود فعل متشنّجة تجاه النقد :

يحضرنا هنا أوّل ما يحضرنا مثال ردّ فعل عناصر من الحزب الوطني الإشتراكي الثوري (الوطد) تجاه نصّ كتبه الأسعد السائحى (" وحدة الوطنيين الديمقراطيين بين الواقع و الطموح " و قد تفاعلنا معه بمقال على الحوار المتمدن عنوانه " **الوطنيون الديمقراطيون و وحدة الشيوعيين الحقيقيين وحدة ثورية** ") ينقد فيه ممارسات ذلك الحزب و خاصة الممارسات الخطيرة جدّا لناطقه الرسمي . و قد توفّرت لمتابعى صفحات التواصل الإجتماعي ، الفايسبوك ، فرصة تكوين فكرة عن تعاطى عناصر ذلك الحزب مع النقد الموجّه لهم إذ جادت قريحة تلك العناصر بكافة ألوان القذف و الشتم لكاتب النصّ و بلغ الأمر الهرسلة بالهاتف و توجيه تهديدات بالإعتداء الجسدي عليه . كلّ هذا صدر و يصدر عن أناس يدّعون الماركسية و إمتلاك فهم " ثوري" و تطبيق " الإشتراكية " !

و لا يفوتنا أن نذكّر بما طالنا نحن ، كمختصّين فى النقد الماركسي إن أمكن القول ، من إهانات و سبّ و تشبيه بالحيوانات و وصف بالعمالة للصهيونية و الإمبريالية و الرجعية و بالجبن و القائمة طويلة و طويلة جدّا . و ممّن ؟ ليس فحسب من قبل أتباع بل و من قيادات معروفة من حزب الوطد الثوري الذى أعملنا سلاح النقد الماركسي الثوري فى العديد من وثائقه التاريخية و الحالية و من قبل عناصر من حزب العمّال . و هذا موثّق فى مقالاتنا على الأنترنت بموقع الحوار المتمدّن ، لا سيما منها مقالاتنا التى عنيت بالردّ على علي البعزاوي من حزب العمّال و على معزّ الراجحى و عبدالله بنسعد من الوطد الثوري .

و نالنا ما نالنا من تشويه و تجريح من محمد علي الماوي (اللاماوي فى الواقع) و الحركة الشيوعية الماوية – تونس (التى لا هي شيوعية و لا هي ماوية) أيضا حينما دخلنا فى جدال معهما حول الخطّ الإيديولوجي و السياسي الصحيح و الخلاصة الجديدة للشيوعية . (بهذا المضمار على الحوار المتمدّن تجدون كتابين من تأليفنا بمكتبة الموقع) .

المتمركسون جميعهم مهما تزيّنوا بألوان الماركسية أو الماركسية – اللينينية أو الماركسية – اللينينية – الماوية ، ينهلون من ذات المنبع الإنتهازي و النظرة البرجوازية للعالم . إنّهم يتركون جانبا البحث العلمي عن الحقيقة التى هي وحدها الثوريّة حسب تعبير شهير للينين و يصيّرون أي نقد يطالخطّهم الإيديولوجي و السياسي إتيانا ببدعة (و يطبّقون) " كلّ بدعة ضلالة و كلّ ضلالة فى النار " . أمراض النرجسيّة و الذاتية و الإلتزام بالدفاع المستميت عن التحريفية و الإصلاحية تغشى أنظارهم عن رؤية الحقيقة الموضوعية و التعاطى الجدّي مع صياغة النقد وتقبّله بصدر رحب و عدم خشيته إن كنّا حقّا شيوعيين و نبذل قصارى الجهد لخدمة الشعب و البروليتاريا العالمية . فكما يعلّم ماو تسى تونغ الشيوعيين الحقيقيين :

" إذا كانت لدينا نقائص فنحن لا نخشى من تنبيهنا إليها و نقدنا بسببها ، ذلك لأنّنا نخدم الشعب . فيجوز لكلّ إنسان - مهما كان شأنه - أن ينبهنا إلى نقائصنا . فإذا كان الناقد مصيبا فى نقده ، اصلحنا نقائصنا ، و إذا إقترح ما يفيد الشعب عملنا به . "

*ماو تسى تونغ - " **لنخدم الشعب"** (8 ديسمبر – أيلول- 1944) ، المؤلفات المختارة ، المجلد الثالث*

و لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه فإن المتمركسين يفتقدون إلى النظرية و الممارسة الشيوعية الثورية لذا لن تصدر عنهم سوى نظرية و ممارسة عملية تحريفية و إصلاحية تتّخذ غالبا ، فى موضوع الحال ، شكل الردود المتشنّجة تجاه النقد الذى يطال سياساتهم و خطّهم الإيديولوجي و السياسي ، دون أن يعني ذلك أنّها لا تتخذ أحيانا الشكل النقيض أي سلوك سياسة النعامة حيث بالفعل تملّصت قيادات حزب العمّال و الحزب الوطني الإشتراكي الثوري (الوطد) و حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد (أنظروا بصدد هذا الأخير مقال مازوم كايبا : **" وهم الردّ على ناظم الماوي "** ، على موقع الحوار المتمدّن) من الردّ على كتاباتنا ردّا رسميّا و أوكلت المهمّة لعناصر غير معروفة أو معروفة نسبيّا لتصوغ نقدا مضادا لنقدنا بإسمها الشخصي و ليس بإسم الحزب كما أشرنا إلى ذلك قبلا .

و إصطفت مجموعات أخرى كمجموعة الوطنيين الديمقراطيين الماركسيين اللينينيين وضع حدّ بسرعة لمجازفة خطيرة أو مغامرة الردّ على نقدنا لبرنامجها هي المشترك مع مجموعة حزب الوطد الثوري بعد إصدارها لحلقة أولى من سلسلة مقالات لم تكتمل إلى اليوم و قد وعدنا حينها بالتفاعل الإيجابي معها و مع بقيّة الحلقات و لعلّ مردّ ذلك التنبّه إلى أنّ من سهروا على كتابة الحلقة الأولى وضعوا أرجلهم فوق رمال متحرّكة قد تبتلعهم إن تمادوا فى السير قدما . و تجدر الإشارة إلى أنّ حزب الكادحين الوطنى الديمقراطي لم ينبس ببنت شفة إلى يوم كتابة هذه الأسطر، على حدّ علمنا طبعا ، بعد نشرنا لنقد مفصّل لكتاب أمينه العام ، فريد العليبي (**" تشويه الماركسية : كتاب " الإنتفاضة و الثورة " لصاحبه فريد العليبي نموذجا "**) . و أعلنت الحركة الشيوعية الماوية تونس فى نصّها الثاني الناقد لناظم الماوي أنّها لن تواصل الجدال معه و ذلك حتّى قبل أن تطّلع على ردّ المعنى بالأمر على تهمها الملفّقة و تخريجاتها المفبركة **!**

و نحن على العكس و سيرا على خطى مقولة ماو تسى تونغ الموثّقة أعلاه ، نكرّر هنا الدعوة لنقد مقالاتنا و كتبنا و نتعهّد بالتفاعل المطلوب ماركسيّا مع النقد و النقد الذاتي و بروح شيوعية ثورية تستهدف البحث عن الحقيقة لتفسير العالم علميّا و المساهمة فى تغييره تغييرا ثوريّا .

خاتمة :

الشيوعية بما هي علم تحتاج بلا أدنى ظلّ للشكّ إلى النقد و قد أدرك إنجلز ذلك منذ عقود مضت فكتب ضمن ما كتب " ضد دوهرينغ " و صرّح بما مفاده أنّ الماركسية تطوّر بنقد ذاتها ، الماركسية التى تأسّست إنطلاقا من إستيعابها النقدي لمكوّناتها الثلاثة ، الإقتصاد السياسي الأنجليزي و الفلسفة الألمانية و الإشتراكية الفرنسية . و نقد ماركس الإقتصاد السياسي البرجوازي(**" نقد الإقتصاد السياسي "**) ونقد حتى برنامج رفاقه الألمان (**" نقد برنامج غوتا "**) ... و جاء لينين ليعلن أنّ النقد و النقد الذاتي خبزنا اليومي و نقد عديد المنظرين البرجوازيين و حتى ماركسيين أو مرتدّين عن الماركسية و أشهرهم بليخانوف و كاوتسكي و تروتسكي . و واصل ماو تسى تونغ رفع راية سلاح النقد الماركسي الثوري فنقد بمبدئيّة **" كتاب الإقتصاد السياسي "** السوفياتي المكتوب فى عهد ستالين و أنجزالحزب الشيوعي الصيني نقدا علميّا للتجربة الإشتراكية فى الإتحاد السوفياتي أثمر وثائقا تاريخية كثيرة منها **" حول مسألة ستالين "** و **" حول التجربة التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا "**... و لم يدّخر ماو تسى تونغ جهدا فى قيادة نقد التحريفية المعاصرة عالميّا و الصراع ضدّها بما أوتي من طاقة ما كان وراء ولادة الحركة الماركسية - اللينينية العالمية فى الستينات و السبعينات . و فى الصين ، بناءا على نقد التجربة السوفياتية و نقد التحريفية المعاصرة و تلخيص الصراع الطبقي فى ظلّ الإشتراكية فى بلاده لعقود و صراع الخطّين فى الحزب الشيوعي الصيني ، طوّر ماو تسى تونغ نظريّة و ممارسة مواصلة الثورة فى ظلّ دكتاتورية البروليتاريا و خلال الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى كأعلى قمّة بلغتها البروليتاريا عالمية فى تقدّمها نحو الشيوعية ، وقع نقد كتب و مقالات و مسرحيات ... تحريفية صينية و سجّل التاريخ فى سبعينات القرن الماضي عدّة حملات منها " حملة نقد لين بياو و كنفيشيوس " . و بعد وفاة ماو تسى تونغ و الإنقلاب التحريفي الذى حوّل الصين الماويّة الإشتراكية إلى صين أعادت تركيز الرأسمالية ، أمسك الماويّون ، الشيوعيون الحقيقيّون ، بالمشعل و نقدوا التحريفية الصينية و عمّقوا نقد الإمبريالية الإشتراكية السوفياتية كما تصدّوا للدغمائية التحريفية الخوجيّة و الغيفاريّة و برز من ضمن من برز فى مقدّمة الماويين الخائضين لغمار هذه المعارك الضرورية الحزب الشيوعي الثوري ، الولايات المتحدة الأمريكية بكتاباته و دراسات و مساهماته فى تنظيم و قيادة الحركة الماوية العالمية على طريق رفع راية الإرث الثوري للماركسية – اللينينية – الماوية و تطبيقها و تطويرها و أيضا بإعمال سلاح النقد فى تاريخ الحركة الشيوعية العالمية و التجارب الإشتراكية للبروليتاريا العالمية و خوض الصراع النظري لتطوير علم الشيوعية فكانت الثمرة الخلاصة الجديدة للشيوعية .

و**" تعنى الخلاصة الجديدة إعادة تشكيل و إعادة تركيب الجوانب الإيجابية لتجربة الحركة الشيوعية و المجتمع الإشتراكي إلى الآن ، بينما يتمّ التعلّم من الجوانب السلبية لهذه التجربة بابعادها الفلسفية والإيديولوجية و كذلك السياسية ، لأجل التوصّل إلى توجه و منهج و مقاربة علميين متجذّرين بصورة أعمق و أصلب فى علاقة ليس فقط بالقيام بالثورة و إفتكاك السلطة لكن ثمّ ، نعم ، تلبية الحاجيات المادية للمجتمع و حاجيات جماهير الشعب ، بطريقة متزايدة الإتساع ، فى المجتمع الإشتراكي – متجاوزة ندب الماضى ومواصلة بعمق التغيير الثوري للمجتمع ، بينما فى نفس الوقت ندعم بنشاط النضال الثوري عبر العالم و نعمل على أساس الإقرار بأن المجال العالمي و النضال العالمي هما الأكثر**

جوهرية و أهمّية ، بالمعنى العام – معا مع فتح نوعي لمزيد المجال للتعبير عن الحاجيات الفكرية و الثقافية للناس ، مفهوما بصورة واسعة ، و مخوّلين سيرورة أكثر تنوّعا و غنى للإكتشاف و التجريب فى مجالات العلم و الفنّ و الثقافة و الحياة الفكرية بصفة عامة ، مع مدى متزايد لنزاع مختلف الأفكار و المدارس الفكرية و المبادرة و الخلق الفرديين و حماية الحقوق الفردية ، بما فى ذلك مجال للأفراد ليتفاعلوا فى " مجتمع مدني " مستقلّ عن الدولة – كلّ هذا ضمن إطار شامل من التعاون و الجماعية و فى نفس الوقت الذى تكون فيه سلطة الدولة ممسوكة و متطوّرة أكثر كسلطة دولة ثورية تخدم مصالح الثورة البروليتارية ، فى بلد معيّن وعالميا و الدولة عنصر محوري ، فى الإقتصاد و فى التوجّه العام للمجتمع ، بينما الدولة ذاتها يتمّ بإستمرار تغييرها إلى شيئ مغاير راديكاليا عن الدول السابقة ، كجزء حيوي من التقدّم نحو القضاء النهائي على الدولة ببلوغ الشيوعية على النطاق العالمي . "

(**" القيام بالثورة و تحرير الإنسانية "** ، الجزء الأوّل ، جريدة **" الثورة "** عدد 112 ، 16 ديسمبر 2007 .)

الماركسية دون نقد ماركسية بلا روح ثوريّة ، ماركسية بلا جدلية الهدم و البناء ، تتحوّل إلى أداة يكيّفها الدغمائيون و التحريفيون لخدمة تأبيد الإستغلال و الإضطهاد الجندري و الطبقي و القومي عوض السعي إلى القضاء عليهما . و نحن مدركين تمام الإدراك أنّ سلاح النقد لا يعوّض نقد السلاح كما أكّد ماركس ، ندعو الشيوعيين الثوريين حقّا إلى أن يعلو على الدوام راية الفكر النقدي الماركسي الثوري و يطبّقوه و يطوّروه على جميع الأصعدة كسلاح من أسلحة النضال من أجل المساهمة فى تفسير العالم تفسيرا علميّا و تغييره تغييرا ثوريّا و إنجاز الثورة البروليتارية العالمية و غايتها الأسمى لا أقلّ من الشيوعية على النطاق العالمي .

===================== نوفمبر 2014 ------------------------------------

==================

===========